



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد وتسيير مؤسسات

تحت عنوان :

دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم
الإقتصاد الموازي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة
2000-2023

إشراف الأستاذ الدكتور :

بن جلول خالد

إعداد الطالبة :

عجاي سلمى

السنة الجامعية 2024 - 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله وتوفيقه أتممت هذه المذكرة التي بين أيديكم، فله الحمد أولاً وآخراً.

أتقدم بخالص الشكر وأسمى عبارات التقدير والعرفان لأستاذي المؤطر الدكتور بن جلول خالد ، الذي كان خير معين ومرشد لي طوال فترة إنجاز هذا العمل. لقد كانت نصائحه الثمينة وتوجيهاته الحكيمة بمثابة النور الذي أنار لي الطريق، ولا يسعني إلا أن أعبر له عن خالص امتناني لدعمه المتواصل وصبره الجميل، فلولاه - بعد فضل الله - لما اكتمل هذا الجهد.

وأخص بالشكر والعرفان الأستاذين الفاضلين : شعابنية سعاد وخلف الله فهيمة، اللتين كانتا سنداً حقيقياً لي في أشد اللحظات وأصعبها، فدعمهما الإنساني والمعنوي سيبقى محفوراً في قلبي، جزاهما الله عني كل خير.

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية دون استثناء، الذين كانوا لنا دوماً قدوة في العلم والأخلاق، وتركوا فينا أثراً طيباً، فقد كانوا بمثابة العائلة الثانية التي احتضنتني خلال سنوات دراستي الجامعية. فلكم مني كل المحبة والاحترام.

القادر وحجاج حكيم ، اللذين لم يبخلا عليّ بدعمهما ومساندتهما لي في أكثر المراحل صعوبة، فكان حضورهما الدائم وموقفهما الإنساني نبزاً خفف عني الكثير من الضغوط، ولن أنسى كذلك الأستاذ سعدو أبداً ما قدّمه لي من دعم وثقة.

و كما أقدم شكر خاص كريم زيتون الذي ساعدني في تحقيق هذا الإنجاز.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أقول:

"كل من علمني حرفاً، فله مني دعوة بظهر الغيب، وذكرى طيبة لا تنسى".

دمتم جميعاً شعلة مضيئة في سماء العلم، وعوناً لطلابكم على درب التميز والنجاح.

2025

الإهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين ،سيدنا محمد وعلى آله
و صحبه أجمعين

أهدي ثمرة نجاحي هذه إلى أغلى إنسانين في حياتي "أمي نادية" و "أبي رزيق" اللذان تعبوا لأجلي.

أبي الحبيب، لقد كنت دائما قدوتي و مصدر إلهامي و ها أنا جعلتك تفتخر بإبنتك و بنجاحاتها المستمرة .

أمي العزيزة ، يا من سهرتي الليالي و تعبتي في تربيتي ساندتني في كل خطوة من حياتي.

إلى أمي الثانية "غنية" التي حفزتي و ربتي من طفولتي إلى أن كبرت ، فهي تعبت لأجلي و نصحتني كثيرا و كنت
إبنتها الصغيرة المدللة .

كما أهدي ثمرة نجاحي إلى خالتي "خديجة ساسي" و أمي "يمينة عجايي" رحمة الله عليهما، و أيضا إلى "خالتي فوزية"
"أحن خالة فهذه الدنيا.

إلى التي ضحت بكل شيء لأجل ابتسامتي ووفرت لي كل ما كنت أطلبه و أتمناه ، وكانت لي الصديقة الأخت
الحنونة التي جعلتني أرى كل شيء جميلا في هذه الحياة.

أختي الحبيبة "سميرة مالكي"

إلى أخواتي

"هند"، "رحمة"، "فرح"، "طارق"، "أسيل"، "قصي"، "راوية"، "ليث"... و أختي "منار خطاطبة"
شكرا لدعمكم لي حتى لو بكلمة طيبة من شدة حبكم لي و ثقتم بنجاحي ها أنا أكافح و أصيب بتوفيق الله ثم
بدعواتكم.

إلى من كنتي ملجأ لي في لحظات ضعفي ، حبك و دعمك كان سببا في وصولي لهذه اللحظة .

"شيماء بنور"، "سيرين زراولة"، "كاتيا بوكسكاس"

و لا أنسى فضل إبنة خالتي العزيزة "ريمة قرينح" علي فقد وقفت بجاني في أصعب أوقاتي.

إلى من كانت لي أختًا قبل أن تكون صديقة، إلى من لم تتخل عني يوما في لحظات الضعف والانكسار، إلى من
وقفت بجاني بصبر وحنان، ودعمتني بكلماتها التي كانت دائما تضيء لي عتمة الطريق... شكرا على دفئك،
وفائك، وصدقك.

دنيا عثمانية.

إلى من كانت روحها مرآة لقلبي، من فهمتني في صمتي وابتسمت لي رغم أعبائها، من لم تتوان لحظة عن منحي طاقة إيجابية تدفعني للاستمرار، من كان وجودها بحد ذاته طمأنينة وراحة... شكراً لأنك كنت الأمان في زمن القلق.

مروة علال.

إلى من كان عنواناً للثقة والدعم، إلى من بادر دائماً بالمساعدة دون أن يُطلب منه، من كان وجوده دافعاً للاستمرار، وكلماته مصدرًا للتحفيز والتقدير و النصائح المستمرة، إلى من لم ييخل بعلمه أو وقته... شكراً لأنك كنت الأخ الذي يستحق الاحترام والاعتزاز.

زكرياء بدرأوي، أيمن براهيمية، عبد السلام حمو.

إلى من كانت كلماته نابغة من حكمة، ووقوفه صامتاً أحياناً كان أبلغ من ألف صوت، إلى من دعمني بصفاء نية و صفاء قلب، إلى من لم يغيب حضوره في أي لحظة احتجت فيها لركيزة هادئة وعقل راجح... شكراً لأنك كنت الثقة في زمن التردد.

نصر الدين بن جميل، شمس الدين مناصرية، زكرياء باطح.

إلى من كان دائماً الرفيق الصادق، من كانت ضحكته ووقفته وصدافته صدى للوفاء، إلى من وقف إلى جانبي دون أن يطلب شيئاً، وكان حضوره في حياتي دعامة حقيقية خلال هذه الرحلة... شكراً لأنك كنت كما أنت، صديقاً لا يُعوّض من لم ييخلي بالعلم و كان له فضل كبير في مشواري الدراسي.

سبتي آدم

و لا أنسى زميلاتي و زملائي التي جمعتني معهم الجامعة دون إستثناء اللواتي كانوا كعائلي كم سأشواق لهم ، فهم بدورهم أعطوني معنى آخر للحياة، معنى للتفاؤل، جعلوا مني إنسانة طموحة تسعى لتحقيق الأحلام و مواجهة الصعوبات و العراقيل، شكرا لوجودكم في حياتي.

إلى أخي " عماد بكاكارية " ، كم تمنيت وجودك هنا بجاني لتشاركني هذه الفرحة و هذا النجاح و كذلك أخي الصغير " يحي بكاكارية " وعائلته ، يا قطعة من قلبي فسمعتكم و ضحككم تزيح عني هموم الدنيا أسأل الله أن تكونوا بخير أينما حللتهم.

إلى أغلى إنسانة على قلبي "يسرى محامدية" أشكرها كثيراً على كل ما قدمته لأجلي كما أعترد منها على كل شيء أتعبتها فيه فقد كانت أحن أخت بالنسبة لي " شكرا لكل ما قدمتم لأجلي من معروف و كل خير فقد كنتما سنداً لي .

إلى زميلي ، " بوزناد ابراهيم "، "غوفي عبد السميع"، "نذير نور الدين" الذي لهم فضل كبير في مشواري الدراسي ، و بالأخص زميلي آدم سبتي الذي لم ييخل علي بالعلم و المعرفة و كان أطيّب إنسان عرفته خلال مشواري الدراسي أسأل الله أن يوفقكم في حياتكم و أن ينيّر طريقكم و دربكم.

إلى من كانت تسندي دائماً، إلى التي لم تتردد في مساعدتي في جميع الأوقات، إلى أعظم إنسانة و صديقة عرفتها في حياتي، إلى التي كانت مصدر إلهامي في جميع الأوقات، إلى التي كانت سبباً في نجاحاتي.

صديقتي و زميلتي "ريان خليفة"



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
إهداء	/
فهرس المحتويات	I
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر	09
تمهيد	10
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي	11
المطلب الأول: مفهوم الإقتصاد الموازي	11
المطلب الثاني: أسباب و آثار الاقتصاد الموازي	13
المطلب الثالث: طرق قياس الاقتصاد الموازي	17
المبحث الثاني: واقع وتطور الاقتصاد الموازي في الجزائر	19
المطلب الأول: نشأة ومظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر	19
المطلب الثاني: مسار تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر عبر الزمن	20
المطلب الثالث : أسباب نمو الاقتصاد الموازي في الجزائر	25
المبحث الثالث: أسس الاقتصاد الموازي في الجزائر، أثره، سبل القضاء عليه	28
المطلب الأول: أسس الإقتصاد الموازي في الجزائر	28
المطلب الثاني: الإنعكاسات السلبية والإيجابية للاقتصاد الموازي على الجزائر	33
المطلب الثالث : سبل القضاء على الإقتصاد الموازي في الجزائر	34
خلاصة	37
الفصل الثاني: الاصلاحات الضريبية في الجزائر	38
تمهيد	39
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الضريبة	40
المطلب الاول : نشأة الضريبة	40
المطلب الثاني: مفهوم الضريبة	41
المطلب الثالث : أهداف و أنواع الضرائب	44

47	المبحث الثاني: تطور النظام الضريبي و إصلاحه في الجزائر
47	المطلب الأول : تأثير الواقع الاقتصادي و السياسي الإجتماعي على النظام الضريبي
48	المطلب الثاني :هيكله النظام الضريبي في الجزائر قبل إصلاحات 1991
53	المطلب الثالث: هيكله النظام الضريبي خلال فترة الإصلاحات 1991-2005
55	المبحث الثالث: الإصلاحات الضريبية في الجزائر
55	المطلب الأول: السياق الدولي و الوطني للإصلاح الضريبي
58	المطلب الثاني: أهداف الإصلاحات الضريبية في الجزائر
60	خلاصة
61	الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر
62	تمهيد
63	المبحث الأول: واقع الإقتصاد الموازي في الجزائر
63	المطلب الأول: حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر
68	المطلب الثاني: تأثير الإقتصاد الموازي على الإيرادات الضريبية
76	المطلب الثالث: نظرة و موقف الدولة من الإقتصاد الموازي
80	المبحث الثاني: تحليل الإصلاحات الضريبية في الجزائر
80	المطلب الأول: تشخيص الإصلاحات الضريبية في الجزائر
87	المطلب الثاني: تقييم دور الإصلاحات الضريبية في تحسين مردودية النظام الضريبي في الجزائر
92	المبحث الثالث: آليات الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر
92	المطلب الأول: تفعيل التدابير الجبائية كآلية لدمج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي في الجزائر
94	المطلب الثاني: تفعيل التدابير المصرفية كآلية لدمج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي في الجزائر
98	المطلب الثالث: طرق تفعيل النظام الضريبي في الحد من الإقتصاد الموازي في الجزائر
103	خلاصة
104	خاتمة
109	قائمة المراجع

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الدخل الموازي و نسبته إلى PIB من الفترة 1970-1990	21
02	الدخل الموازي و نسبة الدخل الموازي إلى PIB من الفترة 1990-1999	22
03	حجم الدخل الموازي في الجزائر للفترة 2000-2018 (الوحدة مليار د.ج)	23
04	تطور عدد السكان القادرين على العمل البطالة، أعمال في المنزل (الوحدة بالآلاف)	31
05	توزيع حدود الفقر الغذائي والفقر العام حسب عدد البطالين	32
06	حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر من الفترة 2000-2016	63
07	حجم ظاهرة التهريب في الجزائر من خلال القضايا الجمركية	65
08	سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي و الموازي	67
09	تطور هيكل الإيرادات الجبائية كنسبة من الإيرادات العامة (2002 - 2012)	70
10	معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2000-2014)	72
11	تطور الفاقد من الضريبة خلال الفترة (2000-2015)	74
12	أثر الفاقد من الضريبة على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2015).	75
13	السلم الضريبي على الدخل الإجمالي	80
14	تطور الجباية العادية والبتروولية بالنسبة للإيرادات الجبائية	87
15	تطور معدل تنفيذ الجباية العادية في الفترة (2010-2020)	88
16	تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة	90

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور الإصلاحات الضريبية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2000-2023 في وحجم الاقتصاد الموازي، الذي يُعد من الظواهر الاقتصادية المعقدة والمهددة لاستقرار الاقتصاد الوطني. فقد تبنت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة سلسلة من الإصلاحات الجبائية بهدف تحسين مردودية النظام الضريبي، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز العدالة الجبائية، إلا أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظلت تمثل تحديًا كبيرًا أمام السياسات الجبائية.

وتعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي، من خلال استخدام تطور النظام الضريبي الجزائري، وتحليل المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الموازي، مع التركيز على التعديلات التي مست القوانين الجبائية والجبائية العادية. كما تم استغلال بيانات رسمية وتقارير مالية لتبيان أثر هذه الإصلاحات على الحد من الأنشطة غير المصرح بها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات الجبائية، رغم أهميتها، لم تكن كافية بمفردها لتقليص حجم الاقتصاد الموازي، لكونها افتقرت في بعض مراحلها إلى التكامل مع إصلاحات مؤسساتية وإدارية تضمن الشفافية والثقة بين المواطن والإدارة الضريبية. كما أن ضعف آليات الرقابة، والتهرب الضريبي، واستمرار التعاملات النقدية، عزز من انتشار الاقتصاد غير الرسمي.

وفي الأخير، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات، من بينها ضرورة دمج الإصلاح الجبائي مع سياسات تحفيزية لإدماج النشاطات الموازية، وتبسيط الإجراءات الجبائية، وتحسين بيئة الأعمال.

الكلمات المفتاحية:

الإصلاحات الضريبية، الاقتصاد الموازي، النظام الجبائي، التهرب الضريبي، الجزائر.

Study Abstract:

This study aims to analyze the relationship between the tax reforms adopted by Algeria during the period 2000–2023 and the size of the informal economy, which is considered a complex phenomenon threatening the stability of the national economy. Since the beginning of the 21st century, Algeria has implemented a series of tax reforms aimed at improving the efficiency of the tax system, broadening the tax base, and enhancing tax justice. However, the informal economy has remained a significant challenge to fiscal policies.

The study adopts a descriptive-analytical approach by reviewing the evolution of the Algerian tax system and analyzing indicators related to the informal economy, with a focus on amendments to tax laws and ordinary taxation. Official data and financial reports were utilized to examine the impact of these reforms on limiting unregistered economic activities.

The study concludes that although tax reforms were important, they were insufficient on their own to reduce the size of the informal economy, as they lacked integration with institutional and administrative reforms necessary to ensure transparency and foster trust between citizens and the tax administration. Moreover, weak oversight mechanisms, tax evasion, and the continued use of cash transactions contributed to the persistence of the informal sector.

Finally, the study offers several recommendations, including the integration of tax reforms with incentive-based policies to incorporate informal activities, the simplification of tax procedures, and the improvement of the business environment.

Keywords:

Tax reforms, Informal economy, Tax system, Tax evasion, Algeria.



يعد الاهتمام المتزايد بالضرائب من أبرز سمات العصر الحديث، بالنظر إلى تأثيرها العميق على مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالضرائب لا تُعد مجرد وسيلة لجمع الإيرادات، بل أداة جوهرية تُمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين. ومع ذلك، فإن تصميم النظام الضريبي يتطلب تحقيق توازن دقيق بين هدفين رئيسيين: من جهة، تعظيم العائدات المالية، ومن جهة أخرى، ضمان العدالة الضريبية من خلال تخفيف العبء الضريبي على المكلفين. ويترتب على هذا التوازن أن تختلف النظم الجبائية باختلاف الدول، بل وقد تتغير داخل الدولة نفسها مع مرور الزمن، وذلك تبعاً للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة. فالنظام الضريبي في الدول النامية يواجه تحديات مختلفة عن نظيره في الدول المتقدمة، مما يستوجب على صانعي القرار تصميم نظام جبائي عادل وفعال يُساهم في إدماج الاقتصاد غير الرسمي، ويعزز من تنافسية الدولة في ظل اقتصاد عالمي يشهد تحولات متسارعة، خاصة مع انفتاح التجارة الدولية. وفي السياق الجزائري، فإن اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل مفرط على الربيع النفطي جعله هشاً وعرضة لصدمات السوق العالمية، هذه الظروف مجتمعة فرضت ضرورة تبني إصلاحات اقتصادية شاملة تُمكن الاقتصاد الوطني من الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، بما يتماشى مع متطلبات المؤسسات المالية الدولية. ومن هذا المنطلق، أولت الدولة أهمية خاصة لقطاع الضرائب باعتباره أحد الموارد الأساسية لتمويل السياسة المالية وتحقيق أهداف التنمية الوطنية. وقد باشرت الجزائر منذ سنة 1992 جملة من الإصلاحات الجبائية التي استهدفت تبسيط النظام الضريبي وتحديثه، بعدما ائتم في السابق بالتعقيد وتعدد الرسوم والضرائب، إلى جانب العيوب التقنية والإدارية التي حُدّت من فعاليته. ومن هنا، أصبح الإصلاح الجبائي ضرورة حتمية لتعزيز كفاءة النظام الضريبي وإستجابته لمتطلبات المرحلة الجديدة.

كما يشكل الاقتصاد الموازي أحد أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري، لما له من تداعيات سلبية على فعالية السياسات الاقتصادية والمالية، لاسيما في ما يتعلق بتراجع الإيرادات الجبائية، وتضييق القاعدة الضريبية، وتشويه مؤشرات النشاط الاقتصادي الرسمي. وقد ازداد الاهتمام بمعالجة هذه الظاهرة بشكل خاص في العقود الأخيرة، حيث أظهرت التحولات الاقتصادية والاجتماعية أن استمرار تمدد الأنشطة الاقتصادية غير المصرح بها يعرقل جهود التنمية ويقوّض قدرة الدولة على التحكم في التوازنات المالية والاقتصادية.

وفي هذا الإطار، أضحت الإصلاحات الضريبية من بين الأدوات المحورية التي تعتمد عليها الدولة، ومن بينها الجزائر، للحد من حجم الاقتصاد الموازي، من خلال تحديث المنظومة الجبائية، وتوسيع القاعدة الضريبية،

وتحسين الامتثال الضريبي، وإدماج الأنشطة غير الرسمية ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية. فالضريبة ليست مجرد أداة لتحصيل الإيرادات، بل أداة استراتيجية لضبط النشاط الاقتصادي وتعزيز الشفافية والمساءلة. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإصلاحات الضريبية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، من خلال تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات التي تم تنفيذها، وتقييم نتائجها الفعلية على أرض الواقع، في ظل التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفت البلاد خلال هذه الفترة.

أولاً: طرح الإشكالية

شهدت الساحة الاقتصادية الجزائرية خلال العقود الأخيرة، ولا سيما في الفترة الممتدة بين 2000 و2023، تحديات متراكمة فرضها تنامي الاقتصاد الموازي بشكل لافت، حيث أصبح يمثل أحد أبرز العراقيل التي تعيق جهود الدولة في ضبط النشاط الاقتصادي، وتوسيع قاعدة الإيرادات الجبائية. وقد تعزز هذا التوجه غير الرسمي للنشاطات بفعل عوامل متعددة، منها ضعف المنظومة الجبائية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وانخفاض ثقة المتعاملين الاقتصاديين في النظام الضريبي، ناهيك عن تداعيات الأزمات الاقتصادية والصحية، وعلى رأسها أزمة كوفيد-19، التي عمقت من اختلالات السوق الرسمي وشجعت المعاملات خارج الأطر القانونية.

وفي ظل هذه التحولات، برزت الإصلاحات الضريبية كضرورة حتمية لإعادة هيكلة النظام الجبائي الوطني، بهدف استيعاب الأنشطة غير الرسمية، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحقيق عدالة جبائية شاملة. وقد شملت هذه الإصلاحات العديد من الجوانب، من تبسيط الإجراءات، إلى إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الدورة الاقتصادية الرسمية.

انطلاقاً مما سبق، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

- ما هو دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)؟

ولإحاطة بأبعاد هذه الإشكالية، يمكن تفريعها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي الأسباب البنيوية التي ساهمت في توسع الاقتصاد الموازي في الجزائر؟
- ما طبيعة الإصلاحات الضريبية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2000؟
- إلى أي مدى ساهمت هذه الإصلاحات في إدماج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ضمن المنظومة الرسمية؟

- ما التحديات التي ما زالت تعيق تقليص حجم الاقتصاد الموازي رغم الإصلاحات المعتمدة؟

ثانيًا: الفرضيات

استنادا إلى الإشكالية المطروحة، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

يفترض أن توسع الاقتصاد الموازي في الجزائر مرتبط بضعف البنية الاقتصادية، خاصة من حيث الهيكلة وغياب التنوع في القطاعات المنتجة.

الفرضية الثانية:

من المحتمل أن الإصلاحات الضريبية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2000 لم تحقق النتائج المرجوة بسبب طابعها البيروقراطي والإجرائي الذي حدّ من فعاليتها.

الفرضية الثالثة:

الإصلاحات الضريبية ساهمت جزئيًا في إدماج بعض الأنشطة غير الرسمية، لكنها لم تؤدّ إلى إدماج شامل أو دائم للاقتصاد الموازي.

الفرضية الرابعة:

يرجّح أن استمرار التحديات يمثل عائقًا أمام الحدّ من حجم الاقتصاد الموازي.

ثالثًا: أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وعملية، نظرًا لطبيعة موضوعها الذي يعالج إحدى الظواهر الاقتصادية المزمنة في الجزائر، والمتمثلة في الاقتصاد الموازي، وذلك في ظل محاولات الدولة المتكررة لإصلاح المنظومة الجبائية واحتواء النشاطات غير الرسمية. وتبرز أهمية هذه الدراسة على مستويين:

1. الأهمية العلمية:

تتمثل في مساهمتها في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالإصلاحات الجبائية والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، من خلال تحليل العلاقة بين المنظومة الضريبية وفعالية إدماج الأنشطة الموازية ضمن الاقتصاد الرسمي. كما تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على الفجوات البنيوية والإجرائية التي أعاقَت تقليص حجم الاقتصاد الموازي رغم تعدد محاولات الإصلاح. وبالتالي، فإن الدراسة تُعدّ إضافة نوعية في فهم الروابط بين السياسة الجبائية وواقع السوق غير الرسمي، من منظور تحليلي يغطي فترة زمنية هامة تمتد لأكثر من عقدين.

2. الأهمية التطبيقية:

تكمن في كونها تعالج إشكالية اقتصادية آنية تمس قدرة الدولة على تعبئة مواردها الداخلية، وتؤثر بشكل مباشر على سياسات التنمية، العدالة الاجتماعية، ومناخ الأعمال. ومن خلال تحليل التجارب والإجراءات

الجبائية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2000، تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية ومقترحات قابلة للتنفيذ تساعد صناع القرار في تصميم سياسات جبائية أكثر فاعلية في إدماج الاقتصاد الموازي ضمن الدورة الرسمية، وتعزيز الشفافية الجبائية، وتحقيق التوازن بين متطلبات الجبائية وواقع النشاط الاقتصادي غير الرسمي.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار هذا الموضوع نتيجة دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، تملئها طبيعة الاهتمام الشخصي من جهة، والأهمية الاقتصادية والبحثية البارزة للموضوع من جهة أخرى. ويمكن تلخيص أسباب اختيار هذا الموضوع كما يلي:

1. أسباب ذاتية:

يرجع الدافع الشخصي لاختيار هذا الموضوع إلى الاهتمام المتزايد لدى الباحث بقضايا السياسات الضريبية وأثرها في معالجة الإشكاليات الاقتصادية الكبرى، وعلى رأسها الاقتصاد الموازي، الذي يُعد من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري. كما أن هذا العمل يندرج ضمن رغبة الباحث في الإسهام في النقاش العلمي حول جدوى الإصلاحات الجبائية ودورها في تعزيز الشفافية الاقتصادية ودمج النشاطات غير الرسمية في الدورة الاقتصادية الرسمية.

2. أسباب موضوعية:

تتبع هذه الأسباب من الطابع الحيوي للموضوع في ظل الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية منذ بداية الألفية لتحسين النظام الضريبي، وجعل الجبائية أداة حقيقية لدعم الاقتصاد الرسمي، وتقليص حجم السوق غير المهيكل. كما أن ندرة الدراسات التطبيقية والتحليلية التي تربط بين الإصلاحات الضريبية والاقتصاد الموازي ضمن فترة زمنية ممتدة (2000-2023) يمنح هذا البحث أهمية إضافية، سواء من حيث جدة الموضوع أو من حيث الحاجة إلى تقييم السياسات المنفذة، وبالتالي يُتوقع أن يسهم هذا العمل في سد فراغ معرفي واضح في الأدبيات الاقتصادية.

خامساً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإصلاحات الضريبية في الحد من انتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2023، من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، تتمثل فيما يلي:

- تحديد المفهوم العام للاقتصاد الموازي، وبيان أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، مع الوقوف على أسبابه وتداعياته على الاقتصاد الوطني.

مقدمة

- رصد وتحليل مسار الإصلاحات الضريبية التي عرفت الجزائر منذ بداية الألفية، مع التركيز على طبيعة هذه الإصلاحات ومدى انسجامها مع أهداف محاربة النشاطات غير الرسمية.
- تقييم مدى فعالية السياسات الجبائية المنفذة في تقليص حجم الاقتصاد غير المهيكل، وذلك من خلال دراسة المؤشرات الكمية والنوعية المرتبطة بحجم النشاط الموازي قبل وبعد الإصلاحات.
- تسليط الضوء على التحديات التي تواجه إصلاح النظام الضريبي في الجزائر، ومدى تأثير هذه التحديات على القدرة العملية للجباية في استقطاب النشاطات الموازية.
- اقتراح جملة من التوصيات والسياسات البديلة التي من شأنها تفعيل الدور التحفيزي للضريبة، وضمان دمج الاقتصاد الموازي ضمن المنظومة الرسمية بشكل تدريجي ومستدام.

سادساً: منهج وأدوات البحث

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن الإشكالية الرئيسية واختبار صحة الفرضيات المطروحة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لملاءمته في دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع المركب، ولا سيما ما يتعلق بعلاقة السياسات الجبائية بظاهرة الاقتصاد الموازي. وقد تم توظيف هذا المنهج من خلال المحاور التالية:

- الوقوف على الإطار المفاهيمي والنظري للاقتصاد الموازي والإصلاحات الضريبية، من خلال دراسة الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة، وتحليل الخلفيات النظرية التي تفسر انتشار النشاطات غير الرسمية.
- تحليل تطور النظام الجبائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023، مع التركيز على أبرز الإصلاحات الجبائية التي استهدفت تحسين الأداء الجبائي وتوسيع الوعاء الضريبي.
- رصد وتحليل التغيرات المسجلة في حجم الاقتصاد الموازي عبر مؤشرات كمية ونوعية، ومحاولة ربطها بمرحلة تنفيذ الإصلاحات الضريبية، لتقييم مدى نجاعتها.
- الاعتماد على تقارير رسمية صادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية، إلى جانب الدراسات الأكاديمية والبيانات الإحصائية المتاحة، من أجل تحليل الاتجاهات العامة وتقديم قراءة تفسيرية موضوعية للواقع الضريبي والاقتصادي في الجزائر.

سابعاً: الدراسات السابقة

حظي موضوع الإصلاحات الضريبية وعلاقتها ب الاقتصاد الموازي باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية، بالنظر إلى تأثير السياسات الجبائية على سلوك الفاعلين الاقتصاديين، ومدى امتثالهم للمنظومة

الرسمية. وقد تنوعت هذه الدراسات بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، وفيما يلي عرض لأهم ما توصلت إليه بعض الأبحاث ذات الصلة:

- **دراسة بن ناصر عبد الحكيم (2021)** ، بعنوان: "الإصلاح الجبائي وأثره على الاقتصاد الموازي في الجزائر"، المنشورة في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تناولت العلاقة بين السياسات الجبائية وواقع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الجزائر، وخلصت إلى أن تعقيد النظام الضريبي وارتفاع الضغط الجبائي من بين الأسباب الرئيسية لانتشار الاقتصاد الموازي، مشددة على ضرورة إصلاح المنظومة الجبائية لضمان العدالة والفعالية.
- **دراسة بوشريط نوال (2020)** ، بعنوان: "محددات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مقارنة تحليلية للأسباب والحلول"، أكدت أن من بين أبرز دوافع لجوء الأفراد والمؤسسات إلى الاقتصاد الموازي هو التهرب من الالتزامات الجبائية، نتيجة غياب الثقة في العدالة الجبائية، إلى جانب ضعف الرقابة. وقد أوصت بضرورة تحسين البيئة القانونية والإدارية للجباية.
- **أطروحة الدكتوراه لبن عيسى حكيم (2022)** من جامعة قسنطينة بعنوان: "أثر إصلاح النظام الضريبي على تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020". اعتمدت على تحليل إحصائي لسلسلة من البيانات المتعلقة بعائدات الضرائب ومؤشرات الاقتصاد الموازي، وتوصلت إلى أن الإصلاحات الجبائية الجزئية التي عرفتها الجزائر لم تكن كافية لتحقيق إدماج حقيقي للنشاطات الموازية ضمن الإطار الرسمي، مشيرة إلى غياب استراتيجية متكاملة.
- **دراسة أجنبية لـ Friedrich Schneider (2019)** ، بعنوان "The Shadow Economy and Tax Reform in Developing Countries"، تناولت فيها أثر الإصلاحات الضريبية على تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في عدد من الدول النامية، موضحاً أن التحول نحو نظام ضريبي مبسط وشفاف يعد من أنجع الوسائل لتشجيع الانتقال من الاقتصاد الموازي إلى الرسمي، خاصة عند اقترانه بتحسين جودة الخدمات العامة.

دراسة أجنبية لـ Dong Frank Wu و Friedrich Schneider (2019) ، بعنوان "Nonlinearity Between the Shadow Economy and Level of Development". هي ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي (Working Paper No. 2019/048). تناولت العلاقة بين حجم الاقتصاد غير الرسمي ومستوى التنمية باستخدام بيانات لـ 158 دولة من 1996 إلى 2015، وأسهمت الدراسة في إبراز أن الإصلاحات الضريبية الفعالة وخاصة إذا تم دمجها مع تحسين جودة الخدمات العامة ورفع مستوى مؤسسات الدولة تعد من الأدوات القوية للحد من الاقتصاد غير

مقدمة

الرسمي. فهي تردع التهرب الضريبي وتعزز الثقة بين المكلفين والدولة، مما يحفز الامتثال الطوعي ويُقلل حجم الأنشطة خارج المنظومة الرسمي.

الفصل الأول:

نظرة عامة للاقتصاد الموازي

وواقعه في الجزائر

تمهيد:

يعد الاقتصاد الموازي من بين الظواهر التي تهدد الاستقرار للعديد من الدول المتقدمة والنامية، فهو يشمل مجالاً واسعاً وشاملاً على تصورات وتخييلات لأحداث مختلفة، مما يزيده تعقيداً وغموضاً في فهمه، حيث أن الحصول على إحصائيات صحيحة عن الاقتصاد الموازي من المسائل الضرورية، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، ذلك يساعد الدولة في صناعة قراراتها الاقتصادية وتفعيل سبل للقضاء عليه.

كما أن تبسيط النظام الجبائي وتحسين العدالة الجبائية يسهم في تعزيز الثقة بين الدولة والمكلفين بالضريبة.

ومن خلال تطوير الإدارة الضريبية وتعزيز آليات الرقابة والتحصيل، يمكن الكشف عن النشاطات غير المصرح بها ودمجها تدريجياً ضمن الإطار القانوني، لذلك، فإن تحليل فعالية الإصلاحات الضريبية في الجزائر يُعد خطوة أساسية لفهم مدى تأثيرها في تقليص حجم الاقتصاد الموازي. وتبرز أهمية هذه الإصلاحات خصوصاً في ظل التحديات المالية التي تواجهها الدولة، والتي تدفع نحو تعبئة الموارد الداخلية بدل الاعتماد على الإيرادات الريعية.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي

يعتبر الإقتصاد الموازي من بين المصطلحات الأكثر تعقيدا، فهو يمارس خارج الإطار القانوني و الرسمي، و يؤثر سلبا على القوانين الجبائية، مما يؤدي ذلك إلى آثار عديدة تعكس إختلالات في البنية الإقتصادية، حيث سنقوم في هذا المبحث بتحديد مفهوم للإقتصاد الموازي، التعرف على أسبابه و آثاره، وكذلك طرق قياسه.

المطلب الأول: مفهوم الإقتصاد الموازي

لقد إختلف الباحثون و المفكرون في تحديد تعريف موحد حول الإقتصاد الموازي، حيث أن من بين المصطلحات التي يمكن أن يشار بها إلى الإقتصاد الموازي هي : الإقتصاد الخفي، الإقتصاد الأسود، الإقتصاد الغير رسمي، الإقتصاد الظلي ...

أولا-تعريف الإقتصاد الموازي:

يعرف الإقتصاد الموازي على أنه: "اقتصاد يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية والدخول الناتجة عنها، والتي لا يتم التصريح بها للسلطات الضريبية، سواء بشكل كلي أو جزئي، بهدف التهرب من الالتزامات الجبائية والقانونية".¹

كما عرف رمزي زكي الإقتصاد الموازي بأنه : " ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يتم قياسه في الإحصائيات الرسمية بسبب عدم إعلانه أو إقراره بأقل من القيمة الحقيقية للسلطات الضريبية".²

و أيضا يتم تعريف الإقتصاد الموازي بأنه : " نشاط إقتصادي يحدث من أي فرد من الدولة على أرضها ولكنها لا تدرجه ضمن الحسابات القومية أو الأجهزة الضريبية التابعة لها وذلك لأسباب عديدة ترجع معظمها إلى الفرد نفسه، فالأفراد هم الذين يجعلون نشاطهم الإقتصادي خفي أو ظاهر وذلك أنه في حالة عدم إبلاغ الفرد الضرائب بما قام به من نشاط إقتصادي يكون إقتصادا موازيا أما إذا أبلغ وقدم كان إقتصادا ظاهرا فالسبب الأول والرئيسي في الإقتصاد الموازي هو أخفاء الأفراد لما يقومون به من نشاط اقتصادي عن الدولة".³

من خلال ما سبق يمكن تعريف الإقتصاد الموازي بأنه: "الاقتصاد غير المدرج في الناتج المحلي والدخل القومي وغير الواقع تحت مظلة الدولة مثل الأعمال الحرفية البسيطة؛ فالسباك مثلاً يتقاضى أجراً غير

¹ عاطف وليم اندوروس "الاقتصاد الخفي المفاهيم، المكونات الاسباب والآثار على الموازنة"، مؤسسات شباب الجامعة للنشر، د.ط، مصر، 2005، ص 4.

² رمزي زكي، "الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة في العالم الثالث"، مينا للنشر، ط1، مصر، د.س، ص 11.

³ نسرين عبد الحميد نبيه، "الإقتصاد الخفي"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2008، ص ص 11، 12.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

مدرج في أي حسابات بل أنه لا يدفع ضرائب من الأساس، وليس له محل بل يستدعى لإنجاز إصلاحات من البيت وقد يكون موظفاً في إحدى الجهات وبالتالي يكون غير معروف وكثير من هذه الأحوال مثل بعض أعمال المقاولات والصيانة والبعض يتطور ويقيم بعض الصناعات الصغيرة في بعض الأماكن النائية وتكون غير خاضعة لأي نوع من الرقابة وضبط الجودة وتحقيق المواصفات وتحقق دخولاً مرتفعة وهذه الظاهرة تنتشر في الدول النامية والفقيرة التي لا توجد فيها رقابة قوية للدولة.

ثانياً - خصائص الاقتصاد الموازي:

تتمثل أهم خصائص الاقتصاد الموازي في النقاط التالية:¹

1. يتم الاقتصاد الموازي بعيداً عن أعين السلطات الضريبية والناس والسلطات العامة ، الاقتصاد الموازي المشروع يتم بعيداً عن أعين السلطات الضريبية فقط ، أما إقتصاد الموازي غير المشروع يتم بعيداً عن أعين كل من السلطات الضريبية الناس ، السلطات العامة.
2. الاقتصاد الموازي غير المشروع يتشكل من جرائم خطيرة كالدعارة، وغسيل الأموال، والإتجار المخدرات وجرائم غير خطيرة مثل تهريب المشروعات الصغيرة من الضرائب البسيطة.
3. كما يتميز الاقتصاد الموازي بصعوبة قياسه رغم استخدام العديد من الطرق والأساليب المعرفة حجمه، وذلك يعود إلى صعوبة الوصول إلى معلومات دقيقة حول نشاطات هذا النوع من الاقتصاد، خاصة الجرائم المنظمة مثل الإتجار بالمخدرات.
4. ينتشر الاقتصاد الموازي بصفة واسعة في الدول النامية ويقل في الدول المتقدمة، وذلك يعود إلى انتشار الفساد الإداري والبيروقراطية، وعدم العدالة في فرض الضرائب على الأفراد الإضطرابات السياسية، وانتشار الجرائم في المجتمع.
5. للإقتصاد الموازي علاقة وطيدة بمعدلات الضرائب ، فكلما كان معدل الضريبة مرتفع أدى ذلك إلى لجوء الأفراد والمؤسسات للتعتيم حول نشاطاتهم أو مداخلهم أو كليهما ، ولجوء الأفراد إلى أعمال غير مشروعة تتسبب في زيادة حجم الاقتصاد الموازي.
6. وله علاقة وطيدة بالنتاج المحلي الإجمالي، حيث إذا زاد حجم الاقتصاد الموازي ، قلت الضرائب التي تدخل خزانة الدولة وبالتالي قل الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح إذا نقص حجم الاقتصاد الموازي زادت الضرائب المحصلة وذلك يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

¹ المرجع نفسه، ص-ص 27-29.

المطلب الثاني : أسباب و آثار الاقتصاد الموازي

لدى ظاهرة الإقتصاد الموازي أسباب كثيرة و عديدة لتشكيله، بينما يؤدي ذلك بإنعكاسات كبيرة حيث يقوم بالعديد من المخلفات و الآثار على الإقتصاد العام للدولة.

أولاً: أسباب الإقتصاد الموازي

لدى الإقتصاد الموازي أسباب عديدة، نذكر منها:

1- التهرب الضريبي:

يقصد بالتهرب استخدام الطرق الاحتمالية الفنية، و القانونية والإدارية، بقصد التخلص من دفع الضريبة. فيحاول بعض المكلفين التهرب من الضريبة كلياً أو جزئياً و بشتى الطرق والأساليب، كأن يعتمد إعطاء معلومات غير صحيحة عن الدخل أو يمتنع عن تقديم تقرير ، أو يبالغ في تقدير التكاليف الواجبة الخصم، أو كالامتناع عن الدفع و إخفاء أمواله حتى لا تتمكن الإدارة من تحصيل دين الضريبة، أو قد يعتمد بعض المكلفين إلى استغلال نقص أو غموض أو ثغرة في صياغة نص ضريبي، أو يستفيد من تفسير نص لصالحه وفقاً لمبدأ التفسير الضيقة للنصوص الضريبية.¹

2- غسيل الأموال:

عمليات غسيل الأموال هي: " تلك الإجراءات التي يتم اتخاذها لإخفاء مصادر الأموال المحققة عن طريق غير مشروع، والعمل على إدخالها إلى نهر الاقتصاد المشروع من خلال سلسلة من عمليات التحويلات المالية والنقدية".

وأيضاً "هي العمليات التي يحاول من خلالها مرتكبوا الجرائم المختلفة، إخفاء حقيقة مصادر هذه الأموال، الناتجة عن الأعمال غير القانونية وطمس هويتها، بحيث يصعب في هذه الحالة التعرف على ما إذا كانت هذه الأموال في حقيقتها ناتجة عن أعمال مشروعة أم لا".²

3- الفساد الإداري

أ- تعريف الفساد الإداري

¹ أعاد حمود القيسي، "المالية العامة و التشريع الضريبي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 9، عمان، 2015، ص 147.
² عبد الله عزت بركات، " ظاهرة غسيل الأموال و آثارها الإقتصادية و الإجتماعية على المستوى العالمي"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الأردن، المجلد 3، العدد 4، 2006، ص 217.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

الفساد هو مجموع النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي، والتي تؤدي فعلا إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة، سواء كان ذلك بصفة متجددة أم مستمرة، وسواء كان بأسلوب فردي أم بأسلوب جماعي منتظم"

كما يعرف الفساد بأنه هو إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة."

كما ان المشرع الجزائري لم يعطي تعريفا للفساد بل اكتفى بتعداد صوره وأشكاله والتي تتمثل في: اختلاس الممتلكات والإضرار بها الرشوة وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، التستر على جرائم الفساد.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الفساد الإداري بأنه عبارة عن مجموع الأعمال غير القانونية التي يقوم بها الموظف داخل الإدارة وهذا لتحقيق المنفعة الخاصة على حساب المنفعة العامة¹.

ب- أسباب الفساد الإداري

يعود الفساد الإداري إلى عدة أسباب تتمثل فيما يلي²:

- انعدام أخلاقيات المهنة لدى الموظفين.
- تدني الأجور و نقص نظم الحوافز المادية و المعنوية المعمول بها.
- عدم الثقة في الأنظمة الحاكمة و اعتقاد أن هذه الأنظمة هي أداة للسيطرة والتسلط.
- ضعف الأنظمة الحاكمة وظهور الغموض في المعاملات الاقتصادية.
- عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد.
- وجود تشريعات كثيرة تنطوي على عيوب الصياغة القانونية الشكلية والموضوعية كالتناقض والغموض والنقص والتعارض فيما بينها.
- ضعف المنافسة السياسية نتيجة لغياب الديمقراطية وحصانة كبار المسؤولين من المتابعة والملاحقة.

أسباب أخرى: ونذكر أهمها في:³

أ. ضعف رسوخ سيادة القانون حيث تطبق القوانين على البعض ولا تطبق على آخرين ويستخدم القانون في هذه الحالة كوسيلة لتعزيز المصالح الخاصة بدلا من حماية المصالح العامة ومن أبسط الأمثلة

¹ رضوان دوداح، "الفساد الإداري"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد 29، العدد 1، 2014، ص 158.

² المرجع نفسه، ص 158.

³ نجاة مسمش، "الإقتصاد الموازي و الإستقرار الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر 1980-2014"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،

2018/2017، ص 64.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

على ذلك اقدام الشرطة على خرق القانون بدلا من تطبيقه كإيقاف سائقي السيارات باختلاف المخالفات لقوانين المرور كمبرر لجباية الرشاوي.

ب. انتشار مظاهر التخلف كاختلاف في التعليم في بعض الدول وانتشار الأمية بطرد البرامج الإغاثية في مجال التعليم إضافة إلى الثقافة الشعبية التي تفضل المشاركة في العمل الموازي على الإنفاق في التعليم ومواجهة مشكل التوظيف بعد ذلك، وإن حلت مشكلة التوظيف لم تسلم من مشكلة الراتب الحكومي المتدني.

ت. وجود طبقة في المجتمع زيادة غنى الأغنياء، وزيادة فقر الفقراء، ومن وجد نفسه غنيا سيحافظ على هذه الصفة بكافة الوسائل.

ث. انتشار البطالة والجريمة المنظمة نظرا للزيادة السكانية الهائلة فإن نتيجة ذلك زيادة عدد الباحثين عن فرص عمل وزيادة في المنظمين لصفوف العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى انتشار الجريمة البسيطة أو المركبة (العصابات ويقابل ذلك فشل حكومي ورسمي في احتواء مشكلة البطالة أو إيجاد حلول مؤقتة أو دائمة يخفض من حدة هذه الأزمة.

ج. الغش ويتخذ عدة مظاهر:

- الغش في البضائع بتغيير تواريخ الاستهلاك من خلال تغيير تراويح الصلاحية وخاصة الأطعمة المحفوظة.

- الغش في الصناعة وذلك بتقليد المصنوعات الأصلية وتغيير أماكن المنشأ.

ثانيا: آثار الاقتصاد الموازي

إن نمو وتزايد حجم الاقتصاد الموازي في جميع الاقتصاديات المتقدمة منها والنامية يترتب عليه عدة آثار على الاقتصاد الوطني ككل، و يؤدي نمو الاقتصاد الموازي إلى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي حيث يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد إلى تشويه المؤشرات الخاصة بها، وهي:

- **معدل النمو الاقتصادي** : طبقا لبعض الدراسات يؤدي الاقتصاد الموازي إلى كبح نمو إجمالي الناتج المحلي بحيث أن انكماش الاقتصاد غير الرسمي يترتب عنه الزيادة في الإيرادات الضريبية، مما ينتج عنه زيادة الانفاق العام خاصة على البنية التحتية والخدمات التي تحفز التوسع في الإنتاج مما يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي ككل.

يتسبب وجود الاقتصاد الموازي في اختلاف معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد عن معدل النمو الرسمي فإذا كان من الاقتصاد الرسمي والموازي ينموان بصورة متوازية فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

صفراً، أما إذا تجاوز معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي معدل نمو الاقتصاد الرسمي فإن معدل نمو الاقتصاد العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع، والعكس صحيح.¹

- **فقدان حصة الضرائب** : إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد غير الرسمي ، هي أن هناك جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب ، ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم للسلطات الضريبية ، وبذلك ستضعف الحصة الضريبية التي كان من الممكن الحصول عليها فيما لو كانت هذه الأنشطة أو الدخول مسجلة ، وهذا بدوره سيؤدي الى زيادة مستويات الضرائب على الأشعة التي تتم في الاقتصاد الرسمي.²

- **معدلات البطالة** تسبب الاقتصاد الموازي في زيادة معدل البطالة عن المعدل الحقيقي لها، فتضطر الحكومة إلى تطبيق سياسات اقتصادية توسيعية بشكل مبالغ فيه حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول عن الأنشطة التي تمارسها في نطاق الاقتصاد الموازي ضمن الفئات العاملة في المجتمع، واعتبارهم عاطلين على خلاف الواقع وتصبح الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد مبالغ فيها، ويعتبر معدل البطالة من الأمور الهامة والحيوية من الناحية السياسية، ومن هنا تبدأ أهمية الاقتصاد الموازي في قدرته على توفير فرص عمل لهؤلاء الذين لم يتمكن من الحصول عليها في الاقتصاد الرسمي.

- **معدلات التضخم** من الملاحظ أن الاقتصاد الموازي يؤدي إلى تشوه في الأسعار حيث تميل فيه الأسعار إلى التزايد بمعدلات أقل من تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي خاصة عندما يكون الاقتصاد الرسمي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس أنواع السلع والخدمات، أما عندما تكون أسعار السلع والخدمات مدعومة من الحكومة أو يخضه للتسعير الجبري، أو تكون الخدمات محددة وتقدم تلك الأسعار والخدمات بأسعار أقل في الاقتصاد الموازي نظرا للأعباء الإدارية والضريبية، في هذه الحالة فإنه يترتب وجود الاقتصاد الموازي معدل تضخم مرتفعات عن المعدل الحقيقي السائد، وهذا راجع للتحيز في بيانات التضخم حيث أن سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد الموازي بصفة حقيقة واقعة، وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع.³

¹ علي بودلال، شعيب بونوة ، "تقدير أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر"، ملتقى الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض المركز الجامعي مولاي الطاهر " سعيدة، الجزائر، نوفمبر 2007، ص ص 5، 6.

² ايهاب علي الموسوي و آخرون، "الاقتصاد الموازي"، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص ص 31، 32.

³ نجاة مسمش، موسى رحمان، "الاقتصاد الموازي و آثاره على الاستقرار الاقتصادي"، مجلة العلوم الإنسانية ، الجزائر، العدد 49، 2017، ص ص 366، 367.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

- الأثر على توزيع الموارد : يؤثر وجود الاقتصاد الموازي على أداء الاقتصاد بطرق عدة ، فعلى سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل ، بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي فإن الحاجة الى المزيد من الخدمات العامة سوف تكون أكثر إلحاحا ، وبما أن الضريبة تجمع في هذه الحالة من الاقتصاد الرسمي تؤدي هذه الزيادة في الضرائب الى دفع المزيد من الأنشطة الى التحول نحو الاقتصاد الموازي إذ تزداد العوائد من التهريب الضريبي ، وفي ظل هذا الوضع تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي بالشكل الذي يمكن الأخير من اجتذاب قدر أكبر من الموارد ، وسوف يستمر هذا التدفق من الموارد المعولة من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد الموازي طالما أن معدلات العائد الصافي (بدون ضريبة) أعلى في الاقتصاد الموازي منها في الإقتصاد الرسمي.¹

المطلب الثالث : طرق قياس الاقتصاد الموازي

تتمثل أهم طرق قياس الاقتصاد الموازي فيما يلي²:

1- طريقة المراقبات الجبائية: يتم تقدير الاقتصاد الموازي على أساس الجهود التي تبذلها إدارة الضرائب لكشف الدخول التي يتم التصريح بها، وذلك من خلال المراجعة الضريبية والتدقيق لعينة من المتعاملين الذين قدموا التقارير الحسابية لكشف الضريبية لمعرفة مدى صحة هذه التقارير ثم تعميمها على المستوى الوطني.

2- طريقة الأسئلة الاستقصائية: تكون عن طريق إعداد استمارات وتوزيعها على المواطنين، وتسمى بالاستمارات الاستقصائية، التي تحتوي على عدد من الأسئلة المنجزة من طرف الخبراء والمختصين في الميدان، بغرض جمع معلومات مفيدة عن واقع الحقيقي للاقتصاد الموازي . هذه الاستمارات توجه إلى التجار والحرفيين وأصحاب الورشات والمصانع وكذلك الزبائن، ثم القيام بعد ذلك بعملية المقارنة بين أجوبة الفئات المستهدفة عن طريق فحص معلومات الاستمارة المعرفة مدى التطابق بين أجوبتهم. ففي حالة التطابق بين الأجوبة يقوم الخبراء بالاعتماد على نتائج الاستقصاء للوصول إلى بيانات تكون قريبة من واقع الاقتصاد الموازي.

¹ ايهاب علي الموسوي و آخرون، مرجع سبق ذكره؛ ص ص 39، 40.

² كمال وحيون ، "أهم طرق قياس حجم الإقتصاد الغير رسمي"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، المجلد 16، العدد 22، ،

2020، ص-ص 162-173.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

- 3- إحصاءات الحسابات الوطنية: يعتمد على قياس الفارق بين الدخل والإنفاق، فحجم الاقتصاد الموازي لا يبرز في شكل دخل بل يكون في صورة إنفاق، أي الدخل الخفية تتحول إلى إنفاق، وهذه الطريقة تطبق على المستوى الجزئي والكلي.
- 4- إحصاءات القوى العاملة: يتم تقدير الاقتصاد الموازي من خلال انخفاض مشاركة اليد العاملة في الاقتصاد الرسمي على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموماً.
- يتم ذلك باستخدام المسوحات التي تتم على أساس مشاركة قوة العمل، والتي تكشف أن الكثير من الناس الذين يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما الذي تقدمه الإحصائيات الرسمية، فمن خلال مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل انخفاضها وفترة المقارنة يمكن اشتقاق الحجم النسبي لقوة العمل غير الرسمية، وبوضع بعض الفروق حول إنتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. هذه طريقة تم استخدامها في إيطاليا.
- 5- الطريقة النقدية: تستند هذه الطريقة على فرضية جوهرية وهي أن المعاملات الاقتصادية غير الرسمية تتم خارج المؤسسات المصرفية وتكون باستخدام النقود السائلة. وبالتالي يفترض أن أكبر حجم للاقتصاد الموازي لابد و أن ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة.
- 6- طريقة حساب استهلاك الطاقة: يعتبر كل من Kanfmann and Kaliberda أن استهلاك الطاقة الكهربائية ينظر إليها بمثابة المؤشر الفيزيائي الأحسن لقياس النشاط الاقتصادي ككل النشاط الرسمي وغير الرسمي، بمعنى أن النشاط الاقتصادي واستهلاك الكهرباء يتطوران بنفس الاتجاه والوتيرة. قياس استهلاك الكهرباء بالنسبة للنشاطات الرسمية المسجلة، وبإنقاصه من حجم الكهرباء المستهلك الحجم الكلي، فإننا سنحصل على حجم الكهرباء المستهلك في النشاطات غير الرسمية، والذي يعتبر مؤشراً لقياس حجم النشاط غير الرسمي.

المبحث الثاني: واقع وتطور الاقتصاد الموازي في الجزائر

يعد الإقتصاد الموازي من القضايا التي تهتم بها السلطات الجزائرية، و ذلك لمحاولة معرفة أسباب هذه الظاهرة ليتم معالجتها فيما بعد عن طريق إجراءات حكومية سلسة، حيث تطور الإقتصاد الموازي في الجزائر عبر فترات زمنية، وسنقوم في هذا المبحث بالتعرف على ظهور الإقتصاد الموازي في الجزائر و مظاهره، وتطوره.

المطلب الأول: نشأة ومظاهر الإقتصاد الموازي في الجزائر

أولاً: نشأة الإقتصاد الموازي في الجزائر

لم يظهر هذا النوع من الاقتصاد إلا حديثاً أي منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي ولو أن جذوره يعود الى بداية الاستقلال. ولم تهتم به الادارة و الباحثون إلا مع ظهور وتطور البطالة، و وجود رسوم بيانية مهمة بين المعطيات حول التشغيل المحصل عليه عبر شبكات التحقيقات التي تمت على مستوى قطاع العائلات المتجمعة من طرف الإدارة على مستوى مصلحة الضرائب الديوان الوطني للإحصائيات ، الضمان الاجتماعي". ومن هذا المنطلق تم تجاهل هذا القطاع الموازي وغير الرسمي و غير المسجل و أصبح يشكل إقتصاد حقيقيا بهيكله و أعوانه أدواته¹.

اعتمدت الجزائر غداة حصولها على الاستقلال النظام الاشتراكي أين ركزت على امتلاك الدولة لجميع المؤسسات والمزارع، إلا أنه بالرغم من ضخامة المؤسسات لم تستطع تحقيق الأهداف المرجوة منها رغم اتخاذ عدة مخططات من أجل إعادة هيكلة هاته الأخيرة التي لم تكن تستطيع حتى توفير الطلب المحلي مما زاد من ندرة السلع الاستهلاكية في الأسواق الرسمية هذا كله جعل الأفراد يتوجهون إلى السوق السوداء لتحقيق رغباتهم أين كانت البداية الحقيقية للاقتصاد الموازي، حيث آنذاك ونتيجة لتخصيص النقد الأجنبي زاد الفرق بين السعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السائد في السوق الموازية مما كان له أثر كبير في تفعيلها.

وفي ظل الأزمة النفطية سنة 1986 بدأت الأوضاع الاقتصادية الكلية تتدهور تدريجيا إذ قامت الجزائر بإمضاء اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي الأولى سنة 1988 والتي تمحورت على رفع التدعيم لعدة مواد، والثانية سنة 1991 كان أهم أهدافها تخفيض قيمة العملة الوطنية وتخصيص الشركات.²

¹ نجاة مسمش، مرجع سبق ذكره، ص 266.

² عادل سلطاني، "أثر الإقتصاد الموازي على النمو الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وقسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2024/2023، ص ص 91، 92.

ثانيا: مظاهر الإقتصاد الموازي

يظهر الإقتصاد الموازي على مستويين ¹:

- 1- الإقتصاد الموازي على مستوى الإنتاج، وهذا عن طريق التوظيف غير الشرعي للورشات غير الرسمي، عدم إحترام القواعد التنظيمية لعوامل الإنتاج، و هذا بدوره له دور إيجابي كونه يضيف قيمة مضافة.
- 2- الإقتصاد الموازي على مستوى التوزيع ، وهذا هو الإشكال المطروح كونه لا يضيف أية قيمة للإنتاج بل يتغذى عبر الاصدار النقدي دون وجود علاقة مع الانتاج. ويؤدي إلى تقفير البلد عوض إثرائه. ويتجسد دائما في الفرق بين الارتفاع المتزايد بين السعر المعروض والسعر الموازي.

المطلب الثاني: مسار تطور الإقتصاد الموازي في الجزائر عبر الزمن

و يمكن تقسيم أهم المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر إلى ما يلي:

- 1- **مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي 1962-1980**: تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة إداريا ومدعمة من قبل الخزينة العمومية.

كما تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية الأفراد يعملون في مؤسسات وقطاعات عمومية التي شيدتها الجزائر آنذاك، لذا فان معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ و المعوقين.²

- 2- **مرحلة 1980-1989**: تميزت هذه الفترة بزيادة حجم المديونية وانخفاض أسعار النفط التي تسببت في انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986، بسبب اعتماد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة 97% ، مما أدى إلى حدوث عجز في ميزانية الدولة وصل إلى 13.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عدم قدرة الدولة على تمويل المؤسسات العمومية وانخفاض مردوديتها مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية واختفاء بعض المنتجات في السوق الوطنية، وزيادة معدلات التضخم في الإقتصاد، الأمر الذي أدى إلى انتشار السوق الموازية، بحيث تم توفير السلع النادرة في الأسواق عن طريق الطرق الغير مشروعة مثل التهريب، وبالتالي كانت هناك معاناة في الإقتصاد الجزائري بسبب تعرضه لازمة حقيقة تمثلت في انخفاض الإنتاج وهذا راجع إلى انخفاض احتياطي

¹ نجاة مسمش، مرجع سبق ذكره، ص ص 266، 267.

² حياة برحوف ، "الإقتصاد الغير رسمي و أثره على إقتصاديات الدول النامية- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2010، ص 110.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

الجزائر من العملة الصعبة، كما تفاقمَت مشكلة البطالة بسبب تدهور الجهاز الإنتاجي في الدولة حيث بلغت نسبتها 18.1 سنة 1989 ، وبلغت معدلات التضخم 10% خلال نفس الفترة كل هذه الأسباب أدت إلى زيادة نسبة الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الجزائري¹.

الجدول رقم 01: الدخل الموازي و نسبته إلى PIB من الفترة 1970-1990

السنوات	الدخل الموازي (مليون د.ج)	نسبة الدخل الموازي إلى PIB
1970	6729.009	28%
1972	8883.809	29%
1974	12857.955	26%
1976	17571.724	24%
1978	28242.444	27%
1980	44604.417	27%
1982	50079.934	24%
1984	55833.673	21%
1986	79636.704	27%
1988	98356.680	28%
1990	132802.176	24%

المصدر : وريدة عياش " الاقتصاد الخفي وآثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2017/2018، ص 121.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (01)، يتضح أن نسبة الدخل الموازي إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى 1990 عرفت استقراراً نسبياً، حيث تراوحت النسبة بين 21% و 29%، بمتوسط بلغ حوالي 25.6% وتُعد هذه النسبة مرتفعة، خاصة في ظل غياب اعتراف رسمي من قبل السلطات الحكومية بوجود اقتصاد غير مهيكّل أو نشاطات اقتصادية خارج الأطر القانونية خلال هذه الفترة.

هذا التوجه يكشف عن مفارقة واضحة؛ فمن جهة كانت الدولة تعتمد نموذجاً اقتصادياً مركزياً قائماً على التخطيط والتأميم والتدخل الواسع في مختلف القطاعات، ومن جهة أخرى، كانت هناك ممارسات اقتصادية

¹ رياض عيساوي، هاني محمد، "واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة 1970-2023"، مجلة الإستراتيجية و التنمية، المجلد 14، العدد 2، الجزائر، 2024، ص-ص 80-84.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

موازية تتنامى بعيداً عن الرقابة والإحصاء الرسمي. هذا الوضع يعكس اختلالات بنيوية في الاقتصاد الوطني، لاسيما في مجال ضبط الأسواق، وتوفير فرص عمل كافية في القطاع الرسمي، وضمان شبكات توزيع فعالة للسلع والخدمات.

وقد ساهمت عدة عوامل خلال هذه المرحلة في توسع الاقتصاد الموازي، من بينها:

- القيود البيروقراطية الصارمة التي فرضتها الدولة على النشاط الاقتصادي، خاصة في مجالات الاستيراد، مما أدى إلى ظهور شبكات موازية لتلبية حاجيات السوق.
- ضعف الجهاز الرقابي وغياب نظام معلوماتي دقيق يتيح تتبع حركة الأموال والبضائع.
- عجز القطاع الرسمي عن امتصاص اليد العاملة، ما دفع العديد من الأفراد للبحث عن بدائل غير نظامية.

كما يُلاحظ أن نسبة الدخل الموازي عرفت تراجعاً طفيفاً في بعض السنوات (مثل سنة 1984 بنسبة 21%)، ما قد يُعزى إلى بعض الجهود الحكومية الظرفية لمحاربة التجارة الموازية، أو لتحسن نسبي في أداء الاقتصاد الرسمي، لكن هذه الجهود لم تكن كافية أو مستدامة بما يضمن تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي بشكل فعلي.

الجدول رقم 02: الدخل الموازي و نسبة الدخل الموازي إلى PIB من الفترة 1990-1999

السنوات	الدخل الموازي (مليون د.ج)	نسبة الدخل الموازي إلى PIB
1990	132802.176	24%
1991	189505.637	22%
1992	285057.801	27%
1993	332071.884	28%
1994	452849.254	30%
1995	507379.396	25%
1996	644048.228	25%
1997	862185.652	31%
1998	849752.297	30%
1999	819914.110	25%

المصدر: وريدة عياش " الاقتصاد الخفي وآثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2017/2018، ص 25.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعته في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن قيمة الدخل الموازي في الجزائر بلغت حوالي 132802.176 مليون دج سنة 1990، ثم عرفت منحى تصاعدياً مطرداً خلال سنوات التسعينات، متأثرة بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفتھا البلاد. حيث وصل هذا الدخل إلى 849752.297 مليون دج سنة 1998، مسجلاً بذلك نمواً كبيراً، قبل أن يعرف تراجعاً طفيفاً سنة 1999 ليبلغ 819914.110 مليون دج. وتعكس هذه الأرقام تنامي الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من طرف فئات واسعة من المجتمع في ظل الأوضاع الأمنية والاقتصادية المتردية التي ميزت هذه المرحلة.

أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة الاقتصاد الموازي في الناتج الداخلي الخام، فقد سجلت هذه النسبة أعلى مستوى لها سنة 1997 بمعدل بلغ 31%، مما يدل على أن أكثر من ثلث النشاط الاقتصادي في تلك السنة كان يتم خارج القنوات الرسمية، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام جهود ضبط الاقتصاد الكلي وتحقيق العدالة الجبائية. وبالنظر إلى كامل الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999، فإن متوسط نسبة الاقتصاد الموازي من الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي 26.7%، وهي نسبة مرتفعة وتبرز مدى تغلغل هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الوطني خلال تلك المرحلة.

ورغم استمرار الاقتصاد الموازي بالنمو بشكل سريع إلا أنه لم يحظى باهتمام كبير، بحيث لحد الآن لا توجد إحصائيات دورية لحجمه، حيث يعتمد في الجزائر لإحصائه على معلومات مسح العمالة لدى العائلات لإبراز حجم العمالة الموازية، وتستخدم طرق غير مباشرة لقياسه.¹

جدول رقم 03: حجم الدخل الموازي في الجزائر للفترة 2000-2018 (الوحدة مليار د.ج)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	نسبة الإقتصاد الموازي إلى PIB	حجم الإقتصاد الموازي
2000	4098.8	36.7	1504.25
2001	4235.6	34.62	1466.36
2002	4455.3	32.88	1464.9
2003	5264.2	32.13	1691.38
2004	6150.4	30.59	1881.4
2005	7563.6	31.48	2381.02
2006	8520.6	33.76	2876.55
2007	9306.2	33.57	3124.09

¹ رياض عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 80-84

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

4055.61	36.89	10993.8	2008
3509.73	35.21	9968	2009
4531.62	37.79	11991.6	2010
5290.58	36.42	14526.6	2011
5424.69	31.8	16115.4	2012
5010.55	30.24	16569.3	2013
7575.41	43.97	17228.6	2014
8873.82	53.13	16702.1	2015
9037.61	51.92	17406.8	2016
8874.96	47.73	18594.1	2017
9776.19	47.8	20452.3	2018

المصدر: محمد رضا توهامي، "دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2018-2019، ص

220

من خلال الجدول رقم (03)، نلاحظ أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر بلغ سنة 2000 ما قيمته 1504.25 مليار دج، أي ما يمثل 36.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة تعكس بداية الألفية الثالثة بواقع اقتصادي غير متوازن، حيث ظل الاقتصاد غير الرسمي مكوناً مهماً من النشاط الاقتصادي العام. ومع بداية السنوات اللاحقة، شهد حجم هذا القطاع تقلبات طفيفة، إذ انخفض إلى 1464.9 مليار دج سنة 2002 بنسبة 32.88% من الناتج المحلي، ثم عاود الارتفاع بشكل تدريجي، إذ بلغ سنة 2012 حوالي 5424.69 مليار دج أي بنسبة 31.8%.

رغم هذا الانخفاض النسبي في النسبة المئوية خلال بعض السنوات، فإن الحجم الإجمالي للاقتصاد الموازي واصل نموه بشكل عام، وهو ما يتجلى في الارتفاع الكبير المسجل ابتداءً من سنة 2013، حيث بلغ 5010.55 مليار دج، ثم قفز إلى 7575.41 مليار دج سنة 2014 بنسبة 43.97%، ليتواصل هذا المنحى التصاعدي وصولاً إلى 9776.19 مليار دج سنة 2018، أي ما نسبته 47.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة مسجلة في هذا الجدول وتكاد تقترب من نصف الاقتصاد الوطني، مما يسلط الضوء على حجم التحدي الذي يطرحه هذا القطاع على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

ومن خلال هذا الجدول يتبين لنا أن الاقتصاد الموازي ينمو بشكل مستمر ومتسارع في الجزائر، وأصبح شيئاً عادياً بالنسبة للمواطنين وهذا بسبب غياب إجراءات حكومية فعالة لاحتواء الاقتصاد الموازي والاستفادة منه ودمجه في الاقتصاد الرسمي لتطوير الاقتصاد الوطني.¹

المطلب الثالث : أسباب نمو الاقتصاد الموازي في الجزائر

يشكل الاقتصاد الموازي تهديداً للإستقرار الإقتصادي في الجزائر، حيث أن أهم أسباب نموه وزيادة حجمه تتمثل في:

1 -انخفاض مستوى الدخل : تؤكد الارقام الرسمية أن نسبة الأجر المتوسط الشهري في الجزائر يبقى الأضعف بالمقارنة مع الدول العربية، إذ تحتل الجزائر في هذا المجال المراتب المتأخرة بالمقارنة مع دول الجوار على غرار تونس والمغرب، ليصل إلى 32 ألف دينار، إلا أن ما يزيد على 55 في المائة من الموظفين في القطاعين العام والخاص يتقاضون أقل من هذا المعدل، وهذه القيمة غير القادرة على تحقيق قدرة شرائية مناسبة للموظف في ظل التضخم الذي ارتفع ليصل 11.7% سنة 2017 والتهاب أسعار المواد الغذائية وتدني القيمة المالية للعملة الوطنية، إذ بينما يقدر معدل أجر العامل الجزائري بحوالي 30 ألف دينار، يبلغ أدنى حد من تكاليف معيشته ما يزيد على 38 ألف دينار، وعليه فإن الحد الأدنى من الأجر القاعدي للموظف الجزائري المقدر بـ 18 ألف دينار لا يغطي سوى 26 بالمائة من تكاليف المعيشة مقارنة بالمغرب الذي يغطي بها 32 في المائة من الاحتياجات الأساسية، و51 في المائة هي نسبة تغطية أجر العامل التونسي لتكلفة المعيشة ، الشيء الذي يجعل العاملون مجبرون على البحث على وظائف بعد انقضاء أوقات دوامهم ليضمنوا بها دخول إضافية وخير مثال على ذلك دروس الدعم الذي يقدمها الأستاذة بصفة غير رسمية، والانتشار الواسع لسيارات الأجرة غير الرسمية.²

2 -ارتفاع مستوى الضرائب والحقوق الجمركية: ارتفاع حجم الحقوق الجمركية أدى إلى التهرب من دفعها، كما أنها تفرض بالأساس على السلع واسعة الاستهلاك بدل أن تفرض على السلع المنافسة للمنتوج المحلي أو السلع الكمالية، كما أن النظام الجبائي الجزائري يتميز بتعقده وعدم عدالته واستقرار قوانينه، بالإضافة إلى ثقل العبء الجبائي بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها.³

¹ رياض عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 80-84.

² أمينة بن تركي، صيرين زعموم، "الاقتصاد الموازي في الجزائر -أسبابه ونتائجه"، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2019، ص 67.

³ نسرين يحيوي، "الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم الأسباب والنتائج"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، العدد 6 ، 2016، ص298.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعته في الجزائر

3 - انتشار الفساد والبيروقراطية خاصة في الإدارات العامة و في تطبيق القوانين: يعتبر مؤشر مدركات الفساد المنظمة الشفافية الدولية من أبرز المؤشرات المعتمد في تحديد درجات الفساد، حيث يتولى تصنيف 180 دولة وفقا لمدركات فسادها في قطاعها العام، ووفقا لتقرير سنة 2017 فقد احتلت الجزائر الرتبة 112 ب نقطة 33 على مقياس الفساد من أصل 100 نقطة 18، ما يصنفها ضمن أكثر الدول فسادا، الشيء الذي يعكس لنا حجم الفساد منتشر في الإدارات العمومية من رشوة بيروقراطية، فهو يعيق الاستثمارات والنمو الاقتصاد، ويحول دون تحقيق مبدأ عدالة الفرص ما يجعل المواطنين يفقدون ثقتهم في القطاع الرسمي ويتجهون نحو القطاع غير الرسمي بالرغم من مساوئه¹.

4- البطالة وعجز الدولة عن توفير مناصب شغل في القطاع الرسمي: يمكن أن نميز مرحلتين رئيسيتين مرت بهما معدلات البطالة في الجزائر

■ **الفترة الأولى : 1990-2000:** وهي الفترة التي تلت الأزمة النفطية سنة 1986 وما صاحبها من إصلاحات اقتصادية وتحول من النظام المركزي المسير إلى نظام اقتصاد السوق والتسريح الكبير للعمال نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994، دون أن ننسى الأعداد الكبيرة للوافدين الجدد لسوق العمل الشيء الذي عقد من حدة الأزمة.

■ **الفترة الثانية: 2000 - إلى يومنا :** عرفت انخفاض تدريجي ومستمر لمعدلات البطالة وذلك راجع للجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية في إطار سياسة التشغيل بغرض التخفيف من حدة البطالة، لكن لا يخفى أنه حتى ولو قدرت البطالة الكلية اليوم 11.1%، فإن نسبة البطالة المسجلة لدى الشباب تفوق ضعف هذه النسبة حيث قدرت ب 28.3 دون أن ننسى النسبة المرتفعة للبطالة لدى فئة النساء والتي تقدر ب 20.7% فولوج النساء سوق العمل وتحسن مستواهم التعليمي كلها عوامل ساهمت في تفاقم حدة البطالة، فارتفاع نسب البطالة وعجز الحكومة احتواء القوى النشطة والوافدين الجدد لسوق العمل كلها عوامل تساهم في انتشار سوق العمل غير الرسمي حيث يمثل الملاذ للهاربين من شبخ البطالة.²

¹ أمينة بن تركي، صبرين زعموم، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² أمينة بن تركي، صبرين زعموم، مرجع سبق ذكره ، ص ص 67، 68.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

الشكل رقم (01) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004-2017



المصدر: أمينة بن تركي، صبرين زعموم، "الاقتصاد الموازي في الجزائر -أسبابه و نتائجه"، مجلة شعاع للدراسات

الاقتصادية، الجزائر ، المجلد 03، العدد 02 ، 2019، ص 68.

5- **التنظيمات الإدارية والإجراءات القانونية:** بعض القوانين المفروضة تجبر الأفراد إلى محاولة الإفلات منها واللجوء لإيجاد حلول من خلال النشاط غير الرسمي، وكلما ارتفع حجم ومستوى هذه الضوابط كلما زاد حجم النشاط غير الرسمي، نأخذ على سبيل المثال تسقيف منحة السياح ب 130 أورو سنويا للشخص الراغب في مغادرة تراب الوطن، وتعتبر هذه المنحة من أضعف المنح مقارنة بدول الجوار، والتي لا تكفي حتى لقضاء ليلتين في أي مدينة أوروبية أو عربية، الشيء الذي يدفع بالأشخاص للجوء لسوق السوداء لشراء العملة الصعبة بسعر يفوق قيمتها بالعملة المحلية.¹

¹كمال بن موسى، "ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وأثاره المجلد الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية"، المجلد الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 4، 2013، ص 202.

المبحث الثالث: أسس الاقتصاد الموازي في الجزائر، أثره، سبل القضاء عليه

كما عرفنا أن الإقتصاد الموازي ظاهرة معقدة تؤثر سلبا على الإقتصاد العام للدولة، و يتطلب فهمها إلى فهم شامل لهذه الظاهرة، حيث سنقوم في هذا المبحث إلى تحديد أسس الإقتصاد الموازي في الجزائر، و كذا معرفة آثاره الإقتصادية و سبل القضاء عليه.

المطلب الأول: أسس الإقتصاد الموازي في الجزائر

تتمثل أهم أسس الإقتصاد الموازي في الجزائر فيما يلي:¹

1- الفئة غير المتمدرسة والمتسربون من المدارس:

وتتضمن هذه الفئة الأطفال الذين لم يتمدرسوا أبدا و أولئك الذين غادروا المنظومة المدرسية بصفة إرادية والمطرودين بسبب الرسوب في امتحانات من طور إلى آخر والمتعارف على تسميتهم بالمتسربين من المدارس . إذ يمكن تصنيفها كما يلي :

أ- الفئة غير المدمجة في المنظومة التربوية: بلغ عددها الإجمالي (1.931.110) شاباً سنة 2001 تتراوح أعمارهم ما بين 6 الى 18 سنة (أي ما يعادل (20.3) . وتمثل شريحة الشباب المتروحة أعمارهم ما بين (16) الى 18 سنة ما نسبة (71.5%) . إذ هذه الشريحة تزود سوق العمل في الاقتصاد الموازي بجزء هاماً من العمالة خاصة القطاع غير الرسمي.

وتدل هذه المؤشرات على مدى الجهود التي يجب أن تبذلها السلطات العمومية في مجال إتاحة فرص التمدريس ومواصلة الدراسة حتى النهاية ، قصد تحسين قدرات المنظومة التربوية على الحفاظ بنسبة أكبر من التلاميذ وبالتالي تسريح اقل عدد من التلاميذ في سن مبكرة مما يخفف من طلب العمل خاصة في الاقتصاد الموازي .

ب- التسربات المدرسية: تتميز المنظومة التربوية بضعف المردودية الداخلية الذي يتجلى في العدد الهائل من المتسربين الذي تبرزه النسب العالية للرسوب في الامتحانات وإعادة السنة والطرء ، وما يشير الانتباه إلى أن هذه التسربات تميل إلى الارتفاع من سنة لأخرى . إذ بلغ عدد المتسربين من المدرسة المسجلين في سنة 2001 كمطرودين أو متخلين عن الدراسة في مختلف أطوار التعليم (426.630) مقابل 1998 (532.000) في سنة) حيث كان توزيعهم لسنة 2001 كما يلي:

¹ مروان بن قيدة، "إشكالية الإقتصاد الموازي و أثره على الإقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، 2009، ص-ص 131-135.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعته في الجزائر

- الطور الأساسي : (302.350) تلميذا منهم (37.6%) تسربوا من السنة التاسعة أساسي بمعدل سن 15 سنة.

- الطور الثانوي : (124.280) تلميذا منهم (16.3%) تسربوا من السنة الثالثة ثانوي وتتراوح أعمارهم بين (18) الى 20 سنة.

إن المطرودين من المدرسة الذين تعادل سنهم أو يتجاوز 15 سنة ، يمثلون معدل بتعداد قدره (238.000) تلميذا أي نسبة (55.8%) من إجمالي المتسربين مبدئيا توجه هذه الفئة إلى منظومة التكوين المهني . لكن على الرغم من ذلك فهذه الأخيرة لا تستوعب إلا (202.000) تلميذا ، وفي حالة تخرجهم فرصهم في العمل الرسمي صعبة نوعا ما . أما في حالة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة المسرحين نهائيا من المدارس دون فرص في التكوين ، هنا فرصهم الوحيدة للحصول على عمل تكون في الاقتصاد الموازي . وهو ما يزيد من العمالة في الاقتصاد الموازي وبالتالي زيادة حجمه في الجزائر.

2- ضعف النشاطات الرياضية وزيادة خريجو التكوين المهني والتعليم العالي

أ- خريجو التكوين المهني والتعليم العالي

هناك ارتفاع في عدد حاملي الشهادات من فترة لأخرى، غير أن إدماجهم في سوق العمل الرسمي أمر صعب للغاية، نظراً لضعف العلاقة بين المنظومة الوطنية للتكوين وحاجات سوق العمل لهذا الأمر يتجه العديد من حاملي الشهادات إلى الاقتصاد الموازي بالعمل في أنشطة مشروعة أو غير مشروعة . إذ في سنة 1999 أنجز استقصاء على عينة مكونة من (150) بائعا متجولا في شوارع قسنطينة ، تبين منه أن التجارة غير المركزة (البضائع المستوردة خاصة الألبسة تمثل النشاط رئيسي لنسبة (80%) من البائعين بفئات مختلفة من الأعمار.

ب- ضعف النشاطات الرياضية

في سنة 2002 قدر عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 6 الى 29 سنة) ب (15.264.766) نسمة يمثلون (52.15%) من السكان، وخلال سنة 2000 تم إحصاء (1.141.739) شابا منخرطين في الجمعية الرياضية أو جمعيات الشباب ما يمثل (7.5%) من عدد الشباب لهذه الشريحة أو (5%) من العدد الإجمالي للسكان إن المرافق الرياضية تعتبر وسيلة هامة لمحاربة الفراغ والآفات الاجتماعية والعمل في الاقتصاد الموازي لدى العاطلين عن العمل والعاملين في الاقتصاد الرسمي . كما أن النقص في المنشآت والنشاطات الترفيهية وغيرها من النشاطات الثقافية والفنية بالإضافة إلى الظروف المعيشية . يؤدي بدوره إلى التوجه لأنشطة

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

الاقتصاد الموازي خاصة أنشطة القطاع غير الرسمي الباعة المتجولون البيع بدون رخص ، حراسة السيارات..). أو الأنشطة غير المشروعة (المخدرات وغيرها).

3- البطالة والفقر

أ- البطالة : يعتبر المكتب الدولي للعمل كل شخص على أنه بطال إذا كان :

- بدون عمل و لا يزاول أي نشاط اقتصادي خلال الفترة المرجعية لا يعتبر عاطلا من كان يعمل على الأقل ساعة واحدة خلال الأسبوع الذي يسبق الاستقصاء.
- مستعد للعمل خلال فترة لا تتجاوز 15 يوما.
- يبحث عن عمل بشكل جدي، شرط الجدية لا يؤخذ بعين الاعتبار في الدول ضعيفة الجهاز الإحصائي.
- وجدوا عملا و سيشغلونه لاحقا.

تعتبر البطالة أهم أسباب فقر السكان ومصدرا حقيقيا للعمالة في الاقتصاد الموازي ، ومصدرها فئات أكثرها من الشباب الذين لم يسبق لهم العمل ، والعمال المسرحين من العمل الرسمي . والجدول رقم (23) يوضح تطورات المعدلات البطالة وعدد السكان القادرين عن العمل . إذ نلاحظ زيادة عدد السكان القادرين عن العمل ، وانخفاض عدد السكان البطالين حيث كانوا (2516) سنة 1999 لينخفض إلى (2264) سنة 2003، أما معدلات البطالة فقد تحسنت نوعا ما إذ سجلت سنة 1999 نسبة (29.3%) لتتخفض إلى (17.7%) سنة 2004 ، كما انخفضت بطالة الشباب بحيث سجلت سنة 2000 نسبة (54.1%) وفي سنة 2004 أصبحت (32.5) ، وبالنسبة للشباب البطال في الوسط الحضري.

انخفضت معدلات البطالة في هذه الشريحة إذ انخفض المعدل من (57.7%) سنة 2000 إلى (35.4%) سنة 2004، في المقابل ارتفعت الأعمال في المنازل حيث ارتفعت من (1263) سنة 2000 إلى (2070) سنة 2004 ، والتي يمكن تفسيرها ببرامج دعم الشباب و الأعمال الذاتية من قبل الدولة.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

الجدول رقم 04: تطور عدد السكان القادرين على العمل البطالة، أعمال في المنزل (الوحدة بالآلاف)

عدد السكان	السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
السكان القادرون على العمل	8589	8850	9073	9298	9540	-	-
مجموع مناصب العمل	6073	6240	6596	6890	7276	-	-
عدد السكان البطالين	2516	2610	2477	2408	2264	-	-
نسبة البطالة	-	29.5	27.3	25.9	23.7	17.7	17.7
الشباب البطال	-	54.1	47.9	-	45.5	32.5	32.5
الشباب البطال في الوسط الحضري	-	57.7	55.3	-	50.9	35.4	35.4
أعمال في المنزل	-	1263	1398	1455	1537	2070	2070

المصدر مروان بن قيدة، "إشكالية الاقتصاد الموازي و أثره على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر،

2009، ص 134 .

إن معدلات البطالة المبيّنة في الجدول بالرغم من تراجعها الواضح، إلا أنها تُعدّ عاملاً رئيسياً في نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، كما تُسهم بدورها في تفاقم ظاهرة الفقر.

ب- **الفقر**: يتخذ الفقر أبعاداً متعددة، فمن الجانب الاقتصادي يمكن أن يُفهم على أنه الوضع المالي الذي يفتقر فيه الشخص إلى مدخول كافٍ لتلبية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية كالرعاية الصحية، التغذية، الكسوة، التعليم، وكل ما يُعتبر من المتطلبات الضرورية لضمان مستوى معيشي كريم. أو بعبارة أخرى، هو العجز عن الحفاظ على الحد الأدنى من سبل العيش.

أما وفقاً لصندوق النقد الدولي، فيُعرّف الفقر على أنه العجز عن بلوغ الحد الأدنى لمستوى الحياة المقبول، حيث يُحدد له عتبة تمثل الحد الأدنى للاستهلاك.

وبالنسبة للجزائر، فإن الفقر يمس العاطلين عن العمل بوجه عام، والعاملين المؤقتين، واليد العاملة الزراعية الدائمة، وأيضاً أولئك المرتبطين بعقود عمل محدودة المدة. كما يُلاحظ أن الفئات الأكثر تهميشاً تنتمي للبيئة الريفية بنسبة (68%)، حيث يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة أكثر من (8) أشخاص، في حين لا يتجاوز المتوسط الوطني لعدد الأفراد (6.6) أفراد. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تنامي معدلات الفقر في المناطق الحضرية بسبب تفشي البطالة.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

ويُجسّد الجدول التالي معطيات مسح ميداني حول استهلاك العائلات في الجزائر لسنة 2000، من إعداد الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم 05: توزيع حدود الفقر الغذائي والفقر العام حسب عدد البطالين

عدد البطالين	التأثير على عتبة الفقر الغذائي	التوزيع حسب عتبة الفقر الغذائي	التأثير على عتبة الفقر العام	التوزيع حسب عتبة الفقر العام
عدم وجود بطالين	2.87	50.80	10.15	46.04
بطل واحد	3.50	28.03	14.96	30.7
2 بطالين	3.57	14.37	13.22	13.61
3 بطالين فما فوق	2.75	6.80	15.23	9.65
المجموع	3.10	100	12.12	100

المصدر: مروان بن قيدة، "إشكالية الاقتصاد الموازي وأثره على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، 2009، ص 135

من خلال المعطيات الواردة في الجدول يتضح ما يلي:

أنه على مستوى خط الفقر العام، فإن تأثير الفقر يكون أشد على العائلات التي تتكون من عدد كبير من الأفراد غير المشتغلين، أي من ثلاث عاطلين عن العمل فما فوق.

أما عند مستوى الفقر الغذائي (الفقر الحاد)، فإن الأسر التي تحتوي على أكثر من (3) عاطلين تمثل النسبة الأقل في معدلات الفقر، بالإضافة إلى أن التباينات في تأثير الفقر حسب عدد العاطلين داخل الأسرة لا تُعد كبيرة.

ومن خلال هذه البيانات، يتضح أن عدد الأفراد غير النشطين اقتصادياً لا يؤثر بشكل عام على الفقر الغذائي، وأن إيرادات العائلات التي تحتوي على أكثر من (3) عاطلين تمكّنها من تجاوز آثار الفقر الغذائي. ويمكن تفسير هذه النتائج بكون جزء معتبر من تلك الإيرادات غير مصرح به، ما يعني أن أغلبها ناتج عن ممارسات تنتمي للاقتصاد غير المهيكل. مما يعني أن اختلافات الإنفاق العائلي والدخول الرسمية تعتبر دليلاً واضحاً على مدى انتشار الاقتصاد غير الرسمي. وعليه، فإن هذا الأخير يمكن أن يؤدي دوراً بارزاً في الحد من الفقر والفجوات الاجتماعية داخل بعض الطبقات المجتمعية.¹

¹ مروان بن قيدة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 131-135.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

المطلب الثاني: الإنعكاسات السلبية والإيجابية للاقتصاد الموازي على الجزائر

تمتد آثار ممارسات الاقتصاد غير الرسمي إلى بعض الجوانب على غرار الحكومة وخزيرتها، فمنها ما يمتد إلى المؤسسات الاقتصادية أو فئة المستهلكين أو العاملين في القطاع ذاته، وتختلف هذه الآثار بين آثار سلبية وأخرى إيجابية التي تعتبر إلى حد ما محتشمة.

أولاً- سلبيات الاقتصاد الموازي:¹

يؤثر الاقتصاد الخفي بشكل مباشر على إيرادات الدولة باعتبار أن الناشطين في هذا القطاع لا يدفعون الضرائب ولا يلتزمون بأية أعباء مالية تجاه الدولة ما يتسبب في تضرر الموازنة العامة من جهة وعدم قدرة الدولة على مواصلة المشاريع الاستثمارية الهادفة للتنمية من جهة أخرى، ولتلافي الأضرار الناجمة عن ذلك وإمكان تمويل نشاطاتها الاقتصادية تلجأ الدولة إلى تعويض النقص من خلال الزيادة الضريبية على قطاعات ومجالات أخرى تدخل ضمن الاقتصاد الرسمي مما يجعل من مؤسسات الاقتصاد الموازي أكثر تنافسية واستعدادا لتطوير تقنياتها الإنتاجية وتوسيع مكانتها في السوق.

تسبب استفحال قطاع الاقتصاد الموازي إلى حصول الهيئات الحكومية المختصة على معلومات مغلوطة بشأن البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية، والذي أدى بدوره إلى الوصول إلى استنتاجات لا تتوافق مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية وبالتالي اتخاذ قرارات خاطئة ووضع خطط تنموية واعتماد خطط إصلاحية لا جدوى منها، في نفس السياق فإن خزينة الدولة تنكبد خسائر لا يستهان بها في العديد من القطاعات خاصة الضمان الاجتماعي وما يتعلق بالضرائب.

من جانب آخر يشهد قطاع الاقتصاد الموازي انتهاكا وضياعا لحقوق العمال، وتشمل هذه الانتهاكات السن المسموح به قانونا للتشغيل حيث لا تمانع المؤسسات الناشطة في هذا المجال من تشغيل الأطفال، من جهة أخرى لا تحترم مواصفات الأمن؛ فلا تتواجد شروط الأمن المطلوبة قانونا في المناطق المعدة لنشاطها مما قد يتسبب في تعريض صحة العمال للخطر، دون أن يتم توفير أدنى متطلبات الحماية لهم سواء تأمين صحي أو اجتماعي، إضافة إلى الأجور المتدنية وساعات العمل غير المحددة أو الطويلة مقارنة بما هو عليه الأمر في قطاع الاقتصاد.

تجدر الإشارة إلى المنافسة غير المشروعة التي تحدث بين مؤسسات القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، والتي يكون لها تأثير سلبي واضح جدا على الأولى نظرا لالتزامها بالأعباء المالية تجاه الدولة والتزامها

¹ طاهر بوزيان رانيا، "الاقتصاد الموازي و أثره على السياسة الاقتصادية الجزائرية"، مجلة المفكر، الجزائر، المجلد 18، العدد 02،

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

بتطبيق القوانين المعمول بها في علاقتها بالمستهلكين وكذلك المؤسسات الأخرى المنافسة لها في حين أن المؤسسات أو التجار الممارسين لنشاطهم في ظل الاقتصاد الموازي لا يعيرون اهتماما لما تتضمنه القوانين في هذا المجال.

ثانيا- إيجابيات الاقتصاد الموازي:¹

- الأسعار في الأسواق الموازية غالبا ما تكون حقيقية تعتمد على قاعدة العرض والطلب؛
- يساعد في انخفاض نسبة البطالة وتخفيف الضغط الواقع على عاتق الدولة في مجال التوظيف والعمالة فهو مصدر دخل للطبقات الفقيرة من جهة وقطاع بديل عند الأزمات من جهة أخرى.
- الاقتصاد الموازي أكثر استجابة للتغيرات التي تحدث في السوق دندن و قدال، الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي.
- تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات وزيادة دخل .

المطلب الثالث : سبل القضاء على الإقتصاد الموازي في الجزائر

نظرا لنتامي ظاهرة الاقتصاد الموازي وأثرها السلبي على إقتصاد الدولة كان لابد من البحث عن آليات لمكافحة هذه الظاهرة ولقد عملت الدولة الجزائرية على تطبيق جملة من الحلول والآليات نذكر منها:²

1. تنشيط قانون العمل والإستثمار:

لقد قامت الدولة الجزائرية بإنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى التضامن الوطني وهو ما يوضح إهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة حيث إستلزم الأمر وضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة لها. بالإضافة إلى عدة وكالات متخصصة تحت وصاية الوزارة منها:

- الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة
- وكالة التنمية الاجتماعية
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

¹ طاهر بوزيان رانيا، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² محمد نجلاء بوغزالة، "الإقتصاد الموازي في الجزائر و آليات مكافحته"، مجلة إقتصاد المال و الأعمال، الجزائر، المجلد 08، العدد

01، 2023، ص ص 330، 331.

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعته في الجزائر

بالإضافة إلى هذا فلقد عملت الدولة على إزالة السوق الموازية من خلال عدة برامج نذكر منها أهمها:

- برنامج وزارة التجارة والتي أحصت سنة 2012 حوالي 1368 سوق موازي و 39924 متعامل في هذه الأسواق وهذا ما أدى بوزارة التجارة إلى إنشاء أسواق مغطاة بغلاف مالي يقارب 10 مليار د.ج من 2010-2014 وتم بالفعل إنشاء 320 سوق في 36 ولاية بالإضافة إلى هذا قامت الوزارة بإنشاء وإعادة تأهيل أسواق الخضار والفواكه حيث خصص لها غلاف مالي قدره 5.9 مليار د.ج لإعادة تأهيل 273 سوق.

- برنامج وزارة الداخلية والجماعات المحلية حيث تم الإعلان على قرار رئيس الجمهورية بإنجاز 100 محل في كل بلدية سنة 2003 وكان هدفه هو ترقية العمل الحرفي وخلق نشاطات لدعم تشغيل الشباب المرسوم التنفيذي، (2006) فضلا عن هذا تأسيس أسواق جوارية خصصت لها الوزارة مبلغ قدره 12 مليار د.ج وهذا لإنجاز 460 سوق جوارية قصد إعادة إدماج المتدخلين غير الشرعيين في أسواق رسمية وتم إستلام سنة 2013 حوالي 170 سوق جوارية.

2. محاربة العراقل البنكية:

عرض مرحلة منح القروض للشباب في إطار وكالة دعم تشغيل الشباب عدة عراقيل سببها البنك. إذ تصل مدة الإنتظار سنتين (02) أو أكثر للحصول على قرض، الأمر الذي يؤدي بهؤلاء الشباب إلى التوجه إلى سوق العمل غير الرسمي ولهذا وجب على البنوك تسهيل الإجراءات لتشجيع المبادرات الفردية، بالإضافة إلى ضرورة فتح فروع للبنوك الجزائرية خارج الوطن لإستقطاب أموال المغتربين وتسهيل عملية التحويل بصفة رسمية إلى الجزائر.

3. تشجيع الإستثمار ودعم قطاع السياحة:

يجب أن تتوفر الجزائر على منظومة قانونية مستقرة ومحفزة لجلب الإستثمار، وتوفير مناخ ملائم للعمال، وتشجيع المورد الحيوي الذي تتوفر عليه والمتمثل في السياحة، فهي تزخر بمناظر طبيعية وبساحل يصل طوله 1200 كلم.

ومن أجل هذا يجب وضع برامج تسوية تهدف إلى جعل السياحة مولد المناصب الشغل وجلب العملة الصعبة من السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج.

وقد أشار تقرير صادر عن الوكالة الفرنسية للإستثمارات الدولية بأن القطاع السياحي بمنطقة المتوسط يمثل 10% من الناتج الداخلي الخام، إلا أنه يظل دون المستوى المطلوب في عدد من الدول من بينها الجزائر التي يبقى فيها هذا القطاع غير مستقر بصورة كبيرة مقارنة بالقدرات والفرص المتاحة، ومن أجل تحقيق هذا

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الموازي وواقعه في الجزائر

يجب إعادة النظر في بعض المتغيرات حجم السوق المحلي، الاستقرار السياسي والأمني، توفير البنى التحتية مثل: قطاع النقل والاتصالات البنوك... إلخ؛ دعم الإستثمار بصفة عادة والاستثمار في القطاع السياحي بصفة خاصة.

خلاصة الفصل الأول:

تظهر معالم الاقتصاد الموازي في الجزائر كأحد أبرز مصادر الاختلال في التوازنات الاقتصادية، حيث يساهم في إضعاف قدرة الدولة على تعبئة الموارد الجبائية ويعمّق الفجوة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي. كما يؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية وتراجع فعالية السياسات العمومية، مما يعوق تحقيق التنمية المستدامة. ويؤثر هذا الاقتصاد بشكل مباشر على مناخ الأعمال، من خلال تغذية المنافسة غير المتكافئة وتقويض المبادئ الأساسية للعدالة الجبائية. واستمرار اتساعه يعبر عن خلل مؤسساتي وهيكلية يستدعي إصلاحات جذرية، خاصة في الجوانب المتعلقة بالحوافز والإدماج والرقابة، لضمان دمج هذا القطاع ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية.



الفصل الثاني:

الاصلاحات الضريبية في الجزائر

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

تمهيد:

تعد الإصلاحات الضريبية من بين الضروريات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية، فهي تمثل استجابة لمختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها من أبرز الأدوات التي تلجأ إليها الدولة لمعالجة الاختلالات المالية، لذلك أصبحت الإصلاحات الضريبية مطلبًا أساسيًا لتوسيع القاعدة الضريبية.

وتكمن أهمية هذه الإصلاحات في قدرتها على تحسين كفاءة النظام الضريبي، وتقليص معدلات التهريب والاحتيايل الضريبي، بما يضمن تعبئة الموارد الداخلية بشكل أكثر فعالية. كما تُسهم في تعزيز مناخ الاستثمار من خلال وضع نظام ضريبي عادل وواضح يضمن الاستقرار القانوني والشفافية. إلى جانب ذلك، فإن الإصلاحات الجبائية تُعتبر وسيلة لتقليص حجم الاقتصاد الموازي من خلال إدماج الأنشطة غير الرسمية ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية، لاسيما إذا ما رافقتها إجراءات تحفيزية وتسهيلات إدارية.

وتبرز أهمية الإصلاحات بشكل خاص في البلدان النامية التي تواجه تحديات مالية وهيكلية، كما هو الحال في الجزائر، حيث يسهم تطوير النظام الضريبي في مواجهة العجز المالي وتقوية الاقتصاد الوطني.

المبحث الاول : مفاهيم عامة حول الضريبة

تعد الضريبة أحد أركان السياسة المالية، فهي تساهم في دعم ميزانية الدولة ، وترتكز عليها أغلب البلدان في تمويل ميزانيتها، ولها أهمية نسبية كبيرة مقارنة بالإيرادات العامة الأخرى، و سيتم في هذا المبحث التعرف على نشأة الضريبة، تحديد مفهومها و أهدافها.

المطلب الاول : نشأة الضريبة

إن أفراد المجتمع كانوا يعيشون قديماً في شكل قبائل، وكان يتم ذلك دون أن يستلزم نفقات عامة، لكن سرعان ما ظهرت الحاجة المشتركة بين الأفراد في القبيلة الواحدة والقبائل الأخرى، كالحاجة إلى الأمن والدفاع والغذاء، وبالتالي استلزم على الزعيم (رئيس القبيلة) الاستعانة بالهبات والأموال والتبرعات، وكان العمل التطوعي الفردي أو الجماعي.

كما إن تعدد حاجات الفرد وتنوعها أدى إلى ظهور ما يسمى بالحاجة العامة التي لا يمكن لأي فرد تحمل نفقتها لوحده، مما استلزم وجود مجلس القبيلة، يقوم بتنظيم الحياة داخل القبيلة، وتقسيم العمل من أجل توزيع النفقات بين جميع الأفراد، ومع توسع القبيلة، وزيادة مهام مجلس القبيلة ظهر مفهوم الدولة، كمنظم للحياة الاجتماعية، وأصبح من الضروري للدولة تأمين الموارد اللازمة للمحافظة على الأمن والدفاع عن ممتلكات الأفراد، مما أدى بها إلى فرض تكاليف إلزامية على الأفراد نظير ممارسة بعض المهن أو عبور بعض الجسور أو دخول بعض الأسواق.

ومع تزايد الحاجات المالية للدولة أدى بها إلى فرض ما يسمى بالضريبة غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة، وتستند الدولة في ذلك إلى نظرية العقد الاجتماعي للمفكر الفرنسي (جون جاك روسو) وهو ينص على أن أفراد المجتمع يربط بينهم عقد اجتماعي، وبالتالي على الكل أن يوفي بهذا العقد المبرم، وعليه فإن كل شخص يدفع قيمة الضرائب المستحقة عليه، كل حسب قدرته لقاء الأمن والعدالة والخدمات التي تقدمها الدولة ودورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.¹

إذ أصبحت من الوسائل المالية العامة التي تعتمد عليها الدولة في تمويل مشاريعها، أما ظهور المفهوم الحديث للضريبة، فكان أثناء الأزمة الاقتصادية سنة 1929 الذي أوجب تدخل الدولة وتوزيع نشاطها بزيادة

¹ حسن محمد القاضي، "الإدارة المالية العامة"، الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014، ص 41.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

مميزاتها بحيث أصبحت الضريبة أداة فعالة في توجيه النشاط الاقتصادي، ومن أهم مصادر الإيرادات العامة، وكذا وسيلة فعالة للتحكم في مسار الاقتصاد الوطني وتوجيهه بما يؤدي إلى إنعاشه وحسن أدائه.¹

المطلب الثاني: مفهوم الضريبة

أولاً: تعريف الضريبة

عرفت الضريبة على أنها مبلغ من النقود تجبر الدولة و الهيئات العامة المحلية الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية، ليس في مقابل انتفاعه بخدمة معينة، وإنما لتمكنها من تحقيق منافع عامة.²

تعرف أيضا المبلغ الذي تفرضه الدولة و تقتطعه بصورة مباشرة و ذلك بغية تمييز الضريبة عن الإجراءات النقدية التي تؤدي كما في حال تخفيض قيمة العملة إلى اقتطاع غير مباشر من ثروات الأشخاص.³

كما يمكن تعريفها على أنها فريضة إلزامية تحددها الدولة و يلتزم المعمول بها بأدائها بلا مقابل تمكينا من القيام بتحقيق أهداف المجتمع.⁴

و يضيف بعض العلماء إلى هذا التعريف قولهم أنها اقتطاع جبري تقوم به السلطة العامة على أموال الأفراد قصد توزيع ثقل الأعباء العامة فيما بينهم بإنصاف.⁵

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الضريبة بأنها: "مبلغ مالي تفرضه الدولة على الأفراد أو المؤسسات بشكل قانوني، بهدف تمويل الإنفاق العام وتوفير الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، الأمن والبنية التحتية. تعتبر الضريبة إلزامية ولا يتم تقديم مقابل مباشر لها، بل تُستخدم كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتنمية الاقتصاد الوطني."

ثانياً - خصائص الضريبة :

أ - الضريبة ذات شكل نقدي و فريضة مالية:

يتعلق الأمر باقتطاع نقدي، وهذا ما يفرقها عن تسخير الأشخاص والسلع. يستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

¹ حسن محمد القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 41

² زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، لبنان، 2006، ص 126.

³ فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 49.

⁴ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية بالكتاب، مصر، 2000، ص 115.

⁵ أعمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 90.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

ففي النظم الاقتصادية القديمة، كانت الضريبة تفرض وتحصل في صور عينية، نظراً لأن الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك كانت تقوم على أساس التعامل بالصورة العينية. ويظهر ذلك جلياً في العصور الإقطاعية، حيث كان القطاع تلك الظروف كانت الزراعي يمثل أهم القطاعات في ذلك الزمن وتماشياً مع الضرائب تحصل في صورة عينية كما أن النفقات العامة، بدورها، كانت تتم في صور عينية. إما عن طريق اقتطاع جزء من المحصول يلتزم الأفراد بتقديمه إلى الدولة، وإما عن طريق إلزامهم بالقيام بعمل معين.¹

ويقصد بأن الضريبة فريضة مالية أنها استقطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين. وبما أنها فريضة مالية فإن ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال، سواء كان الاقتطاع في شكل نقدي أو عيني ففي النظم الاقتصادية القديمة، كانت الضريبة تفرض وتحصل في صور عينية، نظراً لأن الظروف الاقتصادية السائدة وقتئذ الوقت كانت تقوم على أساس التعامل بالصورة العينية. ويظهر ذلك جلياً في العصور الإقطاعية، حيث كان القطاع الزراعي يمثل أهم القطاعات في ذلك الوقت وتماشياً مع تلك الظروف كانت الضرائب تحصل في صورة عينية كما أن الانفاق العام كان يتم في صور عينية. إما عن طريق اقتطاع جزء من المحصول يلتزم الأفراد بتقديمه إلى الدولة، وإما عن طريق إلزامهم بالقيام بعمل معين (السخرة).

وإذا كان هذا هو الوضع الشائع في ذلك الوقت تمشياً مع طبيعة الاقتصاديات العينية والمبادلات العينية وعدم انتشار استخدام النقود، فإن الوضع قد اختلف تماماً في العصور الحديثة، حيث أصبحت النقود هي وسيلة وأداة التعامل الأساسية الأكثر شيوعاً وسيطرة مما استوجب بطبيعة الحال، أن تدفع الضرائب في شكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات، سواء في القطاع العام أو الخاص، تتم بصورة نقدية. وما دامت النفقات العامة تتم في صورة نقدية، فإن الإيرادات العامة، والضرائب بصورة خاصة، تحصل في صورة نقدية. وفرض الضريبة وجبايتها بالصورة النقدية لا يعني، بحال من الأحوال، عدم إمكان جبايتها بالصورة العينية. كل ما هنالك أن هذا الأمر كان لا يتم إلا في أضيق نطاق وفي الظروف الاستثنائية البحتة، حالة الحروب مثلاً، أو في الحالات التي تكون فيها الدولة في فترة تحول من النظام الرأسمالي إلى الاشتراكي. ومن ثم، وتمشياً مع سياستها الاقتصادية الجديدة، فإنها ترغب في توسيع دائرة ملكيتها. ولذا فيمكن أن تحصل الدولة على جزء من الضرائب في شكل إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من ممتلكاتهم.²

ب- الضريبة تدفع جبراً:

¹ محمد عباس محرز، "إقتصاديات الجباية والضرائب"، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 14، 15.

² سوزي عدلي ناشد، "المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 115، 116.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

إن صفة الإجبار في الضريبة ذات صبغة قانونية. بمعنى أن الإجبار هنا إجبار قانوني وليس معنويًا، يجد مصدره في القانون وليس في إرادة الأفراد أو الدولة .

وبناء عليه يكون الفرد مجبرا على دفع الضريبة دون أخذ رغبته أو استعداده للدفع في الاعتبار، ويكون للدولة ، في حالة امتناعه عن أدائها، حق اللجوء إلى التنفيذ الجبري للحصول على مقدار الضريبة. كما أنها تتمتع في سبيل اقتضاها بامتياز على أموال المدين.

واستنادا على ذلك فإن ما يقدمه الأفراد من خدمات ذات طابع خاص كخدمات المحلفين والخدمة العسكرية لا يعتبر ضريبة بالمعنى الفنى للكلمة، وإن سميت الخدمة العسكرية ضريبة الدم، تجاوزا. وعنصر الإجبار في الضريبة قد يثير العديد من التساؤلات حول مدى انفراد الدولة في تحديد النظام القانوني للضريبة ، من حيث وعاء الضريبة وسعرها وكيفية تحصيلها ، دون ما اعتبار لإرادة المكلفين بدفعها ، ودون ما الخضوع لضوابط قانونية محددة والمجمع عليه أن سيادة الدولة لا تعنى أنها لا تلتزم بضوابط معينة يجب مراعاتها عند فرض الضريبة وتحصيلها ، وإلا اعتبرت الضريبة سيفا في يد الدولة مسلطا على رقاب المكلفين بها.

فالضريبة لا بد أن تصدر بقانون وليس بناء على قانون، وبعد ذلك من المبادئ الدستورية الهامة فلا تفرض الضريبة ولا تعدل ولا تلغى إلا بموافقة السلطات التشريعية المختصة. وحينئذ يصدر قانون يحدد الأحكام المتعلقة بالضريبة، مع ضرورة التزام الدولة بأحكام هذا القانون عند فرض الضريبة أو تحصيلها ، وإلا خالفت القانون واعتبر عملها غير مشروع، ويحق للأفراد التظلم منه أمام الجهة القضائية أو الإدارية المختصة. كما يلتزم الأفراد، بموجب هذا القانون، بأداء الضريبة إلزاما دون أي مخالفة. وواقع الأمر، أن حق السلطة التشريعية، ممثلة في المجالس النيابية، في فرض الضريبة يقصد به عدم تحكم السلطة التنفيذية إذا ترك الأمر لها دون رقابة من ممثلي الشعب. أضف إلى ذلك، أن الضريبة تفرض على قاعدة عريضة من الشعب تأسيسا على رابطة التضامن الاجتماعي بينهم وبين الدولة التابعين لها، ولذا فلا يتصور أن تفرض الضريبة بلائحة أو بقرار إداري ، بل ينبغي أن تصدر بقانون.¹

ج- الضريبة فريضة نهائية :

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 117، 118.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

أي أنه لا يحق لدافع الضريبة استردادها ثانية أو المطالبة بفوائد عنها، ولذلك نجد أن هناك فرق بين القرض والضريبة، حيث يحق لدافع القرض أى المقرض استرداد قيمة القرض والحصول على فوائد المبلغ المدفوع.¹

د- الضريبة فريضة تدفع بدون مقابل:

أي أن المكلف بدفع الضريبة لا يحصل على مقابل أو منفعة مباشرة خاصة به من الدولة حال دفعه للضريبة. فالضريبة يدفعها الممول بصفته عضواً في المجتمع يلتزم بالتكاليف العامة لهذا المجتمع. وبالتالي فلا يحق للممول أن يطلب من الدولة اعطائه نفعاً خاصاً مقابل دفعه للضريبة التي يلتزم بها.²

هـ- الضريبة فريضة لتحقيق النفع العام:

فالضريبة حق مشروع للدولة تفرضها بالقانون وتحصلها بالقانون بما لديها من سيادة على كل من يوجد على إقليمها ويستظل بسمائها من الأشخاص والأموال. فالدولة تفرض الضريبة وتحصلها من الممولين، وتستخدمها لتحقيق أغراضها المتنوعة وتحقيق المنافع العامة للأفراد جميعاً، حيث أنها المورد الأساسى للدولة، والذي يمول النفقة العامة في مختلف المجالات، وعلى سبيل المثال الصحة، والتعليم، والأمن والعدالة والاتصالات والمواصلات ... الخ.³

المطلب الثالث: أهداف و أنواع الضرائب

1. الأهداف الاقتصادية:

هناك جملة من الأهداف الاقتصادية للضريبة يمكن تحديد أهم هذه الأهداف في النقاط التالية:⁴

- تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عدة اليات أهمها الاعفاء والتخفيض الضريبي الذي يؤدي الى زيادة الدخل المثالي لدى الأفراد والمستثمرين؛
- محاربة التضخم والمحافظة على قيمة النقد الوطني، وذلك بزيادة حجم الضرائب فينخفض دخل الأفراد، مما يؤدي الى تخفيض الطلب الكلي، وتخفيض حدة التضخم؛
- تحقيق التوازن القطاعي والجهوي للاستثمار، وذلك عن طريق التمييز في المعاملة الضريبية، قصد توجيه عناصر الإنتاج نحو القطاعات المرغوب فيها؛

¹ محمد السيد محمد عطية البيبرس، "الدور الاجتماعي للنظم الضريبية في ظل أزمة كورونا العالمية"، مجلة الباحث الإقتصادي، المملكة العربية السعودية، المجلد 10، العدد 01، 2022، ص 94.

² محمد السيد محمد عطية البيبرس، "مرجع سبق ذكره، ص 95.

³ إبراهيم الفقهي، "الوجيز في قانون العقوبات الضريبي رقم 91 سنة 2005"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 8.

⁴ ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص- ص 40-55.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، وذلك من خلال فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات، وبإعفاء الصادرات جزئيا او كليا قصد تشجيعها؛
- تشجيع بعض أنواع المشروعات من طرف الدولة لاعتبارات معينة، فتعفى هذه المشروعات من الضرائب كليا أو جزئيا مثل قطاع السياحة، الصناعة والزراعة؛
- تصحيح إخفاقات السوق حيث تسعى السياسة الضريبية إلى ضمان التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية.

2. الأهداف المالية:

الهدف المالي من أحد الأهداف الرئيسية والهامة لأي ضريبة، فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزينة الدولة أحد غايات السلطات الحكومية، ومن هنا نشأت قاعدة وفرة حصيلة الضرائب" أي اتساع مطرح الضريبة، بحيث يكون شاملا لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية، حيث يكون الايراد الضريبي مرتفع، وهذا ما نلاحظه في البلدان المتطورة، حيث ترتفع نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج القومي الإجمالي، فالأمر مرتبط بالواقع بمستوى التطور الاقتصادي.¹

ثانيا: أنواع الضريبة

للضريبة أنواع و تصنيفات عديدة، نذكر أهمها :²

أ- الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال:

الضريبة على الأشخاص تفرض على الأفراد اعتبارا لوجودهم في الدولة وتحت حمايتها. والضريبة على الأموال تفرض على الأشياء والممتلكات التي يحوزها الأشخاص سواء كانت أموالا عقارية أو منقولة.

ب- الضريبة الواحدة والضريبة المتعددة:

الضريبة الواحدة وبمقتضاها لا تفرض إلا ضريبة واحدة على الشخص وهي تتسم بالبساطة والعدالة وسهولة أدائها واقتضاها.

وللضريبة الوحيدة مزايا، كتحقيق العدالة بساطة إجراءاتها وبعدها عن التعقيد وانخفاض تكاليف جبايتها وتعذر التهرب منها .

¹ أحمد زهير شامية، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 138.

² منى عبيد السويدي، "الضريبة المباشرة وغير المباشرة - مقتطفات مالية"، دائرة المالية، حكومة دبي، إدارة المالية، دائرة المالية، دبي، 2022، ص-ص 4-9 عن الموقع <https://www.dof.gov.ae/en-us> تم الإطلاع عليه بتاريخ 2025/05/29 على الساعة 17:50.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

أما الضريبة المتعددة مؤداها أن تفرض عدة ضرائب على الشخص، تنتوع بتنوع موارده وممتلكاته ونشاطه، وهي محل انتقادات من عدة أوجه. وتتميز الضرائب المتعددة بالبساطة حيث لا تحتاج إلى جهاز إداري كبير.

ج- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

الضرائب المباشرة هي تلك الضريبة التي تفرض على المال مباشرة حيث تقطع من الدخل مباشرة أو رأس المال المكلف وتتصب على ذات الثروة.

وتتميز الضرائب المباشرة بما يلي:

- الوضوح والبساطة.
- الخضوع لقاعدة الملائمة والعدالة كما أنها قابلة للرفع من قيمتها بلا غموض.
- تتميز بالاستقرار ولا تتغير بالتأثيرات الاقتصادية أو هي اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات والذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية والتي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية.

وتنقسم إلى الضرائب على الدخل وهي تلك الضرائب التي تتخذ من الدخل وعاء لها. وضرائب على رأس المال وهي تلك التي تتخذ من رأس المال وعاء لها.

أما الضرائب غير المباشرة فهي تلك الضرائب التي تفرض على واقعة إنفاق الدخل واستخدامه والتصرف بالثروة وتداولها فلذلك فهي إما تأخذ شكل الضرائب على الاستهلاك أو تأخذ شكل الضرائب على التداول وتنقسم إلى الضرائب على الاستهلاك تفرض على الدخل عند انفاقها في شراء للسلع والخدمات أو انتاجها كالضريبة على الإنتاج أو القيمة المضافة أو رقم الأعمال والضرائب على التداول تتعلق بالتصرفات القانونية التي يقوم بها الأفراد والتي من شأنها تداول وانتقال الملكية كضرائب الطابع و التسجيل).

المبحث الثاني: تطور النظام الضريبي و إصلاحه في الجزائر

عرف النظام الضريبي في الجزائر عدة مراحل لتطوره تسعى إلى تعديل الأداء الجبائي، حيث شهد النظام الضريبي تطورات متباينة تأثرت بالتحويلات السياسية و الإقتصادية التي عرفت الجزائر، حيث برزت إصلاحات استجابة لمتطلبات الانتقال إلى إقتصاد السوق، و سيتم في هذا المبحث التعرف على تأثير الواقع الإقتصادي و السياسي الإجتماعي على النظام الضريبي، وكذا هيكله النظام الضريبي في الجزائر قبل إصلاحات 1991 و خلال فترة الإصلاحات 1991-2005

المطلب الأول: تأثير الواقع الإقتصادي و السياسي و الإجتماعي على النظام الضريبي

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

يعتبر النظام الضريبي إنعكاسا مباشرا للواقع الاقتصادي و السياسي الاجتماعي، حيث يتأثر النظام الضريبي في الجزائر بعدد من المحددات.

أولاً- العلاقة بين النظام الضريبي والنظام الاقتصادي:

يعتبر النظام الضريبي جزءا من النظام المالي، وهذا الأخير يعتبر جزءا من النظام الاقتصادي، أي أن علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي هي علاقة الجزء من الكل، ولا يوجد نظام ضريبي في فراغ بل يوجد ضمن نظام اقتصادي واجتماعي معين ويقتضي ذلك ما يلي:

يتفق النظام الضريبي مع النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يقوم فيه؛

يختلف النظام الضريبي من دولة إلى أخرى تبعا للنظام الاقتصادي للدولة، كما يختلف عبر الزمن تبعا للتغيرات الاقتصادية.¹

ثانيا- العلاقة بين النظام الضريبي والنظام السياسي:

يتأثر النظام الضريبي بالأوضاع السياسية السائدة باختلافها من مرحلة إلى أخرى، وذلك لأنها تمس الأهداف التي يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقها، إضافة إلى طريقة العمل التي يعمل بها، ووفقا لذلك فالنظام الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى وفقا للنظام السياسي القائم بها، فمثلا النظام السياسي الذي يتخذ من حكم الفرد منهجا لإدارته، يصمم النظام الضريبي وفقا لذلك من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بنظام الحكم الفردي، حيث لا تستخدم الضرائب لتحقيق النفع العام في هذه الحالة، وفي المجتمعات الديمقراطية أين يتواجد تعدد الأحزاب والذي يمكن الأفراد أكثر من المشاركة في اتخاذ القرار، ويتم تصميم النظام الضريبي بما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وهنا تأخذ الاعتبارات الموضوعية أهمية في اختيار مكونات النظام الضريبي، و يميز بين أنواع الضرائب ويفضل نوع منها على الآخر نظرا للمساهمة الكبيرة للنوع المفضل في تحقيق الهدف المرغوب، وهذا لا يعني إهمال الاعتبارات الشخصية، ومن المحتمل أن تستخدم بعض القوانين الضريبية في صالح الدولة، ولكن ما يجدر الإشارة إليه هو أنه وإن كان الهدف من النظام الضريبي يتمشى بما يخدم بعض المصالح الخاصة للدولة، فلن يكون أكثر من المجتمعات ذات الحكم الفردي.²

المطلب الثاني: هيكلية النظام الضريبي في الجزائر قبل إصلاحات 1991

أولاً- السياسة الضريبية قبل الاستقلال:

¹ يونس أحمد بطريق، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص. 22.

² فوزي لوالبية، "فلسفة النظام الضريبي و هيكله في الجزائر"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية و الإنسانية المعقدة، الجزائر، العدد 5،

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

إن الجباية في الجزائر ليست بحدیثة العهد، وإنما عرفت منذ القدم، أي عرفت في العهد العثماني. وعليه في هذا المبحث سنتعرف على أهم الوقائع الجبائية التي شكلت بنية النظام الضريبي الجزائري، وذلك بالتعرض إلى السياسة الضريبية في العهد العثماني وحكم الأمير عبد القادر كمطلب أول، أما المطلب الثاني فهو للسياسة الضريبية في الفترة الاستعمارية.

أ- السياسة الضريبية في العهد العثماني وحكم الأمير عبد القادر:

باعتبار أن الجباية كانت موجودة في العهد العثماني ومنذ القدم ولم تكن حديثة العهد، سوف تحاول التعرف على السياسة الضريبية إبان الدولة العثمانية كفرع أول، أما الفرع الثاني فهو الحكم الأمير عبد القادر.¹

1- السياسة الضريبية إبان الدولة العثمانية:

لقد عرف النظام الضريبي خلال مرحلة الحكم العثماني عام 1711م نوعين من الضرائب: الأولى كانت تفرض وفق الشريعة الإسلامية أي الإيرادات المالية في الإسلام، وتتمثل في العشور والزكاة. فالوعاء الأول يتمثل في محاصيل الأراضي الزراعية تخضع للعشور، مع الأخذ بعين الاعتبار مساحة الأرض المزروعة وكذا طبيعة الأرض والوعاء الثاني يتمثل في مختلف أنواع الماشية فكان يخضع للزكاة. أما الثانية فتشمل نوعين من الضرائب هما الضرائب العقارية والرسوم على الممتلكات. النوع الأول: الضرائب العقارية وتضم نوعين من الضرائب:

1. الضرائب العقارية وتسمى الخراج بحيث كانت تفرض على الأراضي الزراعية مقابل السماح لهم باستغلالها. 2 الهكور وهي عبارة عن رسم عقاري يفرض فقط على منطقة قسنطينة، وتسمى الأراضي المملوكة من طرف أشخاص ويتم سداد قيمته نقداً.

النوع الثاني: الرسم على الممتلكات ويضم كذلك نوعين من الضرائب وهما الغرامة واللازمة.

1. الرسم الأول وهو الغرامة، يتمثل في رسم يفرض على بعض الممتلكات بصفة جزافية. 2. الرسم الثاني وهو اللازمة، وهو عبارة عن رسم يفرض على عروش القبائل وكذلك عبارة عن ضريبة تفرض على منتجات النخيل بجنوب الجزائر العاصمة وقسنطينة.²

¹ طارق الضب، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014، ص 10.

² محمود حمام، النظام الضريبي الجزائري وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 102 محمود منصوري، قسنطينة. 2009-2010، ص 102.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

لقد كانت القواعد الجبائية في هذه الفترة تعكس البيئة الاقتصادية والاجتماعية لنمط دولة الخلافة الإسلامية، حيث يعتمد النظام الضريبي على مورد بيت المال وفقا للشريعة الإسلامية، وفي مورد بيت المال تتمثل أساسا في الزكاة، العشور الخراج أي تطبيقات الشريعة الإسلامية في مورد بيت المال. وفي سنة 1711م توسعت سلطات الداى الذي يعتبر رمز السلطة، وتنوعت هذه الضرائب رغم أنها في الغالب ضرائب عقارية يرتكز وعالها على الأراضي الفلاحية أو منتجات الفلاحة، كما نجد أراضي متروكة لملكية القبائل تم إخضاعها لضريبة الخراج، أما أراضي الملكية وتمثل بصفة عامة ملكية خاصة بالمسلمين وتخضع لقواعد العشور (1/10) من الغلة أو منتجات الأرض، وكانت تحصل بشكل عيني، أما أراضي البايلك وهي ملكية عامة للدولة ممثلة في سلطة الداى، فيتم إخضاعها لضريبة تدعى الحكار وهو مبلغ الكراء أو الإيجار الناتج عن كراء هذه الأراضي للاستغلال الخاص، كما تخضع لهذه الضريبة أراضي العرش وهي صنف ثاني من هذه الأراضي ملكيتها مشاعة لأفراد القبيلة. إضافة إلى ضريبة ثانية تفرض على المحاصيل الزراعية وتدعى بضريبة اللازمة، وكذلك ضريبة القرماس. هذا بالنسبة لوعاء الضريبة، ويظهر أنها تعكس الوضعية الاقتصادية التي كانت تميز الجزائر في تلك الفترة وهي وضعية الاقتصاد الفلاحي أو الزراعي.¹

أما جانب التحصيل، فقد تميز بالانضباط خاصة وأن الداى الذي كان يسخر هذه الأموال في بناء الجيش القوي، وفي حفظ الأمن الداخلي وهي مرحلة تاريخية تبرز تطور الاقتصاد الجزائري، حيث كانت الجزائر دولة مصدرة للغذاء وتظهر مكانتها السياسية، أين كانت تهيمن على البحر الأبيض المتوسط ولها وزنها في العلاقات الدولية. وقد ساهم النظام الجبائي في تلك المرحلة في تقوية الدولة واستمرارها. كما كان للجزائر نظام ضريبي مركزي عام يضم موارد مالية هامة، أثارت أطماع السلك الدبلوماسي الأوروبي بالجزائر ترتب عليه استعمار الجزائر من قبل فرنسا.²

2- السياسة الضريبية في عهد الأمير عبد القادر:

لقد تميز النظام الضريبي بالجزائر في عهد الأمير عبد القادر وذلك عند إعلانه قائدا للجهاد، قام بتشريع قوانين ضريبية تمثلت في:

¹ العياضي عجلان ترشيد النظام الجبائي في مجال الوعاء والتحصيل (1992-2009)، دراسة حالة ولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 70.

² فارس السيلي، المنازعات الضريبية في التشريع والقضاء الجزائري الجزائري، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 28.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

العشور، والتي كانت تحصل من غلة الأرض بنسبة العشر بعد أن تخصم نفقات البذور والزرع والجني، ومن أهم المحاصيل التي كانت تخضع للعشور نتذكر الحبوب بمختلف أنواعها، التين والأعلاف، الثمار من الفواكه والخضر، زيت الزيتون وعسل النحل.¹

الزكاة، وكانت تفرض على الأوعية التالية بنسب مختلفة:

- 1 % على الماشية.
- 2.5 % على الجمال.
- 3% على الأبقار والحيوانات الأخرى.

لقد ركز الأمير عبد القادر على هذه الإيرادات الإسلامية خلال الحرب ضد الاستعمار الفرنسي، كما أضاف مصدر مالي آخر تمثل في "المعونة" التي تقدم من طرف المواطنين لمساعدة الجيش في حربه ضد الاستعمار، وكانت هذه الضرائب يتم سدادها نقدا أو عينا. وقد سمح هذا النظام الضريبي بمكوناته الإسلامية بتحقيق مالية وصلت في حدود 1.500.000 فرنك فرنسي آنذاك.²

وعليه تعتبر دولة الأمير عبد القادر الجزائري نواة الدولة الجزائرية الحديثة، وقد اتسم نطاقها من خلال المشاركة السياسية الفعالة لكل أفرادها بما يعرف بالبيعة، وهي أرقى بكثير من تنظيمات المجتمع المدني في تلك الفترة، لأنها تعتمد على آليات أكثر انضباطا منها مشورة أهل الحل والعقد وهم العلماء والخبراء، أي الفئة المستبصرة في المجتمع، إضافة إلى كل الأفراد المكونين للمجتمع. لذلك يعكس نظامها الضريبي هذه القيم من خلال قيامه على استمرار موارد بيت المال وفقا للنظام المالي الإسلامي من زكاة وعشور وخراج ... الخ. ونظرا للطبيعة الحرب والمقاومة فقد أنشأ الأمير عبد القادر نوعا من الإخضاع الضريبي يسمى المئونة، وهي مساهمة يقدمها الأفراد لتمويل عملية المقاومة، وقد بلغ إيرادها مليون ونصف فرنك فرنسي قديم. وقد ساهم النظام الضريبي لتلك الفترة في استمرار المقاومة ضد الوجود الاستعماري لمدة تزيد عن 18 سنة.³

ب- السياسة الضريبية في الفترة الاستعمارية:

تعتبر هذه الفترة من الفترات التي تبرز آثار التشريعات المختلفة على بنية وهيكل النظام الضريبي الجزائري، والذي استخدم فيها استخداما يحقق أهداف تلك الفترة، سواء من جانب المقاومة بقيادة الأمير عبد القادر أو

¹ محفوظ برحمان، الضريبة العقارية في القانون الجزائري دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص 39، 40.

² محمود حمام، مرجع سبق ذكره، ص 103.

³ طارق الضب، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

العكس من جانب الاستعمار الفرنسي الذي استغل النظام الجبائي كأداة حرب، ووسيلة لتهجير وترشيد وتقدير ونزع ملكية الجزائريين. ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى:

الفرع الأول: الفترة الأولى (1830 - 1900)

لم يقم الفرنسيون بمقاطعة النظام الضريبي الموجود الذي خلفه الحكم التركي، بل على العكس من ذلك استمروا في تطبيقه في بداية الغزو والنفوذ، ومن أهم الضرائب التي استمر العمل بها نذكر:¹

- الضريبة المقتطعة عينا على الحبوب.
- رسوم الأسواق ومداخل بوابات المدن.
- رسوم الذبح على كل رأس من الماشية.
- الرسم على زيت الزيتون.

إلى جانب هذه الضرائب والرسوم أدخل المشرع الفرنسي أنواع جديدة من الضرائب والرسوم من أهمها:

- حقوق التسجيل.
- رسم الصيد والملاحة.
- الرسم على تراخيص المرور وجوازات السفر.

وقد تميزت هذه الفترة باستمرار العمل بالنظام السابق (عهد الأتراك) مع السعي إلى تحويل التحصيل إلى الجانب النقدي وتقليص التحصيل العيني سعيا إلى بلوغ حصيلة غير مكلفة.² وخلال الغزو الفرنسي للجزائر لم يستطع المسؤولون الاستعماريون أن يضعوا نظاما ضريبيا جديدا للجزائر، بل بقيت الأوضاع الضريبية على ما هي عليه أي أن نظام الحكم الإسلامي هو الذي ساد خلال هذه الفترة، بحيث استمر الأفراد في تسليم جزء من أملاكهم سواء في شكل مالي أو عيني أي تسديد الزكاة كل سنة، وكذلك الحال فيما يخص الخراج والعشور. ويلاحظ أن هذه الجبايات غالبا ما كان يستولي عليها المعمرين لصالحهم عوض دمجها في ميزانية الدولة.³

ثانيا : الفترة الثانية (1900 - 1962)

حيث كانت أهم الوقائع الجبائية فيها تتمثل فيما يلي:

¹ محفوظ برحمان، مرجع سبق ذكره، ص 40، 41.

² طارق الضب، مرجع سبق ذكره، ص 10، 11.

³ حنان شلغوم، "أثر الإصلاحات الضريبية في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه

منطقة قسنطينة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة

2011-2012، ص 08.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

تقسيم البلاد جباليا، حيث أبقت على النظام الجبائي الموروث على الأترك في الجنوب مع تغيير النظام الجبائي في الشمال كسياسة من سياسات التفرقة والتهجير، حيث صدر في 30/11/1918 مرسوم إلغاء الضرائب الإسلامية الموروثة عن العهد التركي في الشمال وإحلال بدلا عنها الضرائب الفرنسية والاحتفاظ بالجنوب بالضرائب التركية إلى غاية 1947 أين تم تعميم الضرائب الفرنسية.¹

من أهم الاقتطاعات الجبائية خلال هذه الفترة تتمثل في:

- الاقتطاعات العقارية.
- الاقتطاعات على الأرباح الفلاحية 12% ويحدد الربح جزافيا.
- الاقتطاعات على المهن الغير التجارية.
- الاقتطاعات على الأجور 12%.

تم تأسيس رسوم التسجيل سنة 1936، ومنذ 1949 أصبح النظام الجبائي، امتدادا للنظام الجبائي الفرنسي، حيث يلاحظ سنة 1955 مثلا أن الضرائب على الدخل شكلت 37% من إجمالي الإيرادات الضريبية، وأن الضرائب على الثروة 8% ، والرسوم على رقم الأعمال 30%، وحقوق الجمارك 2%، وبقية الاقتطاعات 23% أي أن نسبة الضرائب غير المباشرة كانت في حدود 55% وهو ما يبرز الضغط الجبائي الكبير على الأهالي من الفلاحين والفقراء.

كما تؤكد الدراسات أن هناك اختلافات في هذه الاقتطاعات بين الأهالي والمعمرين رغم استحوادهم على أفضل الخيرات والثروات، وهي سياسة تعكس أهداف الاحتلال بهدف تحقيق السياسة الاستعمارية الفرنسية.² وعليه أدخلت فرسا في هذه الفترة مجموعة من الضرائب الجديدة منها:

- الضريبة على الأملاك المبنية C.F.R.B
- الضريبة على أرباح الاستغلالات B.A
- الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية I.B.I.C
- الضريبة على أرباح المهن غير التجارية I.B.N.C
- الضريبة على المرتبات والأجور I.T.S
- الضريبة على الملاهي I.C.S

¹ طارق الضب، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² حميد بوزيادة، "الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص 31.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

ويمكن أن نلاحظ أن الشيء المستجد في النظام الضريبي يتعلق بالمالية المحلية وهذا عن طريق التغيرات التي صدرت عام 1950 واستمرت إلى غاية 1962 في هياكل الإيرادات الضريبية.¹

المطلب الثالث: هيكلية النظام الضريبي خلال فترة الإصلاحات 1991-2005

إن التأثيرات التي أفرزتها التحولات الوطنية والدولية على الإصلاحات الجبائية قد أدت إلى إحداث تغييرات جذرية على بنية النظام الجبائي ابتداء من قانون المالية لسنة 1991 والذي أسس للإصلاح الجبائي بإدخال الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS).

والرسم على القيمة المضافة (TVA)، حيث قدم المفهوم والإطار التقني والفني لكل نوع منهم (TVA-IBS-IRG)، لكن التجسيد الفعلي لهذا الإصلاح كان من خلال قانون المالية لسنة 1992 والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 65 بتاريخ 18/12/1991، حيث أرسى ميدانيا هذه الإصلاحات من خلال تطبيق التدابير الجبائية الجديدة معدلات وأوعية ومواقيت تحصيل وكان ترجمة وتطبيق للتقرير النهائي الذي تم إعداده من قبل اللجنة الوطنية للإصلاح الجبائي (CNRF)، والتي تم إنشاؤها خلال مارس 1987 وأنحت هذا التقرير لسنة 1989 ورغم أن المدة الفاصلة من (1989) (1991) قد شهدت العديد من التدابير الجبائية لتصحيح إختلالات النظام الجبائي للفترة السابقة لكن الإصلاح الجبائي الفعلي والميداني كان ابتداء من مطلع سنة 1992 وتغير من هذا التاريخ هيكل النظام الجبائي الجزائري، من خلال الإصلاحات المتواصلة إلى غاية 2005، ونسجل بداية أن المجالات المستهدفة من هذه الإصلاحات لم تكتف بالأهداف التي تم ذكرها في المبحث السابق وإنما ركزت على أهداف خاصة وذات أولوية فعصرنة النظام الجبائي بما يتناسب والتغيرات الدولية المتسارعة ومحاولات تفعيل آلياته وتنشيط أطره المختلفة في تجويد الأداء بمختلف الجوانب التشريعية والتنظيمية وفي إطار تنسيق وتجانس بنيته بما يستلزم من مرونة لاستيعاب التغيرات الداخلية ويتأقلم مع التحديات الدولية وتأثير العولمة، ذلك أن هذه الإصلاحات لم تكن ذات اتجاه داخليا فحسب بل أن هناك اتجاها عالميا نحو الإصلاح الجبائي، حيث أن هذا الإصلاح يعتمد على توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض أسعار الضرائب خاصة في البلدان النامية التي تتصف بأوعيتها الضيقة وأسعارها المرتفعة مما ينجر عنه ظاهرة التهرب الجبائي وإرهاق فئات أخرى وبالتالي انعدام العدالة الضريبية، وبهذا فتوسيع الوعاء مع بساطة الضريبة تعتبر من آليات الشفافية التي تقضي على التعقيدات التي اتسم بها النظام الجبائي السابق وتخفف من الضغط الجبائي.²

¹ حنان شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 08.

² عبد السلام واكواك، "فعالية النظام الضريبي في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص 9.

المبحث الثالث: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

شهدت الجزائر منذ بداية التسعينيات مجموعة من الإصلاحات الضريبية بهدف تحديث نظامها الجبائي وجعله أكثر كفاءة وعدالة. جاءت هذه الإصلاحات في إطار التحول نحو اقتصاد السوق وتقليص الاعتماد على إيرادات المحروقات. شملت التعديلات تحسين قوانين الجباية، توسيع الوعاء الضريبي، وتبسيط إجراءات التحصيل. كما سعت الدولة إلى تعزيز الشفافية والعدالة الجبائية. ورغم هذه الجهود، لا تزال فعالية النظام الضريبي تواجه تحديات، أبرزها اتساع الاقتصاد الموازي وضعف الالتزام الجبائي.

المطلب الأول: السياق الدولي و الوطني للإصلاح الضريبي

أولاً : السياق الدولي والوطني للإصلاح الضريبي

يندرج الإصلاح الضريبي الذي انتهجته الجزائر منذ سنة 1992، في سياق مختلف التحولات التي عرفت الساحة الدولية والوطنية. لذلك سنستعرض مختلف هذه التحولات حتى يتسنى لنا تشخيص وتقييم مختلف الضرائب التي أسست ضمن الإصلاح الضريبي في الجزائر.

1- السياق الدولي للإصلاح الضريبي

لقد تزامن الإصلاح الضريبي في الجزائر مع عدة تحولات هامة عرفت الحياة الاقتصادية الدولية، والتي تتمثل فيما يلي:¹

- فشل النظام الاشتراكي وسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتحكم في إدارة الاقتصاد -العالمي والسياسة الدولية، وذلك بالإستعانة بالمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي، ومؤسسات التجارة العالمية.
- إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نتيجة للثورة العلمية التكنولوجية بما أفرزته من تحولات جديدة في سياق ظاهرة العولمة.
- الإتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والذي يتطلب تنسيق الآليات الاقتصادية لهذه الدول، وتدعيم لقدرة التفاوضية في مجال التجارة العالمية.
- إستمرار أزمة التنمية في دول العالم الثالث نتيجة أزمة المديونية، وهذا ما جعلها تخضع لضغوطات فيما يتعلق بتعدد شروط الإقتراض في الأسواق المالية الدولية، وبنمو أعباء الديون.

¹ ناصر مراد، " الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 02، 2003، ص 24.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

لقد ساهمت هذه التحولات التي عرفها الإقتصاد الدولي في بروز معالم نظام عالمي جديد له خصائصه المميزة. في هذا الظرف أصبح الإصلاح الضريبي أداة هامة لتنسيق السياسات الإقتصادية لمختلف الدول والمواجهة تحديات العولمة التي من أهم إنعكاساتها التأثير على مصير الإقتصادات الوطنية.

2- السياق الوطني للإصلاح الضريبي

إن الإختلالات التي ميزت الإقتصاد الوطني، خاصة تراجع أسعار البترول سنة 1986 وتراجع معدلات النمو، وتزايد في حجم المديونية الخارجية دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الإقتصاد الوطني لإنعاشه، من خلال معالجة مشكلة الفعالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزا لإتحاد القرار ومراجعة علاقة الدولة بالإقتصاد. وفي هذا السياق كرس دستور 1989 التوجه نحو إقتصاد السوق، وكان هذا التوجه إستجابة لضغط الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية) التي تشترط تحرير الإقتصاد وتطبيق نظام إقتصاد السوق. ونشير أن الإصلاحات المقترحة من طرف الهيئات المالية الدولية، تدف أساسا إلى وضع الميكنزمات التي تمكنها من إسترجاع أموالها، أما كيفية حل مشكلة الفعالية في المؤسسة الإقتصادية فيأتي في المرتبة الثانية.

إن الأزمة المتعددة الجوانب التي تعيشها الجزائر هي في الأساس نتيجة لسوء التسيير حيث أن التسيير الجيد سيسمح للمؤسسة باستخدام عناصر الإنتاج استخداما أمثلا.

في ظل الإصلاحات الإقتصادية الجديدة، أصبحت المؤسسة العمومية الإقتصادية تتميز بعدة خصائص، فمن حيث علاقاتها بمحيطها يطغى على المؤسسة الطابع الإستقلالي. أما بالنسبة للنشاطها فإن طابع المتاجرة هو السائد بخصوص مختلف أعمال وتصرفات المؤسسة، و ذلك بموجب الخضوع للقانون التجاري. ويتصف تنظيمها وتسييرها الداخلي بطابع التنظيم الديمقراطي من خلال المشاركة العمالية.

إن الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر مست العديد من الجوانب والتي تجسدت في المظاهر التالية:¹

أ - تحول علاقة الدولة بالمؤسسات الإقتصادية:

في ظل الإصلاحات الإقتصادية تحولت الدولة إلى مالكة لرأس مال المؤسسات عن طريق صناديق المساهمة وليست مسيرا، وأصبحت علاقة الدولة بالمؤسسة خاضعة لقواعد الفعالية والمردودية الإقتصادية، لذلك يقتصر مجال تدخلها على التخطيط التوجيهي لتحديد أهداف وقواعد التنمية الشاملة، وقصد تحقيق هذه الأهداف تستخدم الدولة أدوات الضبط الإقتصادي المناسبة والتي تركز أساسا على أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة

¹ ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 24، 25.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

الضريبية، لذلك تزداد أهمية النظام الضريبي الذي يجب أن يتكيف مع إصلاح المؤسسة العمومية، وأن يشكل أداة تشجيع للأنشطة الاقتصادية وتوجيهها.

ب - إصلاح نظام الأسعار:

في ظل الإستقلالية، ولتمكين المؤسسة إتخاذ القرار، تمت مراجعة نظام الأسعار، من خلال قانون 89-12 المتعلق بالأسعار والذي يميز بين نوعين من الأسعار هما:

- الأسعار المقننة : وهي التي تخضع لإدارة الدولة سواء عن طريق تحديد الأسعار القصوى أو الهوامش القصوى.

- الأسعار الحرة : وهو ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار، من خلاله يصرح الأعوان الاقتصاديين بالمنتجات والأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية، ويتعين على الأعوان الإلتزام بتلك الأسعار، أما في حالة تغييرها يجب تقديم تصريحاً جديداً لدى نفس المصالح.

وفي إطار إقتصاد السوق صدر الأمر 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي بمقتضاه تحدد بصفة حرة أسعار السلع والخدمات اعتماداً على قواعد للمنافسة ، إلا أن الدولة تتدخل لتقيّد من مبدأ الحرية العامة للأسعار إذا توفرت بعض الشروط مثل حدوث كارثة طبيعية أو صعوبات في التموين بالنسبة لقطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة.

ج - علاقة البنك بالمؤسسة:

في ظل الإصلاحات الاقتصادية أصبح البنك مؤسسة مالية مستقلة يراعي في تعامله مع المؤسسة العمومية معايير المخاطرة والمردودية، وبالتالي أصبحت طبيعة العلاقة بين البنك و المؤسسة لها صبغة إقتصادية بحتة، لذلك يتعين على المؤسسات تقديم ملفات قروض لدى البنك المتعامل معه الذي يقوم بدراسة تقنية حول جدوى المشاريع المقدمة، وعلى أساس ذلك يتم إختيار المؤسسات لتمويلها.

د - إصلاح التجارة الخارجية:

في ظل الإصلاحات الاقتصادية إعتمدت الدولة برنامج تدريجي هام لتحرير التجارة الخارجية، والذي جسده القانون 88-29 حيث منح مرونة أكثر في مجال إحتكار الدولة، من خلال تخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والإئتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص، وفي هذا السياق صدر المرسوم 88-167 في سنة 1988، الذي سمح للمؤسسات الاستفادة من ميزانية للعملة الأجنبية، وتتحدد هذه الميزانية إنطلاقاً من إيرادات التصدير بالنسبة للمؤسسة وحاجاتها للاستيراد خلال السنة وهكذا تقوم المؤسسة بمعاملاتها مع الخارج بكل حرية بعيداً عن إجراءات المراقبة الإدارية والمالية، وطبقاً لأحكام قانون 90-10 المتعلق بالنقد

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

والقرض يرخّص لغير المقيمين وللمقيمين بتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع إقتصادية، ويمكن الرأس المال الأجنبي أن يستثمر في أي نشاط إقتصادي غير مخصص صراحة للدولة. يتضح مما سبق أن الإصلاحات الاقتصادية تندرج في إطار الانتقال إلى إقتصاد السوق، والمواكبة هذا التحول إستدعى إدخال إصلاحات ضريبية ليكتمل مسار الإصلاحات الاقتصادية قصد تمكين المؤسسة أداء دورها بفعالية أكثر وتكييف الإقتصاد الوطني مع المعايير الاقتصادية الدولية.

المطلب الثاني: أهداف الإصلاحات الضريبية في الجزائر

سطرت بعض الأهداف على مستوى النظام الضريبي وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:¹

- 1. تبسيط النظام الضريبي:** ركز في بداية الإصلاح على إزالة التعقيد الذي كان يطبع المنظومة الضريبية، حيث تم حذف العديد من الرسوم غير المجدية واستبدالها بضريبة واحدة يسهل استيعابها من طرف المكلفين. كما جرى توضيح النصوص القانونية لتفادي الغموض وسوء التأويل، من خلال إدراج أدلة تفسيرية وإرشادات تطبيقية من قبل خبراء مختصين.
- 2. تخفيض العبء الضريبي:** كان من المقاصد الجوهرية تقليل العبء الضريبي على الأفراد والمؤسسات، خاصة من خلال تخفيض نسب الضرائب على الأرباح، ومنح امتيازات للمؤسسات التي تقوم بإعادة استثمار أرباحها. وقد ساهمت هذه الإجراءات في خلق بيئة اقتصادية أكثر استقطابًا للاستثمار وتحفيز النشاط الإنتاجي.
- 3. تحسين مردودية الإدارة الضريبية:** عملت الدولة على تدعيم قدرات المصالح الضريبية عبر تكوين الكوادر البشرية، وتزويدها بوسائل عمل عصرية كإدخال الرقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية. كما تم فتح معاهد لتكوين أعوان الضرائب وتحديث أساليب التحصيل والرقابة قصد رفع الكفاءة وتحسين جودة الخدمة الضريبية.
- 4. مكافحة التهرب والغش الضريبي:** بهدف تقليص الظواهر السلبية التي تمس بمصداقية النظام الضريبي، سعت الإصلاحات إلى تقوية آليات الرقابة وتحديث السجلات الضريبية، وفرض مسك محاسبة دقيقة، وتعميم الرقم التعريفي الضريبي لكل شخص خاضع للضريبة. كما أُعيد هيكلة المفتشيات من خلال دمجها وتحسين التنسيق مع الهيئات الأخرى كالجمارك والأمن المالي.

¹ الصافية لشلح، "الإصلاح الضريبي، الأسباب، الدوافع والأهداف"، (بتصرف)، مجلة العلوم الإسلامية و الحضارة، الجزائر، العدد 04،

ديسمبر 2016، ص-ص 275-282.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

5. تحقيق العدالة الضريبية: سعت الدولة إلى تطبيق مبدأ العدالة في توزيع العبء الضريبي، وذلك عبر اعتماد الضريبة التصاعدية على الدخل، وتفريق المعاملة الضريبية بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، بهدف تحقيق الإنصاف الضريبي وتكريس مبدأ المساواة أمام القانون.
6. توجيه النشاط الاقتصادي: استُغلت السياسة الضريبية كوسيلة لدعم الاستثمار وتحفيز النمو، من خلال منح إعفاءات للمشروعات ذات الأهمية الوطنية أو التي تنشط في مناطق معينة، وتعديل الرسوم الجمركية لحماية المنتج المحلي وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية.
7. رفع نسبة مساهمة الجباية العادية من بين الغايات المهمة، تقليص الاعتماد على العائدات النفطية عبر رفع مساهمة الضرائب العادية في تمويل الميزانية العمومية، بما يضمن استقرار الموارد المالية للدولة وتحقيق استقلالية تدريجية عن تقلبات السوق النفطية.
8. تطوير قطاع المحروقات: نظراً لتراجع المداخل البترولية، اتجهت الدولة إلى مراجعة الإطار القانوني للضريبة البترولية بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتحديث نشاط شركة سوناطراك. وقد تجسدت هذه التعديلات عبر قوانين سنت في سنوات مختلفة (1991، 2005، 2007، 2013)، حيث تم تقليص الضغوط الضريبية على الفاعلين في المجال وتوفير حوافز لتطوير الاستخراج والبحث والاستغلال.

الفصل الثاني: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

خلاصة الفصل الثاني:

يتبين أن الإصلاحات الضريبية في الجزائر شكّلت خطوة ضرورية لإعادة بناء النظام الجبائي على أسس أكثر كفاءة وعدالة، بما يتلاءم مع متطلبات اقتصاد السوق. فقد ساهمت هذه الإصلاحات في تبسيط البنية الضريبية، وتوسيع قاعدة المكلفين بالضريبة، وتحسين أدوات التحصيل، ما أتاح فرصًا لتعزيز الموارد العمومية وتخفيف الضغط على بعض الفئات. كما أن اعتماد آليات حديثة في تنظيم الجباية ساعد في تقليص فجوات التهرب الضريبي، وتقوية دور الجباية في تمويل التنمية. ومع ذلك، فإن تحقيق الأهداف المرجوة لا يزال مرهونًا باستمرار الجهود في اتجاه إصلاحات مؤسساتية أعمق، تضمن المزيد من الشفافية والعدالة وتحد من الامتداد الهيكلي للاقتصاد غير الرسمي.

الفصل الثالث:

دور الإصلاحات الضريبية في
التقليل من الإقتصاد الموازي
في الجزائر

تمهيد:

يشكل الاقتصاد الموازي في الجزائر إحدى الإشكاليات الكبرى التي تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي للدولة، حيث يؤدي إلى تقليص القاعدة الضريبية ويحرم الخزينة العمومية من موارد مالية هامة. ويتميز هذا القطاع بانتشاره الواسع في مختلف الأنشطة التجارية والخدمية، مستفيداً من ثغرات النظام الجبائي وتعقيد الإجراءات الإدارية والضريبية، وهو ما يعكس ضعف نجاعة السياسات الجبائية السابقة. وفي مواجهة هذه الوضعية، لجأت السلطات الجزائرية إلى تبني سلسلة من الإصلاحات الضريبية في محاولة لإعادة هيكلة النظام الجبائي، وتوسيعه ليشمل الأنشطة غير المصرح بها، والحد من التهرب والغش الضريبي.

تهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق العدالة الجبائية من خلال تخفيف العبء الضريبي على الأنشطة الرسمية، وتحفيز إدماج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد النظامي. كما شملت هذه الإصلاحات تحديث الإدارة الضريبية، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع استخدام الرقمنة لتحسين المتابعة والرقابة الجبائية. غير أن تحقيق هذه الأهداف يظل رهيناً بمدى فعالية الآليات المعتمدة ومدى استجابة الفاعلين الاقتصاديين لسياسات الإدماج. لذلك، يتناول هذا الفصل بالتحليل دور الإصلاحات الضريبية في الحد من الاقتصاد الموازي، من خلال تشخيص الآليات المتبعة وتقييم مدى فعاليتها في الواقع الجزائري.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر

يعد الاقتصاد الموازي من أبرز الظواهر التي تواجه الاقتصاد الجزائري منذ عقود، حيث بات يشكل جزءاً كبيراً من الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج الإطار الرسمي للدولة، دون أن تخضع للرقابة الجبائية أو التنظيمات القانونية. ويعكس هذا الاقتصاد غير المنظم تحدياً حقيقياً أمام جهود الدولة في ضبط الموارد، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحقيق الشفافية الاقتصادية. في هذا المبحث، سيتم التطرق إلى حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر، أسبابه، وتداعياته على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى استعراض المؤشرات المتوفرة التي توضح مدى تأثيره على التنمية الاقتصادية والمالية.

المطلب الأول: حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

يعدّ تحديد حجم الاقتصاد الموازي خطوة أساسية لفهم مدى تأثيره على الاقتصاد الوطني، إذ أن غياب المعطيات الدقيقة حول هذا القطاع يعقّد من مهام التخطيط والإصلاح الاقتصادي. ويشكّل الاقتصاد الموازي في الجزائر نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس اتساع دائرة الأنشطة غير المصرّح بها والتي تتم خارج الرقابة الجبائية والتنظيمية. كما أن انتشار هذا النمط من الاقتصاد يرتبط بجملة من العوامل، منها ضعف الرقابة، والتعقيدات الإدارية، وغياب الثقة في المؤسسات الرسمية، حيث يمثل الجدول الموالي حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم 06: حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر من الفترة 2000-2016

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر	34.1	38.15	44.43	47.57	50.45	46.23	49.53	50.98	47.43

المصدر: يوسف بودة، حمزة كواديك، "الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر و إشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 173.

شهدت نسبة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1974، حيث تراجع من 20.92% إلى 11.68%، ويُعزى ذلك إلى تبني الدولة آنذاك للنهج الاشتراكي وتطبيق سياسة تأمين قطاع الطاقة. غير أن هذه النسبة عادت للارتفاع في الفترة ما بين 1974 و1981، لتسجل زيادة قدرها 6.33 نقطة مئوية وتصل إلى 18.01% سنة 1981.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

ومع استمرار التطورات الاقتصادية، قفزت النسبة مجدداً خلال السنوات 1981 إلى 1988 لتبلغ 32.55% في عام 1988، متأثرة بآثار أزمة أسعار النفط سنة 1986 على الاقتصاد الوطني. واستمر هذا المنحى التصاعدي ليصل إلى 38.37% سنة 1993، نتيجة الاضطرابات الأمنية التي عاشتها البلاد. لكن مع بداية الألفية، انخفضت النسبة بـ 5.55 نقطة مئوية لتستقر عند 32.82% سنة 2001، بفعل برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية تحت إشراف صندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من تحسن المداخل النفطية التي مكّنت من إطلاق مشاريع بنى تحتية هامة ومخططات دعم اقتصادي متعددة، إلا أن حجم الاقتصاد غير المهيكل شهد تصاعداً حاداً ليصل إلى ذروته بنسبة 50.45% سنة 2012. بعدها بدأت النسبة تتخفّض تدريجياً لتبلغ 47.43% سنة 2016، وهي نسبة مرتفعة تعكس محدودية فعالية السياسات الحكومية المتخذة في التصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي.¹

1. الاقتصاد الموازي في سوق السلع و الخدمات

يسيطر الاقتصاد الموازي على سوق السلع والخدمات في الجزائر، حيث يُفضله المواطنون لوفرة المنتجات النادرة وانخفاض الأسعار مقارنة بالسوق الرسمي. وتشير الإحصائيات إلى وجود نحو 200 ألف تاجر غير قانوني، إضافة إلى 700 سوق غير منظمة.

ينشط في هذا السوق باعة متجولون ومؤسسات إنتاجية لا تصرّح بنشاطها لتفادي الالتزامات الضريبية والتكاليف الإدارية، مما يوسع دائرة الاقتصاد الخفي. وتزوّد هذه الأسواق بمنتجات من مؤسسات أسرية (75.90%) وعائلية (21.5%)، تنشط بطرق غير رسمية.

كما تساهم ورشات صغيرة غير خاضعة للرقابة في إنتاج سلع منخفضة الجودة وبأسعار تنافسية. إضافة إلى ذلك، يسهم التهريب عبر الحدود، الذي تقوده شبكات منظمة، في تغذية السوق الموازي وتقاوم التهريب من القوانين الاقتصادية.

و الجدول الموالي يبين حجم ظاهرة التهريب في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية:

¹ يوسف بودة، حمزة كوايك، "الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر و إشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي"، مجلة المقار

للدراستات الاقتصادية، الجزائر، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 173.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

جدول رقم 07: حجم ظاهرة التهريب في الجزائر من خلال القضايا الجمركية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد القضايا الجمركية	2.625	2.243	1.316	2.067	2.293	1.999	2.724

المصدر : بودلال علي، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2007.

يتضح من بيانات الجدول أن عدد القضايا الجمركية المسجلة في الجزائر يشهد تذبذبًا واضحًا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2006، وهو ما يعكس عدم استقرار وتيرة مكافحة التهريب من جهة، وتطور نشاط الشبكات غير القانونية من جهة أخرى.

فقد سجلت سنة 2000 أعلى عدد من القضايا بـ 2.625 قضية، ما يدل على نشاط مكثف للتهريب في تلك السنة. ثم تراجع العدد تدريجيًا إلى أن بلغ أدنى مستوياته سنة 2002 بـ 1.316 قضية، مما قد يعكس إما تراجعًا في نشاط المهربين مؤقتًا أو قصورًا في الرقابة الجمركية خلال تلك الفترة.

بعدها، عرف عدد القضايا ارتفاعًا ملحوظًا من سنة 2003 إلى غاية 2006، حيث بلغ مجددًا 2.724 قضية، وهو ما يُعد أعلى مستوى في السلسلة الزمنية المعروضة، الأمر الذي يشير إلى عودة قوية لنشاط التهريب أو تشديد إجراءات الرقابة.

هذا التذبذب يكشف عن صعوبة التحكم في ظاهرة التهريب نتيجة عدة عوامل، من بينها اتساع الحدود البرية للجزائر، ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية، وتنامي الاقتصاد الموازي الذي يغذي الطلب على السلع المهربة. كما يعكس هذا المؤشر استمرارية التهديد الذي يشكّله التهريب على الاقتصاد الوطني من حيث خسائر الجباية وضعف حماية السوق المحلية.

2. الاقتصاد الموازي في سوق الصرف

عرف الاقتصاد الجزائري عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت بكل مرحلة من مراحل التنمية التي عرفها الاقتصاد، بدءًا بنظام سعر الصرف الثابت و وصولًا إلى نظام الصرف العائم، و لقد تم تحديد سعر صرف الدينار الجزائري في ظل الأنظمة المتبعة بشكل غير واقعي أي يتحدد بعيدًا عن الواقع الاقتصادي بقيمتين:¹

¹ حورية بورعدة، دريس رقيق ايسعد، "واقع الاقتصاد الموازي و موقف الحكومة الجزائرية منه"، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2017، ص 83.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

- **سعر الصرف الرسمي :** أو السعر القانوني 23 في سوق الصرف تحدده السلطة النقدية (سعر مفروض للعملة).

- **سعر الصرف الموازي :** هو سعر يتحدد بحرية بحسب قانون العرض و الطلب 24 . يتحدد من طرف سوق الصرف الموازي.

تنشط أسواق الصرف الغير الرسمية بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية من اجل تغطية الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه.

و من بين أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار سوق الصرف الموازي في الجزائر هي:¹

- ضعف ومحدودية حق الصرف المتكفل به قانونيا رغم أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان مضمونا، إلا أن قيمته كانت منخفضة.

- تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوروبية.

- فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية أحيانا في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية التقشفية المنتهجة.

- تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد التكنولوجيا بمختلف أنواعها، وكثرة تراخيص الاستيراد الممنوحة لذوي الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بتراخيص الصرف.

- سياسية دعم الأسعار التي طبقتها الجزائر لعدة عقود.

- مراقبة الصرف التي يستعملها البنك المركزي كأداة لحماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال ميزان المدفوعات تحد من ممارسة نشاط الصرف، وتساعد في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

في ظل هذه الأسباب والدوافع كان الحل من اجل تغطية الطلب المتزايد على النقد الأجنبي في ظل عجز الحكومة في توفيره هو اللجوء إلى السوق الموازي.

¹حورية بورعدة، دريس رقيق ايسعد، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

الجدول رقم 08: سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي و الموازي

السنة	1970	1974	1977	1980	1987
سعر الصرف الرسمي	1.0	1.0	1.3	0.62	0.80
سعر الصرف الموازي	1.0	1.1	1.5	2.0	4.0

المصدر: حورية بورعدة، دريس رقيق ايسعد، "واقع الاقتصاد الموازي و موقف الحكومة الجزائرية منه"، الجزائر، المجلد

11، العدد 01، 2017، ص 84.

بالاعتماد على بيانات جدول "سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في السوق الرسمي والموازي" خلال الفترة (1970-1987)، نلاحظ وجود تباين متزايد بين السعريين الرسمي والموازي، ما يعكس اختلالات نقدية واقتصادية عميقة. ففي سنة 1970، لم يكن هناك فرق بين السعريين، حيث بلغ سعر صرف الفرنك الفرنسي 1 دينار جزائري في كلا السوقين، مما يدل على استقرار نسبي للعملة الوطنية وقدرة الدولة على التحكم في سوق الصرف. غير أن هذا التوازن سرعان ما بدأ يتلاشى تدريجيًا، فبحلول سنة 1977 أصبح السعر الرسمي 1.3 دينار مقابل 1.5 دينار في السوق الموازي، لتتعمق الفجوة سنة 1980 حيث سجل السعر الموازي 2.0 دينار مقابل سعر رسمي بلغ 0.62 دينار فقط، أي أن سعر السوق السوداء كان يفوق السعر الرسمي بثلاثة أضعاف تقريبًا.

أما سنة 1987، فقد بلغت الفجوة ذروتها، حيث قُدر سعر صرف الفرنك الفرنسي بـ 4.0 دج في السوق الموازي، مقابل 0.80 دج فقط في السوق الرسمي، ما يشير إلى تراجع حاد في قيمة الدينار الجزائري في السوق غير الرسمية، وفقدان الدولة قدرتها على ضبط سوق الصرف. ويُعزى هذا التدهور إلى عدة عوامل أبرزها: اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وتزايد الطلب على العملة الصعبة خارج القنوات الرسمية، بالإضافة إلى القيود المفروضة على عمليات الاستيراد والتحويلات المالية. كما ساهمت المضاربات وغياب الرقابة الفعالة على السوق الموازي في تفاقم هذه الفجوة، وهو ما انعكس سلبيًا على ثقة المتعاملين الاقتصاديين في العملة الوطنية، وأضعف السيادة النقدية للدولة.

إن هذا الوضع يعكس فشل السياسات النقدية في احتواء السوق السوداء، ويؤكد أن استمرار الفجوة بين السعريين الرسمي والموازي يُضعف فعالية السياسة الاقتصادية ككل، ويحفز نشاط التهريب والتحويلات غير الشرعية للعملة، مما يضر بالاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

المطلب الثاني: تأثير الاقتصاد الموازي على الإيرادات الضريبية

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

يمثل الاقتصاد الموازي أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام الجبائي في الجزائر، حيث يؤدي انتشاره الواسع إلى تقليص القاعدة الضريبية الرسمية، ويسهم هذا النشاط غير المصرح به في حرمان الخزينة العمومية من موارد مالية هامة نتيجة للتهرب الضريبي.

أولاً : تعريف الإيرادات العامة في الجزائر.

وهي كذلك مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للانفاق على المرافق و المشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ¹.

تعتبر الإيرادات العامة المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها²، وتقسم الإيرادات بحسب طرق تحصيلها ولقد حدّد المشرع الجزائري قائمة هذه الإيرادات في المادة 11 من القانون 84/17 المتعلق بقوانين المالية وهي كلها ذات طبيعة نهائية وذلك حسب الأصناف الثلاثة التالية:³

1. إيرادات الجباية العادية : وهي مجموع الاقتطاعات الجبائية التي تحصلها الدولة.

2. الإيرادات العادية الغير الجبائية: تحتوي الموارد العادية الغير جبائية على الخصوص على حاصل أملاك الدولة والحواصل المختلفة للميزانية والإيرادات الأخرى والتي تشمل على كافة الموارد التي لا يكون مصدرها الجباية أو أملاك الدولة منها: الغرامات الرسوم لقاء الخدمات الموارد النظامية، المساهمات والهدايا والهبات.

3. الجباية البترولية: يدرج هذا النوع من الإيرادات العامة ضمن الإيرادات الجبائية، لأنه عبارة عن اقتطاعات إجبارية تقوم بها الإدارة المالية، لكن الخصوصية التي تميزه عن بقية الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل وهي تخضع لقانون خاص بها.

إن دراسة أثر التهرب الضريبي تتركز أساسا في الصنف الأول وهو إيرادات الجباية البترولية.

ثانيا : هيكل إيرادات الجباية العادية.

¹ حسين صغير ، "دروس في المالية والمحاسبة العمومية" ، دار المحمدية العامة الجزائر، 1999 ، ص 53.

² دنان راضية، " دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2014)، مجلة "الإحصاء

والاقتصاد التطبيقي"، دورية سداسية العدد 25/2016 ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2016، ص 57.

³ المرجع نفسه، ص 58، 59.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

يقوم هيكل الجباية العادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر بعد الإصلاحات على جملة من الضرائب أهمها¹:

1. الضريبة على الدخل الإجمالي: وهي ضريبة سنوية وحيدة على الدخل الصافي الإجمالي للأشخاص الطبيعيين.

2. الضريبة على أرباح الشركات وهي ضريبة على مجمل الأرباح أو المداخل المحققة من الشركات وهي تخضع حاليا لمعدلين 25% و 19%.

3. الرسم على القيمة المضافة: وهي ضريبة سنوية تفرض على رقم الأعمال المحقق في الجزائر من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الممارسين لنشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي من صنف المداخل الصناعية والتجارية أو الضريبية على أرباح الشركات، وتطبق بمعدل 02% و 03% على أرقام الأعمال المحققة من نشاط النقل عبر الأنابيب للمحروقات، ويتم توجيه حصيلة هذه الضريبة للجماعات المحلية.

4. الرسم العقاري: وهو ضريبة سنوية على المنازل المصانع وكل الملكيات العقارية المبنية وغير المبنية ويتم تطبيقه باعتماد القيمة الإيجارية الجبائية للعقار .

5. الضريبة الوحيدة الجزافية هي ضريبة تم استخدامها بموجب تدابير قانون المالية 2007 لتعويض النظام الجزافي للضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة للأشخاص الطبيعيين الذين لا يتجاوز نشاطهم الاقتصادي 05 ملايين دينار جزائري كرقم أعمال سنوي.

6. رسوم أخرى وهي إما ذات طابع بيئي الرسم على المنتجات البترولية الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة للبيئة. (الخ) أو طابع على رسم الإقامة ، الرسم على رخص البناء..... (الخ).

أولى النتائج المباشرة لوجود الاقتصاد الموازي هي انخفاض حصيلة الضرائب وما يترتب عنه من نقص الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة. ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل تطور هيكل الإيرادات الجبائية كنسبة من الإيرادات العامة خلال الفترة 2002 2012 وفقا للجدول الموالي.

¹ قدي عبد المجيد، "السياسة الضريبية في الجزائر محاولة للتقييم"، الملتقى الوطني الأول، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03، 13 ماي 2013، ص ص 129، 130.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

جدول رقم 09: تطور هيكل الإيرادات الجبائية كنسبة من الإيرادات العامة (2002 - 2012) الوحدة (%)

البيان	2002	2004	2006	2008	2010	2012
1- إيرادات الجباية البترولية	62.9	70.4	76.9	78.8	66.1	65.3
2- الإيرادات خارج المحروقات	37.1	29.3	23.1	21.2	33.9	34.7
*الإيرادات الجبائية	30.1	26.0	19.8	18.6	29.5	31.0
- الضريبة على الدخول و الأرباح	7.0	6.6	6.6	6.4	12.8	13.8
- الضريبة على السلع و الخدمات	13.9	12.3	9.4	8.4	11.7	10.7
- الحقوق الجمركية	8.0	6.2	3.2	3.2	4.1	5.5
- حقوق التسجيل	1.2	0.9	0.6	0.6	0.9	0.9
* الإيرادات الغير جبائية	7.0	3.2	3.3	2.6	4.3	3.8
* إيرادات أخرى	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: عفيف عبد الحميد فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة

(2001-2012) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس

سطيف 1، 2014، ص ص 267-269.

يتبين من المعطيات المعروضة أن الحصة النسبية للموارد الجبائية ضمن إجمالي الإيرادات العمومية ظلت شبه مستقرة عند حدود 30% خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2012، بالرغم من بعض التقلبات التي شهدتها هذه النسبة في منتصف الفترة المذكورة.

لكن هذا الاستقرار العام تزامن مع تحول في بنية الموارد الجبائية، حيث لوحظ نمو ملحوظ في الإيرادات الناتجة عن الاقتطاعات على الدخل والأرباح، بوتيرة أسرع نسبياً مقارنة بالضرائب المستخلصة من النشاط الاقتصادي، كالرسم على القيمة المضافة والضرائب على السلع والخدمات والرسوم الجمركية.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

ويعزى ارتفاع حصة ضرائب الدخل والأرباح في الإيرادات العامة إلى الزيادات الكبيرة في الرواتب، وصعوبة التهرب من هذه الضرائب التي تُقْتطع مباشرة من المنبع. كما ساهم بدء نشاط مديرية كبريات المؤسسات في رفع العائدات الضريبية على أرباح الشركات، حيث ارتفعت مداخيل هذه الهيئة من 265 مليار دينار سنة 2006 إلى 614.3 مليار دينار سنة 2012.

بالمقابل، يرجع التراجع في مساهمة الحقوق الجمركية إلى عملية تحرير المبادلات التجارية وتخفيض الرسوم الجمركية، في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد شمل هذا التفكيك الجمركي نحو 53.2% من إجمالي واردات الجزائر، متسبباً في خسائر جبائية بلغت حوالي 5.4% من الإيرادات العمومية.

أما الانخفاض المسجل في مساهمة الضرائب غير المباشرة، خصوصاً تلك المفروضة على السلع والخدمات والتي تتجسد أساساً في الرسوم على القيمة المضافة، فيُعزى إلى تنامي حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي لا تقع ضمن دائرة التقدير الجبائي.

وفي هذا الإطار، قدر الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين الخسائر الضريبية الناجمة عن السوق السوداء بنحو 400 مليار دينار (ما يزيد عن 4.5 مليار دولار)، نتيجة لكون حوالي 80% من المبادلات التجارية تتم نقداً، دون المرور عبر القنوات البنكية التي تسمح بمتابعة هذه العمليات. كما أورد تقرير صادر عن مجلس المحاسبة أن إجمالي الضرائب غير المحصلة حتى نهاية سنة 2011 بلغ حوالي 7937 مليار دينار، أي ما يفوق مرتين إجمالي إيرادات الدولة في نفس السنة (3474 مليار دج)، وخمسة أضعاف العائدات الجبائية المحققة (1511 مليار دج). ويكفي هذا المبلغ لتغطية العجز في ميزان المدفوعات حتى في حال تراجع أسعار النفط إلى حدود 40 دولاراً للبرميل. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً من هذه الضرائب غير المحصلة تعود إلى شركات صورية أنشئت بأسماء مزيفة بغرض استيراد سلع، قبل أن تختفي من السوق بعد إتمام نشاطها.¹

ثالثاً: مدى مساهمة الجبائية العادية في تمويل الخزينة العمومية.

¹ عبد الحكيم بوالحية، "الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الإقتطاع و آفاق التحصيل"، مجلة دراسات

اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، الجزائر، ديسمبر 2014، ص ص 105، 106.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

إن الجباية البترولية تبقى هي المسيطرة على نسبة الإيرادات العامة، حيث وصلت حصيلتها إلى أكثر من 75% من إيرادات الحكومة المركزية وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية العمومية لسنة 2009. إن من بين المؤشرات المستخدمة لتقييم الأنظمة الضريبية نجد : معدل الضغط الضريبي وهو عبارة عن نسبة الاقتطاع الضريبي منسوبة في العادة إلى الناتج الداخلي الخام ، والجدول رقم (13-04) يوضح معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر.

جدول رقم (10) معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2000-2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الضغط الضريبي	16.4	19.5	21.5	20.3	17.7	19.7	20	18.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	-
الضغط الضريبي	16.8	18.4	19	19.5	20.4	19.5	18.6	-

المصدر: و وريدة عياش " الاقتصاد الخفي وآثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر "، أطروحة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2017/2018 ، ص 217

يتبين من الجدول رقم (10) أن معدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 قد عرف تذبذبًا ملحوظًا، دون أن يتجاوز 20.4%، وهي أعلى نسبة مسجلة سنة 2012، بينما بلغ المتوسط العام خلال هذه الفترة حوالي 18.7%. هذه النسبة تبقى دون المستويات المعمول بها في العديد من الاقتصادات الأخرى، ما يعكس محدودية فعالية النظام الجبائي في الجزائر خارج عائدات المحروقات.

ويُعزى هذا الأداء المحدود إلى وجود خلل هيكلي في تعبئة الموارد الجبائية، حيث تُشير التقديرات إلى أن الجزائر تخسر سنويًا ما يقارب 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات نتيجة لانتشار الغش الضريبي. وتشير الأرقام المتوفرة للفترة السابقة إلى أن إجمالي الخسائر الناجمة عن هذا الغش بلغ نحو 800 مليار دج، بمعدل سنوي يناهز 33 مليار دج. ويعود هذا الوضع إلى اتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي، والذي يُقدَّر بما بين 23% و29% من الناتج الداخلي الخام الرسمي، وهو ما يعيق جهود الدولة في توسيع الوعاء الضريبي ورفع فعالية النظام الجبائي خارج قطاع الطاقة.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

وبالتالي نستنتج عدم مردودية النظام الضريبي حتى بعد الإصلاحات بحيث لم يتمكن من تحسين المقدرة التكاليفية للدخل وذلك راجع لعدة عوامل أهمها:¹

- قصور في كفاءة الجهاز الجبائي في تحديد القواعد الضريبية المناسبة ذات العائد المرتفع؛
- انخفاض في معدلات التحصيل الضريبي بسبب تدني مستويات الأجور الفردية؛
- نقشي مظاهري الاحتيايل والتملص الضريبي؛
- تقاوم معدلات البطالة، ما يحول دون قدرة الدولة على فرض الجباية على شريحة واسعة من المواطنين، إلى جانب تضخم الاقتصاد غير النظامي، إذ تغيد البيانات بأن السوق غير الرسمية تسيطر على ما يقارب 4500 مليار دج، ما ينعكس سلباً على الإيرادات الجبائية؛
- تصاعد معدل الغلاء وتراجع قيمة الدينار الجزائري، مما يُضعف من القدرة الشرائية للعائدات الضريبية الفعلية؛
- تردي وتيرة النمو الاقتصادي المحلي خلال الحقبة الممتدة من (1995 إلى 2014)، حيث سجل أعلى مستوى له في عام 2003 بنسبة 6.8%، لينخفض إلى 3.8% بحلول سنة 2014.

رابعا: تقدير الفاقد من الضريبة.

يترتب على وجود الاقتصاد الخفي وجود فاقد في حصيلة الضرائب على الدخل ويتوقف حجم هذا الفاقد في الحصيلة الضريبية على عاملين:²

- السعر المتوسط للضريبة على الدخل ويمثل الحصيلة الفعلية لضرائب الدخل إلى الناتج المحلي؛
- قيمة الدخل الناتج عن الأنشطة الخفية.

وفي ظل افتراض تماثل السعر المتوسط للضريبة على الدخل في كل من القطاعين الاقتصاديين الرسمي والخفي يمكن تحديد الفاقد الضريبي: السعر المتوسط للضريبة على الدخل قيمة الدخل الخفي، والجدول رقم (11) يوضح تطور الفاقد من الضريبة خلال الفترة (2000-2015).

¹ دنان راضية ، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² عاطف وليم أندرواس، مرجع سبق ذكره، ص 250.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

الجدول رقم (11) تطور الفاقد من الضريبة خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	الفاقد من الضريبة مليون د.ج	السنوات	الفاقد من الضريبة مليون د.ج
2000	414.29132	2008	550.20254
2001	262.80188	2009	733.20295
2002	503.02223	2010	900.88295
2003	635.04240	2011	250.50296
2004	193.85253	2012	111.22302
2005	750.56283	2013	652.80289
2006	250.20274	2014	520.12333
2007	250.3374	2015	198.84357

المصدر: : وريدة عياش " الاقتصاد الخفي وآثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2017/2018، ص 219.

يتضح من معطيات الجدول رقم (10) أن حجم الخسائر الجبائية شهد تقلبات ملحوظة خلال الفترة (2000-2015)، حيث بلغت قيمة الفاقد الضريبي سنة 2000 ما يقارب 414.29 مليون دج، لترتفع تدريجياً إلى 900.88 مليون دج في سنة 2010، مسجلة بذلك ذروة غير مسبوقه خلال هذه المرحلة، قبل أن تنخفض بشكل حاد سنة 2012 إلى حدود 111.22 مليون دج، وهو تراجع لافت قد يُعزى إلى بعض الإجراءات التنظيمية أو التحصيلية المؤقتة. غير أن هذا الانخفاض لم يستمر طويلاً، إذ عادت قيمة الفاقد إلى الارتفاع سنة 2013 لتصل إلى 652.80 مليون دج، تليها قيمة مرتفعة نسبياً في سنة 2014 بـ 520.12 مليون دج. هذه الأرقام تعكس بوضوح تصاعد النشاطات غير الرسمية، ما يبرز ضعف مردودية المنظومة الجبائية في الجزائر، ويؤشر إلى عدم قدرة النظام الجبائي على تعبئة الموارد بشكل فعال، الأمر الذي يُعمق فجوة العجز في الميزانية العامة للدولة. وقد أكدت إحصائيات صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2006 أن نسبة العاملين لحسابهم الخاص غير المسجلين في السجل التجاري بلغت حوالي 64.5% من أصل 2.846.000 ناشط، كما تشير ذات الدراسة إلى أن عدد الأفراد غير المنتسبين لأنظمة الضمان الاجتماعي بلغ 4.272.000، من بينهم 1.021.000 في القطاع الفلاحي، أي ما يعادل 49.7% من إجمالي اليد العاملة.

أما بخصوص التهرب الجبائي، فقد أوضحت المؤشرات أن نسبة المتهربين كلياً من الضريبة من بين أصحاب المؤسسات بلغت 66.3%، بينما تصل نسبة غير الملتزمين بالسداد من أصحاب المهن الحرة إلى 74%، في

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

حين ترتفع معدلات التهرب الضريبي بشقيه الكلي والجزئي لتصل إلى 190.8، وهو ما يدل على هشاشة آليات التحصيل، واتساع الفجوة الجبائية، وهو ما تؤكد المعطيات المدونة في الجدول رقم 5. الجدول رقم (12) أثر الفاقد من الضريبة على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2015).

المصدر: : وريدة عياش "الاقتصاد الخفي وآثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم

السنوات	الفاقد من الضريبة مليون د.ج	السنوات	الفاقد من الضريبة مليون د.ج
2000	414.29132	2008	550.20254
2001	262.80188	2009	733.20295
2002	503.02223	2010	900.88295
2003	635.04240	2011	250.50296
2004	193.85253	2012	111.22302
2005	750.56283	2013	652.80289
2006	250.20274	2014	520.12333
2007	250.3374	2015	198.84357

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2017/2018، ص 220.

يتبين من بيانات الجدول رقم (12) أن الفاقد الجبائي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2015 ظل يشكل عبئا محسوسا على الوضع المالي للدولة، حيث شهد تذبذبا واضحا في قيمته من سنة إلى أخرى، إذ سجل في بداية الفترة قيمة 414.29 مليون د.ج سنة 2000، ليبلغ ذروته في سنة 2010 بقيمة 900.88 مليون د.ج، ثم شهد تراجعاً متفاوتاً ليصل إلى 198.84 مليون د.ج سنة 2015. هذه المعطيات تبرز أن خسائر الخزينة العمومية الناتجة عن التهرب والغش الضريبي ما زالت تمثل تحدياً حقيقياً أمام تحقيق التوازن المالي.

ولا تقتصر خطورة هذه الظاهرة على القيمة المطلقة للعجز، بل تكمن أيضاً في طرق تغطيته، حيث إن لجوء الدولة إلى التمويل النقدي قد يُفضي إلى ضغوط تضخمية، في حين أن الاعتماد على الاقتراض يزيد من عبء المديونية، وهو ما يعيد إلى الأذهان الأزمة المالية التي عاشتها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، والتي لم يكن من الممكن تجاوزها لولا الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات آنذاك.

وحين يتسع حجم الاقتصاد الموازي، ينعكس ذلك سلباً على الإيرادات الجبائية، لا سيما عندما تعجز الدولة عن تقليص نفقاتها بشكل يغطي العجز، ما يدفعها إلى فرض ضرائب إضافية على القطاع الرسمي. وتتحمل

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

فئة الأجراء والموظفين النصيب الأكبر من هذا العبء، نظراً لخضوع دخولهم للاقتطاع المباشر من المصدر، على عكس الفاعلين في الاقتصاد الموازي الذين ينجون من الالتزامات الضريبية. وبالتالي، فإن استمرار هذا الوضع يُخل بمبدأ العدالة الجبائية، ويؤدي إلى تركيز العبء الضريبي على الشريحة المنضبطة، مما يثير مزيداً من الضغط على النظام الجبائي القائم ويضعف من مصداقيته¹.

المطلب الثالث: نظرة و موقف الدولة من الاقتصاد الموازي

يعد النشاط الموازي من أكثر الأنشطة صعوبة في الرصد مقارنة بباقي القطاعات، فهو الجانب الخفي من تلك الفئة التي تعجز السلطات عن فرض رقابتها عليها. إنه مجال متحوّل، يصعب تحديد ملامحه أو معرفة بنيته الداخلية، ومع ذلك يشغل موقعاً بارزاً ضمن هيكل الاقتصاد المحلي.

وغالباً ما يُعزى تفاقم الاقتصاد الموازي إلى عثرات في أداء الدولة، غير أن النظرة الرسمية والبرامج المعتمدة قد عرفت تحوّلاً، رغم أن النتائج لم تكن دائماً مرضية بسبب غياب الانسجام بين الأطراف الاقتصادية. ومع ذلك، يبقى الأمل قائماً في بناء توافق إيجابي يقوم على الرؤية المشتركة التي تهدف إلى تحقيق التقدم. وانطلاقاً من ذلك، يمكن توضيح تصور وتعامل الحكومة الجزائرية مع الاقتصاد الموازي وفق اتجاهين رئيسيين:

- مذهب له يد في تشجيع القطاع الموازي و هو المذهب الحر الليبرالي (الفرع الأول).
- مذهب يحارب القطاع الموازي و هو المذهب التدخلّي (الفرع الثاني).

أولاً: المذهب الحر الليبرالي

ينطلق هذا المذهب من كون القطاع الموازي ما هو إلا تعبير عن الثقل المتزايد لتدخل الدولة، وليس فقط في الميدان الجبائي، إنما في ميادين عدة أهمها البيروقراطية وثقل القوانين، كما أن النشاطات غير الرسمية لها ما يفسرها في عدم قدرة الدولة على تلبية حاجات المجتمع و بالخصوص الطبقات المحرومة، وهذا ما يدفع للعمل خارج القانون².

¹ نسرين عبد الحميد نبيه، "الاقتصاد الخفي"، دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص ص 180، 181.

² رقيق ايسعد دريس، حورية بورعدة، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر و موقف الحكومة الجزائرية منه، مجلة الاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، عدد 11 مجلد 1، ت النشر : 15/03/2018، ص 89.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

وتعتبر هذه النظرية أن القطاع الموازي يلعب دور منظم اجتماعي بالإضافة إلى مساهمته في خلق الثروة وفرص العمل، وكذا التخلص من الإجراءات الإدارية المعقدة، ولهذا غضت الحكومة النظر عن الاقتصاد الموازي للأسباب التالية:

غضت الحكومة ومؤسساتها البيروقراطية الطرف عن هذه النشاطات الموازية لأنها رأت أنها تغطي و تمتص غضب جيوش من العاطلين هذا من جهة و من جهة أخرى فإن هذا الاقتصاد يبرأ مصالح التأمينات الصحية و الاجتماعية من كل المسؤوليات التي قد تقع على عاتقهم، في حال التعامل مع عاطلين جدد عن العمل¹. و تغاضت السلطة عن السوق الموازية للعملة بسبب غياب البدائل القانونية (مكاتب رسمية للصرف).

كما تسامح مسؤولو الحكومة مع الاقتصاد غير الرسمي بسبب الفساد الحكومي الذي له مصلحة و فائدة في علاقاته مع رجال الأعمال الممارسين للنشاط غير الرسمي. ويقوم رجال السياسة بتشجيع النشاطات غير الرسمية بحيث يستخدمون مصطلحات أخرى مرادفة لمصطلح الاقتصاد غير الرسمي مثل : العمل الخاص، العمل الحر ، الصناعات الصغيرة، وكلها تخرج من كونها أعمالا يمارسها الأفراد في إطار الاقتصاد غير الرسمي لملاءمته لقدراتهم المادية و امكاناتهم التنظيمية².

ومما يبدو فإن السوق الموازية أصبحت ضرورة للنشاط الاقتصادي و مكملتها لما عجزت عن توفيره السوق الرسمية في مجالي العمل السلع والخدمات، و لهذا فإن الدولة تنظر إلى هذا القطاع على أنه يعمل بعيدا عن رقابتها، و إن منشآته لا تلزم بالإجراءات و المتطلبات الرسمية التي يحددها القانون لممارسة أي من هذه الأنشطة، كما أن أصحاب هذه المنشآت لا يلزمون بالتأمين على أعمالهم أو بدفع الضرائب المفروضة عليهم، أو حتى الحصول على ترخيص من الجهات المعنية لممارسة النشاط .

ثانيا: المذهب التدخل

هذا المذهب على عكس المذهب الأول، و يقصد به تدخل الدولة لمحاربة النشاطات الموازية حيث تعتبر هذه النشاطات مصدر خسارة إيرادات كبيرة جدا من خلال التهرب الجبائي، و الغش الضريبي، كذلك عن طريق تهريب السلع عبر الحدود مما ينجم عليه نقص في احتياط الصرف ، ينطلق هذا المذهب من كون ضعف قدرة الدولة هو السبب المسؤول في تطوير القطاع الموازي و يرجع هذا الضعف إلى :

¹ كامل سويعد ، الشرق الأوسط / WWW.BBC Arabic.com

² رفيق ايسعد دريس، حورية بورعدة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

عجز الدولة سياسيا عدم قدرتها على فرض الضرائب .. ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة و التي تؤدي إلى ظهور النشاطات غير الرسمية، ويمكن تبرير هذا الضعف في المراقبة إلى عدم الاستقرار في الدولة إما بسبب حروب أهلية أو حركات إرهابية، كما حدث في سنوات التسعينات في الجزائر . وعدم قدرة الدولة على توفير مناصب شغل لكل البطالين.¹

و هكذا وبالرغم من ضعف قدرة الدولة فان الحكومة الجزائرية حاولت بناء نظام اقتصادي عصري و حرصت من خلاله القضاء على الاقتصاد الموازي لأنه يسيطر على جانب كبير من القطاع غير النفطي الضعيف و لأنه يمكن أن يشكل تهديدا سياسيا إذا واصل النمو.

ويتجلى لنا وقوف الدولة موقفا مناوئا يعيق الاقتصاد الموازي فيما يلي :

- تتعدد الأجهزة الحكومية التي تتدخل بقصد تنظيم عمل القطاع الموازي حيث تقوم من وقت لآخر بإيقاظ مندوبيها لإجراء التفتيش على أنشطته و يعاني العاملون في هذا القطاع من تعسف المفتشية في استعمال سلطاتهم و الإتاوات التي يفرضها عليهم بعض الفاسدين منهم.
- ملاحقة مستمرة للعاملين بالقطاع الموازي و تحرير المحاضر ضدهم و إصدار القرارات الإدارية بإغلاق منشآتهم بسبب مخالفتها لشروط التراخيص التي نص عليها القانون . و قد شنت السلطات الحكومية حملة واسعة ضد التجار غير قانونيين في المدن الكبرى خاصة تجار الأرصفة.
- خصصت الحكومة لبرامج امتصاص ظاهرة الاقتصاد الموازي لسنة 2012 ، 14 مليار دينار 4 ملايين دينار لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية، و 10 ملايين دينار لوزارة التجارة و ذلك من اجل انجاز الشبكة الوطنية للتوزيع الواردة في المخطط الخماسي التي تتضمن بناء أكثر من 30 سوق جملة و 800 سوق تجزئة و 1000 سوق جوارية ، و ذلك حتى تمتص الباعة الفوضويين.
- كما حاولت الحكومة في سنة 2011 فرض إصدار الفواتير و استخدام الشيكات في كل المعاملات التجارية التي تفوق قيمتها 500 ألف دينار ، لكن الاحتجاجات ضد غلاء أسعار السكر و الزيت عطلت المشروع الذي كان يهدف إلى القضاء على التجارة غير الشرعية.
- قرر بنك الجزائر مراجعة هامش الربح المرتبط بالتجارة الرسمية للعملات لتمكين العملة من فتح مكاتب رسمية للصرف كخطوة تحفيزية من شأنها توفير البديل للسوق السوداء.²

¹ رقيق ايسعد دريس، حورية بورعدة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص 129.

المبحث الثاني: تحليل الإصلاحات الضريبية في الجزائر

شهد النظام الضريبي في الجزائر منذ بداية التسعينات سلسلة من التغييرات الهيكلية ضمن إطار إصلاحات اقتصادية شاملة، هدفت إلى تحسين كفاءة التحصيل الجبائي، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحقيق العدالة الجبائية. جاءت هذه الإصلاحات استجابة لتحولات داخلية وخارجية فرضت على الدولة ضرورة تحديث أدواتها المالية وتعزيز مواردها خارج قطاع المحروقات. وفي هذا السياق، سعت السلطات إلى إعادة بناء النظام الجبائي بما يتماشى مع متطلبات النمو والتنمية الاقتصادية، وهو ما يستدعي الوقوف على أبرز هذه الإصلاحات، وتحليل مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها المرجوة.

المطلب الأول: تشخيص الإصلاحات الضريبية في الجزائر

يرتكز مضمون الإصلاح الضريبي لسنة 1992 على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة:

أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي

لقد أسست الضريبة على الدخل الاجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991، وتنص المادة رقم (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي :

تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتقرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة).

وتعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة و تصاعدية حسب الجدول رقم (9) ¹:

الجدول رقم 13: السلم الضريبي على الدخل الإجمالي

الدخل الخاضع للضريبة(د.ج)	معدل الضريبة %
لا يتجاوز 60.000	0
من 60.001 إلى 180.000	10
من 180.001 إلى 360.000	20
من 360.001 إلى 1.080.000	30
من 1.080.001 إلى 3.240.000	35
أكثر من 3.240.000	40

¹ وزارة المالية، قانون رقم 02 - 11 المتضمن لقانون المالية لسنة 2003.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

المصدر: ناصر مراد، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 02، 2003، ص 30.

إنطلاقا من الجدول السابق نضع الملاحظات التالية :

- حدد الحد الأدنى المعفى من الضريبة بـ 60.000 دج والذي يعتبر زهيدا خاصة مع إرتفاع مستوى الأسعار وتدهور القدرة الشرائية، مع العلم أن مستوى هذا الحد يجب أن يضمن مستوى المعيشة العادي للمكلف.
 - يطبق هذا الجدول وفق التصاعد بالشرائح، بحيث يطبق معدل الضريبة الجديد على الجزء الإضافي فقط من الدخل وليس على الدخل بكامله كما هو الحال في التصاعد الإجمالي.
 - عدم مرونة التصاعدية المعتمدة بحيث نجد طول الشريحة الأولى 60.000 دج، بينما طول الشريحة الثانية 120.000 دج، أما الشريحة الثالثة فهو أكبر إذ طولها يساوي 180.000 دج، وهذا في الواقع لصالح الدخول المرتفعة لذلك يجب أن تكون الشريحة الأولى واسعة، حتى يمكن التخفيف من حدة التقلبات في الدخل.
 - قد تدفع تصاعدية الضريبة بالمكلف في حالة وقوع دخله في شريحة ذات معدل مرتفع العمل على تدنية دخله لإلحاقه بشريحة ذات معدل منخفض، لذلك يجب أن يكون الانتقال في المعدل بين شريحة وأخرى بدرجة صغيرة، لتجنب تحايل المكلفين وتقليص حدة التهرب، إذ يمكن أن تخسر الخزينة من التهرب أكثر مما تحصله من التصاعدية.
 - تعتبر المعدلات المدرجة في الجدول مرتفعة نوعا ما ولا تشجع على الاستثمار وتوسيعه، خاصة الحد الأقصى الذي يصل إلى 40%، بينما في تونس نجده يصل إلى 35% فقط.
- بالإضافة إلى الملاحظات السابقة، فإن الجدول الضريبي على الدخل الإجمالي، سواء بالنسبة لتقسيم الشرائح أو تحديد المعدلات الضريبية الموافقة لكل شريحة، نجده لا يستند على دراسات ميدانية، لذلك فإنه لا يعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، مما ينعكس سلبا على فعالية الضريبة على الدخل الإجمالي.

و لتقييم IRG نضع الملاحظات التالية :

- تتميز الضريبة على الدخل الإجمالي بالشفافية والبساطة وذلك من خلال النظرة الإجمالية لمجموع مداخيل المكلف، وكذلك وجود ضريبة وحيدة على الدخل رغم تعدد طبيعة مداخيلها.
- تعتمد الضريبة على الدخل الإجمالي على تصريح المكلف، ومع غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين وضعف كفاءة إدارة

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

- الضرائب، تواجه هذه الضريبة إشكالا حول مدى نجاعة تطبيقها، مما يقلص من فعاليتها.
- عدم قدرة هذه الضريبة الوصول إلى الدخول الناتجة عن بعض النشاطات كمدائل الأعمال المنزلية والمدائل المحققة في النشاط الموازي.
- رغم أهمية السلم المتصاعد في الإقتراب من العدالة الضريبية إلا أن صياغته تحتاج إلى مراجعة كونه لا يراعي بعض المعايير التنظيمية.
- رغم أهمية نظام الإقتطاع من المصدر في محاربة التهرب الضريبي إلا أن إقتصاره على بعض المدائل يطرح إشكالا حول مدى عدالته، كما أنه يشكل ضغط على سيولة المكلف حيث طريقة تحصيله لا تحقق مبدأ الملاءمة، لذلك يجب إعادة تنظيم ذلك النظام ثم توسيع مجال تطبيقه ليشمل مدائل أخرى.

ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات

إن من أهم الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الاقتصادي لسنة 1988، يتمحور في وضع المؤسسات العمومية في نفس موضع المؤسسات الخاصة وإخضاعها لمنطق وقواعد السوق، ولتكريس هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم (38) من قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة رقم (135) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي :

(تؤسس ضريبة سنوية على محمل الأرباح أو المدائل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة الضريبة على أرباح الشركات).

من خلال التعريف السابق يتضح أن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة مباشرة سنوية، تفرض على الأرباح التي تحققها الأشخاص المعنوية، هذه الأخيرة تخضع اجباريا للنظام الحقيقي دون الأخذ بعين الإعتبار حجم رقم الأعمال المحقق.

ويندرج تأسيس ضريبة على أرباح الشركات في إطار وضع نظام ضريبي خاص بالشركات الذي يختلف عن النظام المطبق على الأشخاص الطبيعية، وهذا التمييز يبرره الإختلاف القانوني الموجود بين الشخص المعنوي والشخص الطبيعي، لذا فإن الضريبة على أرباح الشركات تلائم أكثر الشركات وهي تعمل على عصنة جباية الشركات وجعلها أداة للإنعاش الاقتصادي.¹

¹BOUDERBALA A, la réforme fiscale (évaluation et perspectives), mutations revue éditée par la chambre nationale de commerce (CNC), ALGER, N°7, 1994, p 23.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

ويسعى الإصلاح الضريبي المتعلق في فرض الضريبة على أرباح الشركات إلى تحقيق هدفين، فمن جهة يهدف إلى تنظيم شكلي الذي سمحبتأسيس ضريبة خاصة على الأشخاص المعنوية كشركات الأموال، ومن جهة ثانية يهدف إلى تنظيم إقتصادي الذي سمح بتخفيض العبء الضريبي المطبق على الشركات، وتمكينها من الإنعاش والنمو الاقتصادي. ومن مزايا الضريبة على أرباح الشركات ما يلي :

- تشجيع إقامة الشركات في شكل مجموعات الشركة الأم و فروعها).
- تخفيض الضريبة المدفوعة من خلال السماح بترحيل الخسائر السابقة إلى غاية السنة الخامسة.
- تتميز الضريبة على أرباح الشركات بعدة خصائص تحملها فيما يلي :
- ضريبة وحيدة : حيث أنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين.
- ضريبة عامة : كونها تفرض على محمل الأرباح دون التمييز لطبيعتها.
- ضريبة سنوية : بحيث تفرض مرة واحدة في السنة على الأرباح المحققة خلال السنة.
- ضريبة نسبية : حيث يخضع الربح الضريبي المعدل ثابت وليس الجدول تصاعدي.
- ضريبة تصريحية : بحيث يتعين على المكلف تقديم تصريحسنوي لجميع أرباحه لدى مفتشية الضرائب التابعة للمقر الاجتماعي للمؤسسة الرئيسية، وذلك كآخر أجل نهاية شهر مارس للسنة التي تلي سنة الاستغلال.

من خلال الخصائص السابقة للضريبة على أرباح الشركات فإن هذه الضريبة تضمن المزايا التالية :

- الشفافية : وذلك من خلال النظرة الإجمالية لمجموع أرباح المكلف وطريقة تحديد الربح الخاضع للضريبة.
- البساطة : سواء بالنسبة للمكلف أو لإدارة الضرائب، بحيث هؤلاء المكلفين مطالبون بتصريح وبضريبة واحدة على الأرباح، وبالتالي تسهيل عملية مسك الملفات الضريبية ومراقبتها.
- الاقتراب من العدالة : من خلال إلغاء التمييز بين الشركات العمومية والشركات الخاصة وكذلك بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

إن إدخال الضريبة على أرباح الشركات تجسد مبدأ فصل الضرائب على دخل الأشخاص والضرائب على دخل الشركات وهي تعمل على ضبط ضريبة قطاع الإنتاج للحفاظ على خزينة وطاقة تراكم المؤسسات الإنتاجية. كما تعتبر الضريبة على أرباح الشركات أداة ترشيد جباية المؤسسة.¹

و تقرض IBS بمعدل عادي يقدر ب 30 % و معدل مخفض يقدر ب 15 بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها.

و التقييم الضريبية على أرباح الشركات نضع الملاحظات التالية :

- يعمل التخفيض المستمر لمعدل الضريبة على أرباح الشركات على تخفيف العبء الضريبي على المؤسسة، ومن ثم تعزيز مركزها المالي وتوسيع قدراتها الإنتاجية. إلا أن اعتماد معدل وحيد على جميع المؤسسات دون تمييز بين القطاعات أو مراعاة الحجم تلك المؤسسات سيخفض من فعالية تلك الضريبة، إذ قد يكون مجحفا في حق بعض المؤسسات ذات الربحية الضعيفة.
- يشكل المعدل المخفض 15% للأرباح المعاد استثمارها أداة فعالة لتحفيز المؤسسات على التوسع وزيادة حجم الاستثمار.
- إن رفض إدارة الضرائب لبعض التكاليف، وتحديد سقف لتكاليف أخرى، يعتبر أسلوب فعال لمكافحة التهرب الضريبي. إلا أن تحكم منطق السوق في الأسعار، وإنحياز قيمة العملة الوطنية، سيجعل هذا الأسلوب عائقا أمام توسع المؤسسات كون المبالغ المسموح بخصمها ضعيفة.

ثالثا: الرسم على القيمة المضافة

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)، وذلك نتيجة المشاكل التي شهدتها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملاءمته مع الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني.

إن هذا الرسم (TVA) وحسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية، وتتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والإستهلاكات الوسيطة

¹Karima Ainouche, Mohand Cherif Ainouche, la réforme des Impôts sur le revenu: une nouvelle approche pour un meilleur rendement, revue finances et développement au maghreb, N° 9, ALGER, 1991, p 55.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

للسلع والخدمات، كما أن الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي.

يعتبر الرسم على القيمة المضافة أداة ضريبية لعصرنة الإقتصاد الوطني ضريبة حديثة واسعة التطبيق سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وذلك لما تتمتع به هذه الضريبة من خصائص هي :

توسيع مجال التطبيق : يعتبر مجال تطبيق (TVA) جد واسع بحيث أنه يتضمن العمليات الخاضعة ل(TUGP) و (TUGPS) وعمليات أخرى مثل التجارة بالجملة والمساحات الكبرى والمهن الحرة. إن توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة يسمح للدولة التحكم أكثر في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الحصول على موارد إضافية هامة.

توسيع مجال الخصم : يمنح نظام الرسم على القيمة المضافة للخاضعين لهذه الضريبة إمكانية خصم مبلغ الرسم المحمل على مشترياتهم من مبلغ الرسم المستحق على مبيعاتهم، إن محال ذلك الخصم لم يكفي بالخصم المادي أو المالي كما هو الشأن في (TUGP)، بل تعداه ليشمل أيضا عمليات القطاعين الإداري والتجاري، بالإضافة إلى العمليات الخاضعة بتأدية الخدمات والتي ترتبط بالنشاط الخاضع للرسم على القيمة المضافة. ويسمح أسلوب الخصم الجديد من جهة حيادية الضريبة، فهو لا يعرقل توسع نشاط المؤسسة بل يشجع المنافسة والمبادلات على المستوى الدولي، ومن جهة ثانية يعمل على ضبط المعاملات التجارية، بحيث يجبر التعامل بالفواتير التي تشكل الوسيلة الضرورية للاستفادة من حق الخصم.

تقليص عدد المعدلات : حسب قانون المالية لسنة 2001 يحتوي نظام الرسم على القيمة المضافة على معدلين فقط عوض معدل كما كان سائد في النظام السابق، ويطبق المعدلين على أساس رقم الأعمال غير متضمن للرسم (HT)، بينما في النظام السابق كانت تطبق تلك المعدلات على أساس رقم الأعمال متضمن للرسم (TTC)، ويترتب على ذلك تخفيف العبء الضريبي.¹

لقد أدت الخصائص السابقة إلى بساطة وسهولة تطبيق الرسم على القيمة المضافة سواء بالنسبة لإدارة الضرائب أو للمؤسسة، وقد ساهم في فعالية النظام الضريبي.

ويسعى المشرع تحقيق عدة أهداف من خلال تأسيس الرسم على القيمة المضافة و تتمثل فيما يلي :

¹ ناصر مراد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-32.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

- تبسيط الضرائب غير المباشرة، وذلك بتعويض (TUGP) و (TUGPS) بضريبة واحدة هي (TVA) مع تقليص عدد المعدلات من إلى الإنعاش الاقتصادي من خلال تخفيض تكلفة الاستثمارات تشجيع الاستثمارات والمنافسة من خلال حيادية وشفافية الضريبة.
- حفز منافسة المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية عن طريق إلغاء العبء الضريبي الذي تتحمله المنتجات الوطنية عند تصديرها إلى الخارج.
- إحداث إنسجام بين الضرائب غير المباشرة على المستوى المغربي علما أن المغرب يعتمد الرسم على القيمة المضافة سنة 1986م، أما تونس في سنة 1988م، وبالتالي دفع وتيرة الإتحاد المغربي.
- و يفرض الرسم على القيمة المضافة على أساس رقم الأعمال خارج الرسم بتطبيق معدل عادي 17% و معدل مخفض قدره 7%.
- و لتقييم الرسم على القيمة المضافة نضع الملاحظات التالية :
- يعمل الرسم على القيمة المضافة على تحفيز الاستثمار وتوسيعه بحيث سمح المشرع باسترجاع الرسم على القيمة المضافة المتعلق بمشتريات التجهيزات و وسائل الانتاج في نفس الشهر الذي اشترت فيه، أي دون التأخير الشهري.
- تتميز هذه الضريبة بالحياد ولا تؤثر على نتيجة المؤسسة، بحيث تؤدي المؤسسة دور الوسيط بين المستهلك النهائي وإدارة الضرائب، كما أنها لا تدرج ضمن تكاليف المؤسسة.
- تسمح هذه الضريبة بتوفير إيرادات كبيرة الخزينة الدولة وعلى مدار السنة، نظرا لاتساع تطبيقها، ومواعيد تحصيلها الشهرية.
- رغم المزايا السابقة للرسم على القيمة المضافة إلا أننا نسجل النقائص التالية :
- عدم عدالة هذه الضريبة حيث أنها نسبية ولا تراعي المقدرة التكاليفية للمستهلك.
- رغم حيادية الرسم على القيمة المضافة على نتيجة المؤسسة إلا أن خزينة المؤسسة قد تتأثر سلبا، وذلك من خلال التأخير الشهري لاسترجاع الرسم المحمل على مشتريات البضائع والخدمات، ضف إلى ذلك فإن دفع الرسم على المشتريات يتم مباشرة عند إقتناء البضاعة، بينما البيع قد يتم على الحساب، وفي هذا الوضع تطرح مشكلة السيولة النقدية على مستوى خزينة المؤسسة.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

- يشكل ضعف الوسائل المادية والبشرية لإدارة الضرائب عائقا فعالا هذه الضريبة، بحيث يسمح لبعض التجار غير النزهاء التهرب من الضريبة على القيمة المضافة، من خلال تضخيم الرسوم القابلة للاسترجاع باستعمال فواتير شراء وهمية، أو بتخفيض مبالغ المبيعات عن قيمتها الحقيقية.

المطلب الثاني: تقييم دور الإصلاحات الضريبية في تحسين مردودية النظام الضريبي في الجزائر

سوف نحاول من خلال هذا المحور توضيح مدى تحسن مردودية النظام الجبائي الجزائري بعد تطبيق الإصلاحات الضريبية بالاعتماد على بعض المؤشرات مؤثر تطور الحصيلة الضريبية وإحلال الجباية المحلية محل الجباية البترولية، مؤثر معدل تنفيذ الجباية العادية بالإضافة إلى مؤثر الضغط الضريبي على النحو التالي:

1. مؤثر تطور الحصيلة الضريبية

يهدف الإصلاح الضريبي إلى تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيم بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة ولمعرفة مدى تحقيق ذلك الهدف، نستعرض تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية مع حساب نسبتهما إلى إجمالي الإيرادات الضريبية حسب الجدول التالي:

الجدول 14: تطور الجباية العادية والبترولية بالنسبة للإيرادات الجبائية

السنة	الجبائية العادية		الجبائية البترولية		مجموع الإيرادات الجبائية
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	
2010	1297.9	46.36	1501.7	53.64	2799.6
2011	1527.1	49.96	1529.4	50.04	3056.5
2012	1908.6	55.68	1519	44.32	3427.6
2013	2031	55.69	1615.9	44.31	3646.9
2014	2091.4	57	1577.7	43	3669.1
2015	2354.6	57.75	1722.9	42.25	4077.5
2016	2482.2	59.6	1682.5	40.4	4164.7
2017	2630	55.29	2126.9	44.71	4756.9
2018	2711.7	53.58	2349.6	46.42	5061.3
2019	2836.4	52.97	2518.5	47.03	5354.9
2020	253196	64.48	1394.71	35.52	3926.67

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات على موقع

الواب www.dgpp-mf.gov.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ 2025/06/10

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (14) أن إجمالي الإيرادات الجبائية في الجزائر شهد تفاوتًا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، حيث ارتفعت من 2799.6 مليار دينار سنة 2010 لتبلغ ذروتها سنة 2019 بـ 5354.9 مليار دينار، ويُعزى هذا التحسن أساسًا إلى الدور المتزايد للجبائية العادية، التي ارتفعت مساهمتها تدريجيًا من 46.36% سنة 2010 إلى أكثر من 64 % سنة 2020، ما يعكس تأثير الإصلاحات المتتالية التي عرفها الإطار الجبائي، والتي تجسدت عبر قوانين المالية السنوية التي هدفت إلى توسيع القاعدة الضريبية ومحاولة تعويض الجباية البترولية بمداخل جبائية أكثر استقرارًا.

غير أن هذه الديناميكية لم تكن مستمرة، حيث سجلنا تراجعًا ملموسًا في حجم الإيرادات الجبائية سنة 2020، حيث انخفضت إلى 3926.67 مليار دينار، وهو ما يُعزى بدرجة كبيرة إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال تلك السنة، بفعل الانعكاسات السلبية لجائحة كوفيد-19 على الأسواق العالمية. ويُبرز هذا الانكماش استمرار تبعية المالية العمومية للمداخل البترولية، ويُؤكد مرة أخرى أن الجباية لا تزال رهينة لتقلبات السوق الطاقوية الدولية، مما يُبرز محدودية فاعلية الإصلاحات في تنويع الموارد الجبائية وضمان استدامة التمويل العمومي.

2. مؤشر مقارنة الإنجازات الفعلية بالتقديرات

كما أن مقارنة التحصيل الضريبي الفعلي بالإيرادات الضريبية التقديرية، يشكل مؤشرًا هامًا لقياس مردودية النظام الضريبي، لذلك نستعرض تطور تلك النسبة خلال الفترة 2010 : 2020 كما يلي

الجدول 15: تطور معدل تنفيذ الجباية العادية في الفترة (2010-2020)الوحدة (مليار دج)

السنة	الجبائية العادية الفعلية	الجبائية العادية المقدرة	معدل التنفيذ
2010	1297.9	1244.5	104.29
2011	1527.1	1473.05	103.67
2012	1908.6	1651.7	155.55
2013	2031	1831.4	110.89
2014	2091.4	2267.4	92.33
2015	2354.6	2465.7	95.49
2016	2482.2	2722.6	91.17

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

92.43	2845.3	2630	2017
89.41	3033	2711.7	2018
93.26	3041.4	2836.4	2019
83.10	3046.86	2531.96	2020

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات على موقع

الواب www.dgpp-mf.gov.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ 2025/06/10

يظهر الجدول رقم (15) تقلباً في نسب إنجاز الجباية العادية خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2020)، حيث تراجع من 104.29 سنة 2010 إلى 103.67 سنة 2011، قبل أن تسجل قفزة معتبرة سنة 2012 بلغت 115.55، غير أنها عادت إلى الانخفاض بشكل تدريجي خلال بقية سنوات الفترة المدروسة، لتصبح أقل من حاجز 100% بداية من سنة 2014، مُسجّلة أدنى نسبة لها في سنة 2020 بمعدل بلغ 83.10.

يمكن إرجاع هذا التراجع إلى قصور المصالح الجبائية وعدم تمكّنها من مواكبة التعديلات التي تطرأ من وقت إلى آخر على البنية التقنية للجباية، سواء عبر قوانين المالية السنوية أو الإضافية التي صدرت خلال هذه المرحلة، والتي كانت تتطلب من إدارة الضرائب مدة زمنية معينة للتكيف معها والتفاعل مع مستجداتها والتحكم في تطبيقاتها.

3. مؤشر معدل الضغط الضريبي:

يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم المردودية للنظام الضريبي حيث أنه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصة ممكنة دون إحداث ضرر بالاقتصاد الوطني.

ويعبر الضغط الضريبي على العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالنواتج المحلي الخام، وقد حدد الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك " مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25% والضغط الضريبي يحسب على مجموع الإيرادات الضريبية المحصلة بناءً على العلاقة التالية:

$$\text{الضغط الضريبي} - (\text{الإيرادات الضريبية المحصلة} / \text{الناتج المحلي الخام}) \times 100$$

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

الجدول 16 : تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	الجبائية العادية	الناتج المحلي الخام خارج المحروقات	الضغط الضريبي خارج المحروقات
2010	1297.9	11991.6	10.82
2011	1527.1	14588.5	10.47
2012	1908.6	16208.7	11.77
2013	2031	16643.8	12.20
2014	2091.4	17205.1	12.15
2015	2354.6	16712.7	14.09
2016	2482.2	17514.6	14.17
2017	2630	18575.8	14.16
2018	2711.7	20259	13.38
2019	2836.4	20428.3	13.88
2020	2531.96	20244.44	12.51

Source: Ministère des finances (PIB); (2000-2018), rapport de direction général de la
.prévision et des politiques, 2019

يتبين من المعطيات الواردة في الجدول رقم (16) تدني نسبة الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات مقارنة بالمعدل المثالي المحدد بـ 25%، إذ لم تتجاوز هذه النسبة خلال كامل مدة الدراسة عتبة 14.17%، ما يعكس محدودية الجهد الجبائي المبذول. ويُعد هذا المستوى أدنى مما هو معمول به في العديد من البلدان، خصوصاً الدول المجاورة، حيث يُسجل في تونس نحو 20%، وفي المغرب حوالي 24%، بينما يتخطى في الدول الصناعية المتقدمة حدود 27%.

وبالتالي نستخلص أن النظام الجبائي في الجزائر لا يزال يعاني من ضعف في الأداء رغم ما تم اعتماده من إصلاحات، حيث أخفق في رفع كفاءة التحصيل وتحسين العدالة الضريبية من خلال توسيع الوعاء الجبائي. ويمكن إرجاع هذا الضعف إلى جملة من الأسباب، نذكر منها:

- قصور الإدارة الجبائية في اكتشاف وتعبئة الأوعية الضريبية ذات الفعالية العالية؛
- تدني مستويات التحصيل الجبائي الناتجة عن انخفاض متوسط الدخل الفردي؛

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

- نقشي ممارسات الغش والتهرب الجبائي بشكل واسع؛
- اتساع رقعة البطالة، ما يحول دون شمول شريحة واسعة من السكان ضمن المنظومة الجبائية، فضلاً عن تنامي الإقتصاد الموازي الذي تستحوذ أنشطته على كتلة مالية معتبرة تُقدّر بالآلاف من المليارات من الدينارات الجزائرية؛
- تصاعد نسب التضخم وتراجع القدرة الشرائية للعملة الوطنية، ما يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للعائدات الضريبية؛
- بطء وتيرة النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة، إذ لم تتجاوز نسبة النمو حدوداً تُعزز من توسع القاعدة الجبائية.

المبحث الثالث: آليات الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

يعد الإقتصاد الموازي أحد أبرز التحديات التي تواجه فعالية النظام الضريبي في الجزائر، لما يترتب عنه من خسائر كبيرة في الإيرادات الجبائية للدولة. ومن هذا المنطلق، جاءت الإصلاحات الضريبية كأداة استراتيجية تهدف إلى تقليص حجم هذا الإقتصاد غير الرسمي، من خلال تحسين شفافية النظام الضريبي، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوسيع الوعاء الجبائي. كما تسعى هذه الإصلاحات إلى تعزيز الثقة بين الدولة ودافعي الضرائب، وتشجيع الإدماج التدريجي للأنشطة غير المصرح بها في الدورة الاقتصادية الرسمية. وفي هذا الإطار، سيتم التطرق إلى أبرز الآليات المعتمدة لتنفيذ هذا التوجه.

المطلب الأول: تفعيل التدابير الجبائية كآلية لدمج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي في الجزائر

أولاً : برنامج الامتثال الجبائي الإرادي : : programme de conformité fiscale volontaire

تم تأسيس برنامج الامتثال الجبائي الإرادي بموجب أحكام المادة 43 من ق.م.ت. 2015، والذي دخل حيز التنفيذ في أوت 2015 و الذي يمتد مفعوله إلى غاية 31/12/2017، إذ يندرج في إطار رغبة السلطات العمومية الرامية إلى تعبئة الموارد المالية قصد تمويل الاستثمارات المنتجة في ظل تراجع أسعار النفط و كسياسة بديلة لاستقطاب الأموال التي يتم تداولها خارج الإطار البنكي لإدماجها ضمن القنوات الرسمية لتطهير السوق من خلال الانضمام بصفة تدريجية إلى الإطار الرسمي.

تأتي هذه العملية في إطار إستراتيجية تعبئة الموارد الداخلية تقاديا للاستدانة من الخارج في ظل استمرار تهاوى أسعار النفط و بعد تراكم الموارد النقدية نتيجة المعاملات التجارية التي تتم خارج الإطار الرسمي.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإحتصاد الموازي في الجزائر

و في إطار تحقيق هذا المسعى و بهدف كسب الثقة بين المواطن و الإدارة.¹ قامت الإدارة الجبائية باعتماد هذا الإجراء المخصص للمواطنين و المتعاملين الذين ينشطون خارج الإطار الرسمي إلى الإنضمام و بصفة تدريجية إلى القطاع الرسمي في ظل الضمانات التي قدمتها الإدارة من خلال أنه لن تكون هناك رقابة بعدية و لا إعادة تقويم جبائي ضد المنخرطين في هذا المسعى بشرط² أن تكون هذه الأموال او المعاملات في الأصل من مصدر مشروع، و لا ترتبط بأي فعل يجرمه قانون العقوبات و التشريع المنظم لمكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب مع تقديم ضمانات قانونية و تقنية كحرية التصرف في الأموال المودعة لدى البنوك بعد تسوية الوضعية الجبائية من خلال دفع رسم جزافي 7% مع الحصول على شهادة جبائية محررة.

ثانيا: الإجراءات المتبعة لتنفيذ الامتثال الجبائي الإرادي من طرف الإدارة الجبائية:

يهدف هذا المنشور إلى تحديد وتبيان الطرق المتبعة في تنفيذ ومتابعة هذه العملية من طرف المصالح الجبائية و هيكالآتي³:

1- التصرفات التي تقع على عاتق البنوك بعد أخذ قرار من طرف الأشخاص الذين يريدون الانخراط في هذا البرنامج و إيداع أموالهم لدى الوكالات البنكية مقابل دفع رسم جزافي 7% . على البنوك أن تقوم بإعادة دفع الرسم المقتطع عن طريق تحويل بريدي إلى قابض الضرائب المديرية كبريات المؤسسات في الحساب 0079999000030707011. ومن أجل متابعة مستمرة للمنخرطين في هذا البرنامج على الوكالات البنكية أن ترسل يوميا بطاقات الإيداع حسب النصوص المتضمنة في المنشور.

2- التصرفات التي تقع على عاتق الإدارة الجبائية: يتم متابعة المنخرطين في هذا البرنامج من خلال الإجراءات التالية: أ دور القابض بمجرد استلام التحويل من طرف الوكالات البنكية يقوم القابض لمديرية كبريات المؤسسات DGE بتسجيل الرسم الجزافي في الحساب المخصص لذلك 201001 منتوجات الضرائب المباشرة.

3- دور مديرية الإعلام و الوثائق الجبائية DIDF الوكالات البنكية التي سبق لها و أن أرسلت التحويلات إلى القابض تقوم بنفس العملية و ترسل بطاقات الإيداع ممضية من طرف الأشخاص المنخرطين في هذا البرنامج يوميا عن طريق البريد الإلكتروني إلى العنوان الآتي DID-SECR@MF.GOV.DZ ونظرا للأهمية

¹ و. م/ م. ع. ض، رسالة رقم 77/2015 المتضمنة برنامج الامتثال الجبائي الإرادي من اجل علاقة مبنية على الثقة، 2015، ص 08.

² الجريدة الرسمية رقم 40 المؤرخة في 23/07/2015 المتضمنة الأمر رقم 01-15 المؤرخ في 20/07/2015 المتضمن ق.م. ت. 2015 ص 14.

³ تعميم المديرية العامة للضرائب رقم 369 بتاريخ 2015/08/02 بشأن برنامج الامتثال الطوعي - ضريبة ثابتة بنسبة 07% على الأموال المودعة، ص- ص1-3.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

التي تليها السلطات العمومية لهذه العملية فإن مدير الإعلام و الوثائق الجبائية DIDF ستقوم بدورها بإرسال إلى مديرية كبريات المؤسسات DGE ومديريات الضرائب الولائية DIW بطاقات الإيداع للمكلفين المنخرطين في هذا البرنامج وعلى هذه الأخيرة أن تقوم في مدة أقصاها سبعة أيام ابتداء من تاريخ الإيداع في البنك بإرسال مراسلة شخصية في برنامج المطابقة الجبائية الإرادية و إعلامه بتحصيل الرسم الجزافي الذي دفعه لدى البنك من أجل متابعة ملفه الجبائي.

4- دور مديرية العمليات الجبائية و التحصيل :DOFR: مديرية العمليات الجبائية و التحصيل هي مكلفة بتقييم هذه العملية من خلال إعداد جدول شهري تلخيصي يبين مستوى الإيرادات المحصلة و كذا مبلغ الرسم المدفوع وكذا متابعة تسيير الملف الجبائي للمكلفين الذين انخرطو في برنامج المطابقة الجبائية الإرادية.

5- دور المصالح الجبائية :S.F: على مسؤولي المصالح الجبائية خصيصا متابعة هذه العملية و تنفيذها من خلال تصعير جميع الإمكانيات و ذلك من خلال وضع هياكل للاستقبال على جميع المستويات بهدف تحسيس و إعلام وشرح محتوى هذه العملية للشركاء و المكلفين بالضريبة عند تنقلهم إلى المصالح الجبائية. ونجاح هذه العملية مقرون بدرجة التحسيس والوعي والثقة الموضوعة في الإدارات المعنية من خلال الشروحات والتفسيرات والتبسيطات المتعلقة بهذه العملية.

إن هذه العملية لا تزال سارية المفعول حتى تم تمديد فترتها إلى غاية 31/12/2017 و لقد تمكنت الإدارة من تسوية آلاف الملفات وترغب الدولة في استقطاب ما بين 10% إلى 15% من قيمة الأموال المتداولة في السوق خارج الإطار الرسمي و لا يمكن تقييم نجاح هذه العملية من عدمها إلى غاية انتهاء الفترة وفي نفس الإطار و تكملة للمسعى الذي تنتهجه الحكومة في استقطاب الموارد الداخلية بهدف إدماجها في القنوات الرسمية من خلال طرح القرض السندي في إطار الإصلاحات الاقتصادية العميقة.

ثالثا: السقف الأدنى الذي لا يمكن بعده دفع الضرائب نقدا: حسب نص المادة 2 من القرار المؤرخ في 26/12/2013 فانه يثبت الحد الأدنى الذي لا يمكن بعده تسديد الضرائب والرسوم مهما كانت طبيعتها نقدا بمائة ألف دينار 100.000 دج بمعنى جميع الضرائب والرسوم مهما كانت طبيعتها إذا ما تجاوز مبلغها 100.000 دج، فإنها لا بد ان تسدد عن طريق وسائل الدفع الكتابية و التي يقصد بها كل وسائل الدفع التي تسمح بتحويل الأموال عن طريق القنوات البنكية و المالية، لاسيما الصك التحويل بطاقة الدفع الاقتراع ، السفتجة ، السند لأمر، و كل وسيلة دفع كتابية أخرى ينص عليها القانون.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

المطلب الثاني: تفعيل التدابير المصرفية كآلية لدمج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي في الجزائر

أولا : الإجراءات المتبعة لتنفيذ برنامج الامتثال الجبائي الإرادي من طرف البنوك :

تم تكليف البنوك بموجب التعليمية الوزارية رقم 02 المحددة لكيفيات تنفيذ العملية.¹

بأن تجتمع ودائع الأشخاص الذين يطلبون بصفة إرادية الاستفادة من برنامج الامتثال الجبائي الإرادي وفق الكيفيات الآتية:

- يطبق البرنامج من طرف البنوك على كل الأشخاص الذين يصرحون إراديا أنهم معنيون به ويخص الودائع التي لم يتم خضوعها للجباية من قبل.
- في حالة عدم الانخراط الإرادي في البرنامج، وفي إطار مسعى الاحتواء المالي، يستفيد الأشخاص الذين يقومون بإيداع أموال يقل مبلغها عن عشرة ملايين دينار من معالجة عادية بالنسبة لودائعهم على مستوى الوكالات المصرفية في كامل التراب الوطني.
- تقوم البنوك بتعيين مكلفين بالزبائن مختصين لإنجاح العملية يتوفرن على الكفاءات الضرورية و ينشطون ضمن فضاء محدد مخصص لهذه الشريحة من الزبائن بهدف إنجاز أمثل لهذا البرنامج.
- يتم إيداع الأموال شخصا من طرف الأشخاص المعنيين في حساباتهم المصرفية نقدا إن كان لهم حسابات أما الأشخاص الذين لا يحوزون على حساب مصرفي فيستفيدون من فتح فوري الحساب مصرفي تودع فيه الأموال المودعة نقدا.
- يستفيد المودعون الذين لا يحوزون حسابا مصرفيا، في انتظار استلام دفتر الصكوك من بطاقة مصرفية.
- يجب على الأشخاص المودعين أموالهم لدى البنوك في إطار هذه العملية ملئ بطاقة إيداع مطابقة للنموذج المرفق بهذه التعليمية.
- يجب على البنوك أن ترسل إلى الإدارة الجبائية عن طريق البريد الإلكتروني نسخا من بطاقات الإيداع الموقع عليها من طرف الأشخاص الخاضعين للبرنامج مع تحويل المبالغ المجمعة بموجب الرسم الجزافي المحدد و المقدّر ب 7% إلى الإدارة الجبائية يوميا.

¹ الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، التعليمات الوزارية رقم 2 بتاريخ 29 يوليو 2015 والتي تحدد الترتيبات العملية لتنفيذ برنامج الامتثال الضريبي الطوعي، ص ص2، 1.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

- تحصل البنوك بموجب إيداعها للأموال و الوثائق على وصل استلام يسلم من الإدارة الجبائية و يرسل بالمقابل خلال سبعة أيام المالية لإتمام العملية إلى الشخص الخاضع للبرنامج مع وثيقة تثبت خضوعه لبرنامج الامتثال الجبائي الإرادي.
- يتم تنظيم متابعة شهرية على مستوى وزارة المالية ،و جمعية البنوك والمؤسسات المالية لتقييم مستوى الموارد المجمعة واتخاذ التدابير الضرورية اللازمة.

ثانيا: القرض السندي

حيث يمكن القول و حسب اصحاب الاختصاص ان عملية استرجاع الاموال المتداولة في السوق الموازية بشكل طوعي فشل لأنه يلزم المنخرطين بدفع رسم جزافي 7% من الأموال المودعة و نظر لقلة التوعية و التحسيس و المواطنة الجبائية فإن العملية لم ترقى إلى النتائج المرجوة منها و في نفس الإطار و بهدف مواجهة الأزمة المالية و الاقتصادية، و لتجنب اللجوء إلى المديونية الخارجية.¹ قامت الحكومة بإطلاق قرض سندي في 17/04/2016 بحيث يعتبر آلية جديدة كفيلة باسترجاع الأموال الضخمة المتداولة خارج القنوات الرسمية مع اعتبار أنه خطوة إيجابية من شأنها مواجهة آثار الظروف الاقتصادية و المالية الحالية و إدخال الأموال التي تدور في السوق الموازية إلى السوق الحقيقية الرسمية و في هذا الشأن فإن القرض السندي سيحث كل الناس الذين يملكون أموالا على ضخها في السوق الحقيقية بحكم العائد الذي يعود عليهم بخلاف دفع رسوم كما هو في العملية السابقة بالإضافة إلى أنه في نهاية الأمر هو استثمار مضمون داخلي ذو عائد مضمون. تعرف هذه الآلية إقبالا معتبرا بدليل نفاذ كل السندات على مستوى مكاتب البريد و الوكالات البنكية على عكس التوقعات التي نبأت بنفور الأفراد من الآلية لاعتبارات دينية و اجمع المسؤولين على نجاح العملية لأن السندات التي تم طرحها هي في متناول الجميع الفئة المخصصة لرجال الأعمال و الفئة المخصصة للمتوسطين و الفئة المخصصة للأجراء حيث أن الآلية تعد أهم عرض مالي في السوق قياسا بنسب الفائدة التي حددتها السلطات و هي عائدات غير خاضعة للضرائب و تمتد عملية طرحها على مدى 06 أشهر.

ثالثا : امتصاص السيولة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي قررت الحكومة في الآونة الأخيرة على لسان محافظ بنك الجزائر انه سيتم تغيير الأوراق النقدية في السوق قبل نهاية 2018 ، حيث سيتم إلغاء التعامل بالأوراق النقدية الحالية، و هي من أربعة فئات : 200 دج ، 500 دج 1000 دج ، 2000 دج على أن يتم

¹ نشره معرض الصحافة منتدى رؤساء المؤسسات FCE ، الجزائر ، 2016 ، ص- ص 7-8.

إطلاق أوراق نقدية جديدة تحمل صوراً تجسد و تخلد رموز الدولة الجزائرية وتاريخها وتراثها من جهة ، وتكون بصيغة فنية وجمالية مغايرة لها مدلولات ذات بعد وطني بدل الأوراق الحالية التي تحمل صوراً للحيوانات. و عليه تقرر تغيير شكل و حجم أوراق العملة الوطنية المتداولة على أن يمس هذا التغيير شكل و حجم وحتى نوع الورق المصنوع من ألياف القطن، و الذي يحول دون اهتراء تلك الأوراق أو تقليدها ، حيث أن الأوراق المصنوعة من هذا النوع الممتاز معروف بأنه غير قابل للتمزيق ومستعمل من سنوات في العملات الأوروبية - الاورو - أو الأمريكية الدولار .

كما سيتم خلال هذه العملية المنتظرة إدراج تعديلات تقنية على العملة الجزائرية الهدف منها الحيلولة من دون تقليد و تزوير الدينار الجزائري، و إن هذه العملية تتم على مرحلتين الأولى من خلال سحب وإعادة طبع ثلاث فئات نقدية على أن تشمل المرحلة الثانية فئة 2000 دج. و في إطار التحضيرات لعملية طباعة الأوراق النقدية الجديدة ، فان بنك الجزائر اقتنى أجهزة طباعة جد متطورة تتلاءم والتكنولوجيا الحديثة المستخدمة في طباعة الأموال، كما سيتم إدراج شفرات سرية من شأنها أن تحول من دون تقليد أوراق الفئات الأربع الجديدة المنتظرة وتزويرها. وعليه فان هذا الملف الذي كان مجرد مشروع أصبح حقيقة سيطبق من خلال تنظيم عملية محكمة لاستبدال الأوراق القديمة بالجديدة بصفة تكون جد بعيدة عن أي تلاعب أو عرضة للتزوير و التلف ،و الهدف الجوهرى من العملية هو امتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج السوق الرسمية وتحويلها إلى النظام المصرفي و خاصة تلك التي يتم التعامل بها في الاقتصاد الموازي.¹

رابعاً: الإجراءات الاستثنائية الواردة في ق.م التكميلي 2015 والمتعلقة بالضمان الاجتماعي:

لقد خص ق.م. التكميلي 2015 صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجاء c.n.a.s ، و كذا الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجاء casnos بعدة إجراءات تتناولها فيما يلي :²

1 - الإجراءات التحفيزية الواردة في ق.م . التكميلي 2015 والمتعلقة بـ c.n.a.s: يؤكد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجاء على أهمية الاستفادة من امتيازات ق.م . التكميلي 2015 والذي مفاده إعفاء المستخدمين من العقوبات و الزيادات في الغرامات المالية جراء مخالفات ذات صلة بإجراءات التأمين وكذا العمل على ضرورة الإسراع في الاستفادة من المزايا التي يضمنها القانون السالف الذكر، و الذي يسهل

¹ يومية جريدة الجمهورية رقم 6413 الصادرة في 14/02/2018 ، لا تغيير في العملة الوطنية عدا الجانب الشكلي، ص 2.

² الجريدة الرسمية رقم 40 الصادرة بتاريخ 23/07/2015 المتضمنة قانون المالية التكميلي 2015 المؤرخ في 23/07/2015، ص -

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

أيضا على المستخدمين الذين تخلفوا عن التصريح بعمالهم أو دفع اشتراكاتهم ، حيث حسب نص المادة 60 من ق.م. التكميلي 2015. يمكن للأشخاص الطبيعيين غير المنتسبين للضمان الاجتماعي من الانتساب الطوعي للصندوق للاستفادة من الاداءات العينية المتعلقة بالتأمين على المرض و الأمومة مقابل دفع اشتراك حدد ب 12% على أساس وعاء يعادل الأجر الوطني الأدنى المضمون، وتطبق أحكام هذه المادة لفترة انتقالية لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات، تمنح للمستفيد وخاصة المشتغلين في القطاع غير الرسمي من تسوية علاقاتهم في العمل وفق القانون ، و كل تصريح بالتكليف في مجال الضمان الاجتماعي يخول الحق للشخص المعني بالالتزام بدفع اشتراك للاستفادة من منحة التقاعد بعنوان الفترة الانتقالية المنتهية الصلاحية في نهاية 2018 .

2- الإجراءات التحفيزية الواردة في ق.م. التكميلي 2015 و المتعلقة ب casnos حسب نص المادتين 57 و 58 من ق.م. التكميلي 2015 تضمن مجموعة من الإجراءات التحفيزية لاستقطاب تلك الشريحة الواسعة ، من بينها إعفائهم من دفع غرامات بسبب التخلف عن دفع الاشتراكات وتمكينهم من الدفع بالتقسيط عن طريق جدولة الديون، كما خص القانون الذين ينشطون في القطاع الموازي بتدابير لا تقل أهمية بالسماح لهم بالاشتراك في منظومة الضمان الاجتماعي ، و الاستفادة من جميع الحقوق ، في حين يستمر تنفيذ هذه التدابير إلى غاية 31/12/2016 .

و قبل انتهاء الفترة القانونية لهذا الإجراء يمكن لأرباب العمل الذين تقدموا بطلب جدولة دفع الديون من الإعفاء من الزيادات و عقوبات التأخير شريطة دفع كامل الاشتراكات المستحقة ، و تطبق هذه الأحكام أيضا على كل أرباب الذين هم بصدد تسديد اشتراكاتهم عن طريق جدول الدفع ، في حين تبقى إجراءات التحصيل الجبري سارية على كل أرباب العمل المدينين الذين لم يبادروا بتسوية وضعياتهم .

المطلب الثالث: طرق تفعيل النظام الضريبي في الحد من الإقتصاد الموازي في الجزائر

تشير التقديرات إلى أن حجم القطاع غير الرسمي في الدول النامية يتراوح بين 30 و 70% من إجمالي الناتج القومي لتلك الدول، وقد حجمه في الجزائر في الفترة 1988 و 2006 بين 19.5 و 34% من الناتج الوطني الخام، 20 وقد ارتفع حجمه ليلبلغ 47.4 % سنة 2016¹، 21 في حين كشف بنك الجزائر

¹ 21 قوري يحي عبد الله ، "تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر باستعمال نموذج Mimic للفترة 1970-2016" ، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 8، العدد1 الموقع الالكتروني <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57616> ، ص 45 .

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

حسب محمد الحبيب قويي مدير القرض والتنظيم البنكي عن نسبة ادخار وطني في شكل نقود ورقية متداولة خارج القنوات البنكية ب 31% من إجمالي الكتلة النقدية لسنة 2018.¹

تكفي بعض الأرقام التي نشرها الخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول في ديسمبر 2015 نقلا عن الاتحاد الوطني للتجار والحرفيين الجزائريين لإدراك أهمية النشاطات غير الرسمية في قطاع التجارة حيث أن 80 في المئة من التجار المسجلين رسميا بهذه الصفة لا يصرحون بنشاطهم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، و 80 في المئة من المعاملات التجارية تتم دون فواتير، فيما يتم الدفع نقدا ما بين 70 و 80 في المئة منها، وحسب أرقام أخرى تداولتها الصحافة في أيلول / سبتمبر 2014، يبلغ عدد الأسواق الأسبوعية غير المرخص لها 1500 سوقاً يعمل فيها حوالي 100 ألف شخص، وليس انعدام الحماية الاجتماعية للعاملين بهذه الأسواق واستحالة مراقبة جودة ما يباع فيها كل ما تطرحه من مشاكل على الدولة، فهي تطرح أيضا مشكلة ما تفقده الخزينة العمومية من عوائد، وحسب عبد الرحمان مبتول، قدر اتحاد التجار الجزائريين ما يخسر فيها سنوياً جراء التهرب الجبائي للتجار العاملين فيها بحوالي 3 مليار دولار، صحيح أن هذه الهيئة لم تفصح عن الطريقة التي توصلت بها إلى هذا الرقم، لكنه لا يبدو مشكوكاً فيه، فهي تمتلك المعطيات اللازمة لمثل هذا الحساب كمتوسط قيم التصريح الجبائي، عدد التجار على الصعيد الوطني،² ومن بين مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر نجد:

- التجارة: الأسواق الموازية، تجار الأرصفة صرف العملات الأجنبية، بيع الذهب....
- العمل: شحن وتفريغ البضائع لدى الخواص، عمل النساء في المنازل في عدة مجالات، دروس خصوصية..
- قطاع البناء والأشغال العمومية توظيف عمال غير رسميين، ورشات غير رسمية..

تسهم العديد من الآليات التي يستعملها النظام الجبائي في الحد من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي وتتمثل في:

1- إعادة جدولة الديون الجبائية بهدف إضفاء طابع الفعالية على إجراء منح التسهيلات لفائدة المكلفين بالضريبة أسس قانون المالية 2015، و 2017 تدابير تتضمن إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تواجه صعوبات قصد احترام استحقاقاتها المالية لاسيما التي لم تستطع تسديد مجمل الضرائب التي على

¹ <http://www.aps.dz/ar/economie/63027-31> موقع وكالة الأنباء الجزائرية،

² الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، السفير العربي 2018/21388/ar/assafirabi.com

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

عانتها، يرافق هذه الإجراءات التسهيلية بشكل تلقائي مسح كلي لغرامات الوعاء والتحصيل، ويعتبر هذا الإجراء مفتوحاً أما جميع المؤسسات مهما كان شكلها القانوني وتكون مدة التسديد على 36 شهراً.

2- الامتيازات الجبائية تساعد الامتيازات الجبائية في التشجيع على إنشاء المؤسسات وتوسعها وبالتالي دمج الكثير من الأنشطة في الاقتصاد الرسمي، وتتعدد الامتيازات الممنوحة للمؤسسات في النظام الجبائي الجزائري، ومنها نجد: الإعفاء الدائم الموجه للمؤسسات المنشأة من طرف ذوي الاحتياجات الخاصة، إعفاء الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطاً حرفياً فنياً والمقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 09-428 ، وكذا عشر (10) سنوات للمؤسسات السياحية الوطنية أو الأجنبية عدا الوكالات السياحية...، إلا أنه توجد شريحة واسعة من المؤسسات لديها إعفاءات في مرحلة الانجاز وكذا الاستغلال وهي المستفيدة من إعانة كل من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومن أهم الامتيازات في مرحلة الاستغلال نجد:

■ الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بدء النشاط ، وعندما تكون هذه النشاطات قائمة في مناطق يجب ترقيتها والموجودة في قائمة محددة عن طريق التنظيم تحدد مدة الإعفاء ست (06) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال و لمدة عشر (10) بالنسبة لتلك القائمة في مناطق تستفيد من إعانة « الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب »، تمدد هذه الفترة سنتين (02) عندما يلتزم المستثمرون بخلق ثلاث (03) مناصب عمل لمدة غير محددة على الأقل؛

■ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث (03) سنوات بدءاً من انطلاق النشاط عندما تقوم هذه النشاطات في مناطق يجب ترقيتها، تمدد فترة الإعفاء إلى ست (06) سنوات وإلى عشر (10) سنوات بالنسبة لتلك المقامة في مناطق تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب» الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية والبنائيات التي تقام فيها نشاطات من طرف المستثمرين لمدة ثلاث (03) سنوات، بدءاً من تاريخ الإنجاز. تمدد هذه الفترة إلى ست (06) سنوات عندما تتواجد البنائيات وامتدادات البنائيات في مناطق يجب ترقيتها وكذلك بالنسبة لتلك المتواجدة في مناطق تستفيد من إعانة الصندوق الخاص بتطوير الهضاب العليا وإلى عشر (10) سنوات عندما تتواجد البنائيات وامتدادات البنائيات في مناطق تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب».

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

بعد انتهاء مرحلة الإعفاءات تستفيد النشاطات من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول، وذلك خلال ثلاث (3) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كما يلي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70 %؛
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50 %
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25 %

كما أنه هناك عدة امتيازات بحيث تستفيد المشاريع الاستثمارية والمهيكلية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من نظامين للاستفادة من المزايا الجبائية، نظام عام وآخر استثنائي منها:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت خلال إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود حق الامتياز للأراضي الممنوحة في إطار الأمر 01-03 المعدل والمتمم؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومن مصاريف الرسم الإشهاري والعلاوات الخاصة الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز للممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لتحقيق مشاريع الاستثمار.

مرحلة الاستغلال: تمنح الامتيازات التالية ولمدة ثلاث (03) سنوات بعد معاينة المصالح الجبائية للشروع

في مرحلة النشاط بعد طلب المستثمر :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

التخفيضات : تخفيض الفائدة النشاطات التجارية الصغيرة المنشأة حديثا في المواقع المهيأة من طرف الجماعات المحلية، وهذا لمدة ثلاث (03) سنوات الأولى للخضوع للضريبة وهذا عقب فترة الإعفاء بعنوان السنتين الأوليتين من النشاط التي منحت لهم، يمنح هذا التخفيض كما يلي:

- السنة الأولى من الخضوع للضريبة: تخفيض بـ 70 %؛
- السنة الثانية من الخضوع للضريبة: تخفيض بـ 50 %
- السنة الثالثة من الخضوع للضريبة: تخفيض بـ 25 %

كما يوجد تخفيض لفائدة أنشطة جمع الورق المستعمل والنفايات المنزلية، وكذا النفايات الأخرى القابلة للتأهيل، تمنح هذا التخفيض كما يلي:

- السنة الثالثة من الخضوع للضريبة: تخفيض بـ 70 %
- السنة الرابعة من الخضوع للضريبة: تخفيض بـ 50 %؛
- السنة الخامسة من الخضوع للضريبة: تخفيض بـ 25 %

3- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة عرفت الجهود المبذولة من طرف الإدارة الجبائية، تقدا معتبرا فيما يخص تخفيف وتحسين الخدمة التي تقدمها المستعملين، وذلك بإنشاء الضريبة الجزافية الوحيدة (ifu) سنة 2007، والتي تم تعديلها بموجب قانون المالية وكذا قانون المالية التكميلي لسنة 2015، حيث يخضع لها أكبر عدد من المكلفين بالضريبة قرابة المليون مكلف سنة (2016)، وما يميز هذه الضريبة ليس فقط خاصيتها الفريدة كونها تعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة، بل يتعداه إلى بساطتها من حيث حسابها وكذا طريقة دفعها، و يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة :

الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار (30.000.000 دج).

المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع والمؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار .

يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي:

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع، وتم تخفيضه بعد مكان المعدل 6%.
- 12 % بالنسبة لأنشطة الأخرى.

الفصل الثالث: دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

نستنتج أن لهذه الضريبة دور هام في بقاء وجذب الكثير من الأنشطة في الاقتصاد الرسمي، نظرا لعدد المكلفين حوالي مليون مكلف وكذا بساطة اجراءتها وانخفاض معدلها.¹

خلاصة الفصل الثالث:

يتضح أن مساعي تقليص الاقتصاد الموازي في الجزائر من خلال الإصلاحات الضريبية لم تُترجم إلى نتائج ملموسة بالقدر المأمول، نظراً لعدة اختلالات تعيق تفعيلها بفعالية. فرغم التعديلات التي هدفت إلى جعل النظام الجبائي أكثر عدالة وجاذبية، إلا أن غياب المتابعة الصارمة واستمرار العراقيل البيروقراطية أضعف الأثر المتوقع لهذه الإصلاحات. كما أن محدودية الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين والإدارة الجبائية، وافتقار المناخ الاستثماري للشفافية والنجاعة، شكّلت عوائق حقيقية أمام دمج الأنشطة غير الرسمية. وبالتالي، فإن نجاح أي إصلاح ضريبي في تقليص حجم الاقتصاد الموازي يقتضي إرادة سياسية واضحة، وإصلاحات مؤسسية أعمق، تعيد بناء الثقة وتعزز الامتثال الجبائي الطوعي.

¹ صالح بزة، "تحديات النظام الجبائي الجزائري في الحد من الاقتصاد الغير الرسمي"، مجلة الباحث، المجلد رقم 1112، العدد 3613، صص-216-218.

الخاتمة



يعد الاقتصاد الموازي في الجزائر من بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي ظلت تؤرق صانع القرار منذ عقود، لما ينطوي عليه من انعكاسات سلبية عميقة على بنية الاقتصاد الوطني وعلى أداء المالية العامة للدولة. فوجود قطاع واسع من النشاطات الاقتصادية خارج الأطر القانونية والرسمية لا يؤثر فقط على الإيرادات الضريبية، بل يخلّ أيضًا بمبدأ العدالة الجبائية، ويخلق بيئة تنافسية غير متكافئة، ويحد من فاعلية السياسات الاقتصادية والتنموية.

في هذا السياق، برزت الإصلاحات الضريبية كأداة محورية ضمن الاستراتيجيات الحكومية لمواجهة هذا الواقع، انطلاقًا من كون النظام الجبائي هو أحد أهم الجسور التي تربط الدولة بالمواطن والمؤسسة. وقد تركزت الجهود الإصلاحية على إعادة هيكلة المنظومة الجبائية بما يجعلها أكثر كفاءة، عدالة، وشفافية، في محاولة لاستعادة ثقة الفاعلين الاقتصاديين وتحفيزهم على الاندماج في الدورة الاقتصادية الرسمية. ورغم تعدد هذه الإصلاحات وتنوع مجالاتها، إلا أن النتائج المحققة لم تكن في مستوى التطلعات، ما يعكس فجوة قائمة بين التصورات النظرية وتحديات التطبيق الميداني.

إن تقليص حجم الاقتصاد الموازي لا يمكن اختزاله في بُعد تقني صرف أو في مراجعة قوانين الجباية فقط، بل يتطلب رؤية شاملة تتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية، القانونية، المؤسساتية، والثقافية. فنجاح أي إصلاح جبائي مرهون بتحقيق حدٍّ أدنى من الثقة بين المكلفين والإدارة الجبائية، وهو عنصر لا يتحقق إلا من خلال تبسيط الإجراءات، الحد من التعسف الإداري، وضمان شفافية المعاملات، إلى جانب تحسين الخدمات العمومية ذات العلاقة المباشرة بالمواطنين والمؤسسات. كما أن الرقمنة، رغم أهميتها البالغة، لا يمكن أن تُؤتي أكلها في غياب بيئة مؤسسية قادرة على ضمان الانضباط، المتابعة، والمساءلة.

من جهة أخرى، فإن الاقتصاد الموازي لا يرتبط فقط بالبعد الجبائي، بل هو نتاج تراكمات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ترتبط بطبيعة البنية الاقتصادية الجزائرية، ومستوى تطور السوق، ومدى قدرة المؤسسات الرسمية على احتواء كافة الفاعلين الاقتصاديين ضمن منظومة قانونية منظمة. ولهذا فإن أية مقاربة فاعلة تستهدف هذا القطاع يجب أن تراعي ديناميكيته وتعقيداته، وأن تعمل على إدماج أفرادهِ عبر مسارات تدريجية ومشجعة، لا عبر آليات ردعية فقط. وينبغي التفكير في سياسات تحفيزية تُراعي خصوصية صغار المنتجين والتجار، وتُقدّم لهم حوافز واقعية للانتقال نحو الرسمي، بدل الاكتفاء بالوعود أو التهديد بالعقوبات.

وبناءً على ما سبق، يمكن التأكيد على أن الحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي يمثل خيارًا استراتيجيًا للدولة الجزائرية، يتطلب إرادة سياسية واضحة، وتنسيقًا فعالًا بين مختلف القطاعات الوزارية، بالإضافة إلى إشراك حقيقي للمجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة وتنفيذ الحلول المقترحة. كما أن التحولات الراهنة في البيئة الاقتصادية العالمية، وتراجع الموارد الريعية التقليدية، تفرض على الجزائر التحرك بسرعة نحو بناء اقتصاد منفتح، منتج، ومندمج في المنظومة العالمية، وهو أمر لا يمكن تحقيقه في ظل اتساع الاقتصاد غير الرسمي واستمرار مظاهر التهرب الضريبي.

ختامًا، يمكن القول إن الإصلاح الجبائي، رغم ضرورته، ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف تنموية أوسع، في مقدّماتها العدالة الاجتماعية، الاستقرار المالي، والنمو المستدام. ومن هذا المنطلق، يجب أن تُوجّه السياسات العامة نحو إرساء مناخ اقتصادي محفّز على الالتزام، قائم على الشفافية، المساواة، والفعالية، بما يضمن بناء عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن، ويضع أسس اقتصاد عصري ومندمج ومستدام.

ثانيًا: اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى:

يساهم ضعف هيكلية الاقتصاد الوطني وغياب التنوع الاقتصادي في توسع ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر.

وهذه الفرضية صحيحة، إذ يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات، ما جعله اقتصادًا ريعيًا هشًا، غير قادر على خلق مناصب شغل كافية أو دعم قطاع خاص قوي ومنظم. هذا الواقع دفع شريحة واسعة من السكان إلى اللجوء إلى أنشطة غير مهيكلة كبديل لضمان مصدر دخل. كما أن غياب التنوع في قطاعات الإنتاج، خاصة الصناعة والخدمات، ساهم في تعميق الهشاشة الاقتصادية وخلق بيئة ملائمة لانتشار الأنشطة غير الرسمية.

الفرضية الثانية:

رغم تبني الجزائر لسلسلة من الإصلاحات الضريبية منذ سنة 2000، إلا أن الطابع الإجرائي البيروقراطي لنظام الجبائية لا يزال يمثل عائقًا أمام إدماج القطاع غير الرسمي. وهذه الفرضية صحيحة، حيث لا تزال الإجراءات الجبائية تتسم بالتعقيد وكثرة الوثائق، إلى جانب ضعف رقمنة المعاملات، ما يدفع العديد من صغار التجار والحرفيين إلى العزوف عن الانخراط في المنظومة الجبائية الرسمية. كما أن تعدد الهيئات المكلفة بالتحصيل والمراقبة ساهم في إضعاف التنسيق المؤسسي، وزاد من العبء الإداري على المكلفين، مما يعزز نفورهم من الالتزام الضريبي.

الفرضية الثالثة:

"ساهمت بعض الإصلاحات الضريبية في إدماج نسبي للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، لكنها لم تحقق الإدماج الكلي أو المستدام".

وهذه الفرضية صحيحة، حيث ساهمت بعض الآليات، مثل النظام الجبائي الجزائري (IFU)، في تشجيع بعض الأنشطة الصغيرة على الاندماج المؤقت أو المحدود. غير أن غياب الحوافز الدائمة، وتقلّب التشريعات الجبائية، إلى جانب ضعف المتابعة والدعم الإداري، حال دون تحقيق إدماج فعلي وشامل لهذا القطاع في الاقتصاد المنظم.

الفرضية الرابعة:

تُعد محدودية الشمول المالي، وضعف الثقة في المؤسسات، وعدم تحفيز المكلفين بالضريبة من أبرز العوائق التي تحول دون تقليص حجم الاقتصاد الموازي.

وهذه الفرضية صحيحة، إذ أن محدودية وسائل الدفع الإلكتروني، وصعوبة الوصول إلى التمويل البنكي، إلى جانب تدني الوعي الجبائي، كلها عوامل تقلل من قدرة الدولة على دمج الفاعلين الاقتصاديين ضمن النظام الرسمي. كما أن انعدام الثقة بين المواطن والإدارة الجبائية يدفع الكثيرين إلى تجنب التصريح بنشاطاتهم، واللجوء إلى القطاع الموازي لتفادي الأعباء والرقابة.

ثالثاً: نتائج الدراسة

■ لا يزال الاقتصاد الموازي يشكل نسبة معتبرة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مما يمثل تهديداً حقيقياً لموارد الدولة الجبائية واستقرارها المالي.

• رغم أهمية الإصلاحات الضريبية التي تم تبنيها، إلا أنها لم تُحدث تحولاً نوعياً في إدماج الأنشطة غير الرسمية ضمن الاقتصاد المنظم.

• تبين وجود علاقة طردية بين فعالية النظام الضريبي وحجم الاقتصاد الموازي، حيث تؤدي أوجه القصور الجبائي إلى اتساع الفجوة الضريبية وزيادة التهرب.

• يُعد غياب بيئة ضريبية محفزة وتراجع الثقة في الإدارة الجبائية من أبرز العوامل التي تعرقل نجاح السياسات الإصلاحية في تحقيق أهدافها.

• لا يمكن فصل الإصلاحات الضريبية عن السياق الأوسع للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يفرض ضرورة تبني مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد لضمان فعاليتها.

■ رابعاً: اقتراحات وتوصيات

■ إصلاح النظام الضريبي بشكل أكثر عمقاً، من خلال تبسيط الإجراءات وتقليص التكاليف الجبائية وتسهيل الامتثال الطوعي.

■ تعزيز الرقابة الجبائية الذكية، باستخدام تقنيات الرقمنة والذكاء الاصطناعي لتتبع النشاطات غير الرسمية.

■ تفعيل دور الإعلام والتحسيس لرفع مستوى الوعي الجبائي لدى المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين.

■ تحسين مناخ الأعمال من خلال تقليص البيروقراطية وتعزيز الشفافية والثقة في الإدارة.

■ إعداد استراتيجية وطنية متكاملة لمحاربة الاقتصاد الموازي، بمشاركة مختلف القطاعات والفاعلين، قائمة على التنسيق بين المؤسسات، وتوفير الحوافز الضرورية للاندماج في الاقتصاد الرسمي.

قائمة المراجع

1. اندورأوس عاطف وليم "الاقتصاد الخفي المفاهيم، المكونات الاسباب والآثار على الموازنة"، مؤسسات شباب الجامعة للنشر، د.ط، مصر، 2005.
2. برحمانى محفوظ، "الضريبة العقارية فى القانون الجزائرى دراسة مقارنة"، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2009.
3. بطريق أحمد يونس، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص. 22.
4. حسين صغير، "دروس فى المالية والمحاسبة العمومية"، دار المحمدية العامة الجزائر، الطبعة 1، 1999.
5. دراز حامد عبد المجيد ، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية بالكتاب، مصر، 2000.
6. زكى رمزى، "الصراع الفكرى والاجتماعى حول عجز الموازنة فى العالم الثالث"، مينا للنشر، ط1، مصر، د.س.
7. السيلي فارس ، المنازعات الضريبية فى التشريع والقضاء الجزائرى، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011..
8. شامية أحمد زهير ، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
9. عطوي فوزى، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
10. عوض الله زينب حسين ، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، لبنان، 2006.
11. الفقهي إبراهيم، "الوجيز فى قانون العقوبات الضريبى رقم 91 سنة 2005"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.
12. القاضي حسن محمد ، "الإدارة المالية العامة"، الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014.
13. القيسي أعاد حمود ، "المالية العامة و التشريع الضريبى"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 9، عمان، 2015.
14. محرزى محمد عباس ، "إقتصاديات الجباية و الضرائب"، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003.
15. مراد ناصر ، فعالية النظام الضريبى بين النظرية والتطبيق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2003.
16. الموسوي ايهاب علي و آخرون، "الإقتصاد الموازى"، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، 2016.
17. ناشد سوزى عدلى، "المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

18. نبيه نسرين عبد الحميد ، "الاقتصاد الخفي"، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر ، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، 2008.
19. نبيه نسرين عبد الحميد ، "الاقتصاد الخفي"، دار الوفاء لدينا الطباعة و النشر، ط1، الإسكندرية، 2008 .
20. يحيوي أمر ، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة، الجزائر، 2003.

ثانيا:المذكرات والأطروحات

1. برحوف حياة ، "الاقتصاد الغير رسمي و أثره على إقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2010.
2. بن قيدة مروان ، "إشكالية الإقتصاد الموازي و أثره على الإقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2009.
3. بودلال علي ، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علومالتسيير، جامعة تلمسان، 2007.
4. بوزيادة حميد ، "الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997.
5. حمام حمود ، النظام الضريبي الجزائري وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمود منصوري، قسنطينة. 2009-2010.
6. سلطاني عادل ، "أثر الإقتصاد الموازي على النمو الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وقسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023/2024.
7. شلغوم حنان ، "أثر الإصلاحات الضريبية في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة 2011-2012.
8. الضب طارق ، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014.

9. عجلان العياضي، ترشيد النظام الجبائي في مجال الوعاء والتحصيل (1992-2009)، دراسة حالة ولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.
10. عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علومالتسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2014.
11. عياش وريدة " الاقتصاد الخفي وآثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017/2018.
12. محمد رضا توهامي، " دراسة تحليلية للإقتصاد الخفي في الجزائر "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2018-2019.
13. مسمش نجاة ، " الإقتصاد الموازي و الإستقرار الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر 1980-2014 "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2018.
14. واكواك عبد السلام ، " فعالية النظام الضريبي في الجزائر "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علومالتسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011/2012.

ثالثا: المقالات والمجلات العلمية

1. بورعدة حورية ، ايسعد دريس رقيق ، " واقع الإقتصاد الموازي و موقف الحكومة الجزائرية منه "، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2017.
2. بركات عبد الله عزت ، " ظاهرة غسيل الأموال و آثارها الاقتصادية و الإجتماعية على المستوى العالمي "، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،الأردن، المجلد3، العدد 4، 2006.
3. بزة صالح ، " تحديات النظام الجبائي الجزائري في الحد من الإقتصاد الغير الرسمي "، مجلة الباحث،الجزائر، المجلد رقم 1112، العدد 3613.
4. بن تركي أمينة ، زعموم صبرين ، " الإقتصاد الموازي في الجزائر -أسبابه و نتائجه "، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2019.

5. بن موسكمال ، "ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وأثاره المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية"،
المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 4، 2013 .
6. بوالحية عبد الحكيم ، "الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الإقطاع و آفاق
التحصيل"، مجلة دراسات إقتصادية، الجزائر ، المجلد 4، العدد 3، ديسمبر 2014.
7. بودة يوسف، كواديك حمزة ، "الإقتصاد الغير الرسمي في الجزائر و إشكالية دمج أنشطته في قنوات الإقتصاد
الرسمي"، مجلة المقار للدراسات الإقتصادية، المركز الجامعي، تيندوف ، الجزائر، العدد 03، ديسمبر 2018.
8. بوزيان رانيا طاهر ، "الاقتصاد الموازي و أثره على السياسة الاقتصادية الجزائرية"، مجلة المفكر ، الجزائر،
المجلد 18، العدد 02، 2023.
9. بوغزالة محمد نجلاء ، "الإقتصاد الموازي في الجزائر و آليات مكافحته"، مجلة إقتصاد المال و الأعمال،
الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2023.
10. البيبرس محمد السيد محمد عطية ، "الدور الاجتماعي للنظم الضريبية في ظل أزمة كورونا العالمية"،
مجلة الباحث الإقتصادي، المملكة العربية السعودية، المجلد 10، العدد 01، 2022.
11. دوداح رضوان ، "الفساد الإداري"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد 29، العدد 1، 2014.
12. عيساوي رياض ، محمد هاني ، "واقع الإقتصاد الموازي في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة 1970-
2023"، مجلة الإستراتيجية و التنمية، الجزائر، المجلد 14، العدد 2، 2024.
13. قوري يحي عبد الله ، "تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر باستعمال نموذج Mimic للفترة 1970-
2016" ، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 8، العدد 1 الموقع
الالكتروني <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57616>
14. لشلح الصافية ، "الإصلاح الضريبي، الأسباب، الدوافع والأهداف"، (بتصرف)، مجلة العلوم الإسلامية و
الحضارة، الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2016.
15. لوالبية فوزي ، "فلسفة النظام الضريبي و هيكله في الجزائر"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية و الإنسانية
المعمقة، الجزائر، العدد 5، 2019.
16. مراد، ناصر " الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 02، 2003.
17. مسمش نجا ، رحمانى موسى ، "الإقتصاد الموازي و آثاره على الإستقرار الإقتصادي"، مجلة العلوم
الإنسانية ، الجزائر، العدد 49، 2017.

18. نسرين يحيوي، "الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم الأسباب والنتائج"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، العدد 6، 2016.
19. وحيون كمال، "أهم طرق قياس حجم الاقتصاد الغير رسمي"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، المجلد 16، العدد 22، 2020.

رابعاً: الملتقيات و المؤتمرات

1. بودلال علي ، بونوة شعيب ، "تقدير أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر"، ملتقى الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض المركز الجامعي مولاي الطاهر " سعيدة، الجزائر، نوفمبر 2007.
2. دنان راضية، " دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2014)، مجلة "الإحصاء والاقتصاد التطبيقي"، دورية سداسية العدد 25/2016 ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2016.
3. قدي عبد المجيد ، "السياسة الضريبية في الجزائر محاولة للتقييم"، الملتقى الوطني الأول، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03، 13 ماي 2013

خامساً: مواقع الأنترنت:

1. <http://assafirarabi.com/ar/21388>
2. <http://www.aps.dz/ar/economie/63027-31>
3. <https://www.dof.gov.ae/en-us>
4. www.dgpp-mf.gov.dz
5. WWW.BBC Arabic.com/

سادساً: قوانين

1. الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، التعليمات الوزارية رقم 2 بتاريخ 29 يوليو 2015 والتي تحدد الترتيبات العملية لتنفيذ برنامج الامتثال الضريبي الطوعي
2. نشره معرض الصحافة منتدى رؤساء المؤسسات FCE، الجزائر ، 2016
3. و. م / م. ع. ض، رسالة رقم 77/2015 المتضمنة برنامج الإمتثال الجبائي الإرادي من اجل علاقة مبنية على الثقة، 2015.
4. الجريدة الرسمية رقم 40 الصادرة بتاريخ 23/07/2015 المتضمنة قانون المالية التكميلي 2015 المؤرخ في 23/07/2015

5. تعميم المديرية العامة للضرائب رقم 369 بتاريخ 2015/08/02 بشأن برنامج الامتثال الطوعي - ضريبة ثابتة بنسبة 07% على الأموال المودعة
6. يومية جريدة الجمهورية رقم 6413 الصادرة في 14/02/2018 ، لا تغيير في العملة الوطنية عدا الجانب الشكلي.

7. وزارة المالية، قانون رقم 02 - 11 المتضمن لقانون المالية لسنة 2003.

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية

1. BOUDERBALA A, *la réforme fiscale (évaluation et perspectives)*, mutations revue éditée par la chambre nationale de commerce (CNC), ALGER, N°7, 1994.
2. Karima Ainouche, Mohand Cherif Ainouche, *la réforme des Impôts sur le revenu: une nouvelle approche pour un meilleur rendement*, revue finances et développement au maghreb, N° 9, ALGER, 1991.